السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة العدد ٢٩٦ - الأربعاء ٣ كانون الأول ٢٠٢٥ م السعر: ١٠٠ل.س

مستقبل مكافحة الإرهاب في شمال وشرق سوريا.. خطوات لاستكمال القضاء على داعش

في عام ٢٠١٩، شهدت سوريا إعلان النصر على تنظيم داعش، بعد معركة شرسة استمرت عدة سنوات، تحولت خلالها البلاد إلى ساحة صراع عنيف بين قوات سوريا الديمقراطية والتنظيم الذي سيطر على مساحات واسعة من الأراضي السورية.»٥

سوريا نحو التشاركية السياسية... ضرورة لبناء الدولة والمواطن

تواجه سوريا اليوم مرحلة دقيقة في تاريخها الحديث، وتتطلب هذه المرحلة إعادة النظر في أسس الحكم ومؤسساته، والعمل على صياغة خطاب سياسي شامل، تشارك في صياغته كل المكونات السورية دون إقصاء أو تهميش، بما يضمن المستقبل المستدام، بعد سنوات طويلة من النزاع الداخلي والتحديات الأمنية والاجتماعية المتراكمة، والتدخلات الخارجية المتنوعة.

وتشكل التشاركية السياسية ضرورة استراتيجية لإعادة بناء دولة مستقرة، تتمكن فيها جميع المكونات من المشاركة في صناعة قراراتها، والمساهمة الفعلية في صياغة سياساتها العامة، بعيداً عن منطق السيطرة الفردية أو المذهبية أو المركزية المطلقة.

لقد أظهر المشهد السياسي الراهن هشاشة المؤسسات العامة، ما يعكس الحاجة الماسة إلى تعزيز آليات الشفافية والمساءلة والكفاءة في العمل العام.

وفي الوقت نفسه، تبرز أهمية تعزيز دور المجتمع المدني والنخب السياسية والثقافية الوطنية، وضمان تمثيل عادل لكل الأطراف السياسية والاجتماعية في القرارات المصيرية، والانتخابات النزيهة، وحق تشكيل الأحزاب المشاركة فيها.

إن تعزيز التشاركية يتطلب تطوير ثقافة مدنية سياسية، تتجاوز الهويات الضيقة والفكر الطائفي، وبناء مؤسسات محلية قادرة على ممارسة الصلاحيات بشكل فعال، ضمن إطار قانوني مدروس وواضح ولا لبس فيه.

كما ينبغي أن يكون أي مؤتمر وطني أو حوار سياسي منصة تأسيسية، تتمثل فيها جميع القوى السياسية والمجتمعية، وتضع خارطة طريق واضحة نحو إصلاح دستوري، وإدارة مركزية مرنة، تعزز الاستقرار وتضمن حماية الحقوق العامة، وخاصة حقوق الأقليات، مما يؤسس لعقد اجتماعي جديد يربط الدولة بالمجتمع، ويجعل من المواطن شريكاً لا تابعاً، ويجعل دوره أساسياً وليس هامشاً في بناء مستقبل سوريا.

هيئة التحرير

سياسي سوري: للإدارة الذاتية موقف ودور محوري في بناء السلام المستدام

يرى خليل خيربك أنّ مستقبل سوريا لا يمكن أن يصاغ إلا بإرادة السوريين أنفسهم، وأن طاولة الحوار تبقى الخيار الأكثر واقعية مقارنة بساحة الحرب، وأن تجربة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا قدّمت نموذجاً مهماً يمكن أن يستفيد منه السوريون في بناء حل سياسي مستدام، لأنها ركزت على مبادئ الديمقراطية واللامركزية واحترام التنوّع. »٣

سبع سنوات وعفرين محتلة... جرحٌ مفتوح وانتهاكات لا تتوقف

تعيش منطقة عفرين شمالي سوريا عامها السابع تحت وطأة الاحتلال التركي والفصائل السورية الموالية لها، في ظل استمرار موجة النزوح القسري التي طالت السكان الأصليين من المكون الكردي.»٢

زواج الإكراه في حماة.. العرف ضد القانون وإرادة النساء

تمتد ظلال أشجار الزيتون على سفوح محافظة حماة، لكن ظلالاً أخرى من العادات والتقاليد البالية تظلل حياة الكثيرات من بناتها. في مجتمع لا يزال يقدس العرف أكثر من القانون، وتُصادر فيه إرادة المرأة تحت ذرائع «الشرف» و«المصلحة»، أصبح زواج الإكراه جرحاً نازفاً في جسد المحافظة.»٤

مطالب العدالة في حماة.. رهان محفوف بين الحقيقة والفوضى

منذ اندلاع الاحتجاجات عام ٢٠١١ تحوّل اسم حماة لدى كثيرين إلى رمز لذكريات القمع والاختفاء والقتل، ومع استمرار غياب تحقيق قانوني شامل تحول مطلب العائلات بمعرفة الحقيقة ومحاسبة المسؤولين إلى مطلب جماعي يتصاعد بين الحين والآخر، لكنه يواجه في الوقت نفسه مخاوف عميقة من أن تؤدي المطالب المكثفة إلى توترات قد تتحول إلى فوضى إذا لم تُدار بحذر. في ربيع ٢٠١١ شهدت المدينة احتجاجات ضخمة ثم تدخّلا عسكريًا حازمًا أفضى إلى سقوط قتلى وجرحى وعمليات اعتقال واسعة، وهي أحداث شكلت بداية ملف طويل من المطالبات بالعدالة لا يزال مستمرًا حتى اليوم.»٦

السوري لكل السوريين

/http://alsori.net

0997326096

alsorilklalsoreen@gmail.com

صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

هوامش

دمشق: «شم الشعلة».. وباء يفتك بطفولة الشوارع

دمشق/ مرجانة إسماعيل

لم يعد مشهد الأطفال في شوارع دمشق التي أنهكها الزمن، وهم يلهون بالقذّاعات الغازية مفاجئاً للمارة. تحت جسر الرئيس وبالقرب من سوق الحميدية، يجلس أطفال في عمر الزهور، تتراوح أعمارهم بين التاسعة والخامسة عشرة، يرفعون القذّاعات إلى أنوفهم ويستنشقون الغاز بعمق وكأنهم يبحثون عن عالم آخر. يقول ياسر ذو الاثني عشر ربيعاً: «بحس حالي طاير وبنسى الجوع والبرد»، بينما يضيف رفيقه محمد: «الإحساس بيجي فجأة، بحس الدنيا عم تدور، الشباب كلهم بيعملوها».

هذه الظاهرة الخطيرة لم تنشأ من فراغ، بل هي نتاج طبيعي لبيئات مفككة يعيش فيها هؤلاء الأطفال. يوضح الدكتور خالد السعيد، الأخصائي الاجتماعي، أن «الكثير من هؤلاء الصغار فقدوا أهلهم خلال الحرب، أو يعيشون في أسر تعاني من الفقر المدقع». ويضيف أن «المواد الطيارة أصبحت وسيلتهم للهروب من واقع مؤلم، فهم يبحثون عن لحظات من النشوة تنسيهم الامهم اليومية».

من الناحية الطبية، تحمل هذه الممارسة مخاطر جسيمة على حياة الأطفال. يحذر الدكتور نبيل القاسم، الاختصاصي في الأمراض العصبية، من أن «استنشاق غاز البوتان يؤدي إلى تلف غير قابل للعلاج في الخلايا العصبية». ويشرح بالتفصيل أن «هذه المواد تسبب تأكلاً في المادة البيضاء بالدماغ، مما يؤدي إلى تراجع القدرات الإدراكية، وضعف الذاكرة، وتغير في الشخصية»، مشيراً إلى تسجيل حالات توقف قلب مفاجئ في مشافي دمشق نتيجة الاستنشاق المكثف.

المأساة تتجلى في سهولة الحصول على هذه المواد القاتلة، حيث تباع عبوات الغاز بشكل علني في محلات بيع القداحات والأدوات المكتبية. تاجر في سوق الحميدية يحاول تبرير الأمر بقوله: «أبيع القداحات بشكل قانوني، كيف أتحكم فيما يفعله الزبائن بها؟»، بينما يدفع الأطفال ما يعادل خمسة آلاف ليرة سورية للعبوة الواحدة، وهي تكلفة زهيدة مقابل صحتهم وحياتهم.

في حي الميدان، تروي أم محمد قصة مؤلمة عن ابنها الذي فقدته بسبب هذه العادة القاتلة. تقول بين الدموع: «كنت أظنه يلعب مع أقرانه، حتى وجدته ذات يوم فاقداً للوعي». أما في ريف دمشق، تحاول المعلمة فاطمة علي تنظيم جولات توعوية مع فريق متطوع، لكنها تعترف بأن «جهودنا تبقى محدودة أمام ضخامة المشكلة».

غياب البرامج الوقائية يشكل تحدياً إضافياً في مواجهة هذه الظاهرة. الناشطة في مجال حماية الطفل سمر الحلبي تؤكد أن «المبادرات الفردية لا تكفي لمواجهة هذه الكارثة»، داعية إلى «خطة وطنية شاملة تشمل التوعية، وبرامج إعادة تأهيل، ومراكز دعم الأسر الفقيرة لمنع انحراف الأطفال، وإشراك المجتمع المحلي في برامج الرقابة.

الحلول المقترحة تتراوح بين إنشاء مراكز إيواء وتأهيل متخصصة، وتطوير برامج توعية في المدارس والأحياء، وإصدار تشريعات تلزم البائعين بالتحقق من عمر المشترين. كما يشدد الخبراء على أهمية إيواء، وضبطاً لبيع هذه المواد».

تبقى معاناة أطفال شوارع دمشق واحدة من أقسى جراح المدينة التي لم تلتئم بعد. فخلف كل قداحة غاز، هناك طفولة ضائعة، وحلم مفقود، ومستقبل يتبخر في هواء العاصمة التي تواجه تحديات جسيمة في حماية براعتها المهددة.

اللشمانيا تنتشر في الهيشة... غياب الخدمات الصحية يزيد معاناة الأهالي

الرقة/ حسن الشيخ

تشهد بلدة الهيشة التابعة لمدينة عين عيسى بريف الرقة الشمالي تفشياً متسارعاً لمرض اللشمانيا، المعروف شعبياً بـ«حبة حلب»، في ظل غياب شبه تام للخدمات الصحية وتوقّف المستوصف الوحيد في البلدة عن العمل منذ سنوات.

ومع ازدياد عدد الحالات المصابة يوماً بعد يوم، يجد السكان أنفسهم أمام أزمة صحية حقيقية تهدد الفئات الأكثر هشاشة، خصوصاً الأطفال والنساء وكبار السن.

بحسب الأهالي فإن الإصابات لم تعد محصورة في نطاق ضيّق كما كان الحال سابقاً، بل باتت تنتشر في معظم أحياء البلدة والمزارع المحيطة بها. ويشير السكان إلى أن عشرات الحالات تُشاهد يومياً، بعضها في مراحل متقدمة نتيجة عدم القدرة على الحصول على العلاج المناسب أو الانتظام في الجرعات المطلوبة.

اللافت أن البلدة التي تعتمد على المستوصف الذي كانت تديره إحدى المنظمات الدولية كمركز أساسي للرعاية الصحية، تعيش اليوم دون أي نقطة طبية رسمية. توقف المستوصف قبل سنوات بسبب نقص الكادر الطبي والإمكانات، ومنذ ذلك الحين تضاعفت معاناة السكان مع كل أزمة صحية جديدة. ومع انتشار اللشمانيا، عاد الأهالي للمطالبة بضرورة إعادة تفعيل المركز أو توفير بدائل عاجلة قبل تفاقم الوضع أكثر.

يشرح عدد من الأهالي أن معظم المصابين، خصوصاً من العائلات الفقيرة، يواجهون صعوبات كبيرة في تأمين تكاليف العلاج الذي يجب أن يُقدّم بشكل دوري على مدى أسابيع وربما أشهر. بعضهم اضطر للتنقل إلى عين عيسى أو الرقة للحصول على الجرعات، ما يزيد من العبء المالي وصعوبة الوصول، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف النقل وتراجع القدرة الشرائية.

وتشير عائلات أخرى إلى أن المرض ترك آثاراً واضحة على وجوه وأجساد عدد كبير من الأطفال، إذ تسبب اللشمانيا تشوّهات جلدية دائمة في حال عدم العلاج المبكر، ما يجعل خطورته صحياً ونفسياً في آن معاً. إضافة إلى ذلك، فإن غياب حملات الرش والمكافحة للبعوض الناقل للمرض ساهم بشكل كبير في توسّع رقعة الإصابات.

وناشد الأهالي الجهات المعنية والمنظمات الدولية العاملة في مجال الصحة بضرورة التدخل العاجل، سواء عبر إرسال فرق طبية متنقلة أو افتتاح نقطة إسعافية مؤقتة في البلدة، إلى جانب ضرورة توفير الأدوية الخاصة بالمرض مجاناً للفئات الأكثر فقراً.

كما يدعون لإطلاق حملات توعية للوقاية من المرض، تشمل الإرشادات المتعلقة بالنظافة، وطرق حماية المنازل من ذبابة الرمل، وتحديد أماكن تجمّع النفايات التي تشكّل بيئة مناسبة لانتشارها.

ويؤكد الرئيس المشترك لبلدية الشعب بالبلدة محمد حميدي أن معالجة المشكلة تتطلب خطة متكاملة تبدأ بتأمين العلاج العاجل للمصابين، مروراً بإعادة تفعيل المستوصف أو إنشاء مركز صحي بديل، وصولاً إلى تنفيذ حملات مكافحة الحشرات بشكل دوري. فاستمرار الوضع على حاله، في ظل غياب بنى صحية أساسية، يعني بقاء المرض وانتشاره لوقت أطول، وربما انتقاله إلى مناطق أخرى قريبة.

في نهاية المطاف، يعكس تفشي اللشمانيا في الهيشة حجم التحديات الصحية التي تعيشها المناطق الريفية، وضرورة أن تكون الرعاية الصحية حقاً متاحاً للجميع. وبينما يواصل المرض الانتشار، يأمل الأهالي بتحرّك سريع يضع حدّاً لمعاناتهم ويعيد لهم أبسط مقومات العلاج والوقاية.

تراكم الركام وتهالك الصرف الصحي في درعا.. أزمة يومية تواجه السكان

درعا/ رجاء مختار

يعاني سكان عدة أحياء في مدينة درعا جنوب سوريا، من انتشار الركام في الشوارع، نقص المطريات وتهالك شبكات الصرف الصحي، ما أدى إلى تفاقم مشاكل الحياة اليومية وزيادة معاناة المواطنين. الأحياء القديمة تعكس حجم الأزمة بشكل واضح، حيث تُركت الأبنية المتهالكة وبعض الحفر الناتجة عن الأضرار القديمة، في حين تحولت الشوارع إلى مناطق صعبة المرور بسبب تراكم الحجارة والحطام، ما يشكل خطراً على المارة والمركبات على حد سواء.

في حي «الزير» شمال المدينة، يروي المواطن سامر عابد معاناته اليومية قائلاً: «كلما خرجت من المنزل أجد صعوبة في المرور بسبب الركام المتراكم في الشارع. الأمطار شبه معدومة هذا الموسم، لكن حتى القليل الذي ينزل يتجمع في الحفر ويحول الشوارع إلى مستنقعات، بسبب تهالك الصرف الصحي وعدم قدرة المجاري على تصريف المياه ‹›.

ويضيف سامر أن الوضع أصبح يهدد صحة الأهالي، إذ أن تجمع المياه الملوثة يسهم في انتشار الحشرات والأمراض الجلدية والجهازية بين الأطفال وكبار السن.

وفي حي «الحارة» القديم، تروي منى الخطيب قصة يومها الصعب أثناء نقل أولادها إلى المدرسة، قائلة: «كنا نضطر للمرور عبر أزقة ضيقة مليئة بالركام والمياه الراكدة. الأطفال يغرقون أحذيتهم ويعودون إلى المنزل متسخين ومبتلين، وكثير من الحوادث البسيطة تحدث بسبب الحفر غير المسقوفة أو الأحجار المتناثرة».

وتشير منى إلى أن السكان حاولوا أكثر من مرة التواصل مع الجهات المعنية لرفع الركام وإصلاح المجاري، لكن الرد كان ضعيفاً والوقت الطويل بين الطلب والاستجابة جعل المشكلة تتفاقم.

وتشير المصادر المحلية إلى أن نقص المطريات هذا الموسم أثر بشكل مزدوج على المدينة: من ناحية قللت كمية المياه المجمعة في الخزانات والمجاري، ومن ناحية أخرى ساهمت في زيادة تراكم الغبار والأتربة على الشوارع والأرصفة، ما جعل عملية تنظيفها صعبة. كما أن قلة المياه الطبيعية حالت دون تحسين الصرف الصحي، إذ أن شبكة المجاري القديمة كانت تحتاج إلى صيانة دورية تُجرى عادة باستخدام كمية كبيرة من المياه لغسل الأنابيب وإزالة الرواسب، وهو ما لم يحدث هذا العام.

في حي «المسيفرة»، يروي الشاب يزن الحلبي، الذي يعمل في إصلاح شبكات المياه المنزلية، عن كارثة تهالك الصرف الصحي قائلاً: «المجاري في هذا الجزء من المدينة مهترئة منذ سنوات، وأي كمية قليلة من المطر تتحول إلى مستنقعات. في الصيف، الروائح الكريهة تصبح مشكلة، ومع الشتاء تزداد المخاطر الصحية. غالباً ما نجد تسربات مياه في الشوارع والأرصفة، وننقلق شكاوى يومية من الأهالي حول الانسداد والفيضانات الصغيرة داخل المنازل.» ويضيف يزن أن معظم أعمال الصيانة التي قام بها كانت مؤقتة بسبب نقص الموارد والمعدات المناسبة، وأن الحلول الدائمة تحتاج إلى تدخل شامل من البلدية والدعم الحكومي.

ويشير التقرير إلى أن تراكم الركام في الشوارع لا يقتصر على الأحياء القديمة فقط، بل امتد إلى مناطق حديثة في المدينة، حيث يتم التخلص من مخلفات البناء بطريقة غير منظمة، ما يزيد من صعوبة المرور ويجعل الأحياء أكثر عرضة للحوادث. وبحسب شهادات السكان، فإن تراكم الركام أصبح يشكل مأوى للحيوانات الضالة والحشرات، ما يزيد من مخاطر انتشار الأمراض ويؤثر على نظافة المدينة وجاذبيتها للمعيشة.

من جهة أخرى، فإن ضعف الصرف الصحي وتهالك شبكاته أدى إلى تفاقم مشكلة تراكم المياه الراكدة في الأحياء المنخفضة. بعض الحفر التي تظهر في الشوارع تتحول إلى برك مياه صغيرة عند هطول أي كمية من المطر، ما يشكل خطراً على الأطفال والمارة، ويؤدي إلى تلف بعض المركبات بسبب الحفر العميقة.

ويشير بعض السكان إلى أن محاولاتهم للتعامل مع الوضع بشكل جماعي، مثل تنظيف بعض الشوارع أو تغطية الحفر مؤقتاً، لم تكن كافية، وأن الحاجة إلى تدخل رسمي عاجل أصبحت ضرورة لا يمكن تأجيلها.

رغم هذه التحديات، يحاول بعض سكان المدينة التكيف مع الواقع، حيث يقوم البعض بإنشاء ممرات مؤقتة لتسهيل حركة المركبات والمارة، ويحاول آخرون تنظيف الشوارع المحيطة بمنازلهم لتقليل الأضرار الصحية. إلا أن هذه الحلول الفردية تبقى محدودة التأثير ولا تستطيع مواجهة حجم المشكلة، خاصة مع استمرار تدهور شبكة الصرف الصحي وقلة المطريات التي تجعل من التنظيف الدائم أمراً شبه مستحيل.

ويؤكد الخبراء أن الوضع في مدينة درعا يحتاج إلى خطة شاملة لمعالجة تراكم الركام وإصلاح شبكة الصرف الصحي القديمة، مع ضرورة إيجاد حلول مستدامة لتحسين تصريف المياه ومواجهة ندرة المطر. كما يشددون على أهمية توفير الموارد والمعدات اللازمة للبلدية والسكان لضمان صيانة مستمرة للشوارع والمجاري، إضافة إلى نشر التوعية بين السكان حول كيفية التعامل مع الركام والمخلفات المنزلية لتقليل المخاطر الصحية والبيئية.

يعتبر تراكم الركام وتهالك الصرف الصحي في مدينة درعا تحدياً يومياً لسكان المدينة، يعقد حياتهم ويزيد من معاناتهم الصحية والاجتماعية.

سبع سنوات وعفرين محتلة... جرحٌ مفتوح وانتهاكات لا تتوقف

تعيش منطقة عفرين شمالي سوريا عامها السابع تحت وطأة الاحتلال التركي والفصائل السورية الموالية لها، في ظل استمرار موجة النزوح القسري التي طالت السكان الأصليين من المكون الكردي.

منذ عام ٢٠١٨، تحولت عفرين، التي كانت تُعرف بغناها الزراعي وثقافتها الكردية العريقة، إلى منطقة يشوبها الانفلات الأمني والفوضى الاقتصادية والاجتماعية، النزوح الجماعي الذي شمل أكثر من ٣٠٠ ألف شخص، وغياب أي مؤسسات فعّالة لحماية المدنيين، أسفر عن تغييرات ديمغرافية واجتماعية عميقة جعلت المدينة محوراً للنزاع والاحتلال.

ومع مرور سبع سنوات، لا تزال المدينة تشهد يوميات مأساوية، فيما يعيش المهجرون في مناطق الشهباء وشمال وشرق سوريا بانتظار العودة، التي تبدو شبه مستحيلة في ظل استمرار الانتهاكات.

تعيش عفرين اليوم واقعاً مزدوجاً؛ فالأحياء المتبقية تحت سيطرة الفصائل المسلحة تشهد اضطراباً أمنياً متواصلاً، فيما يواجه المهجرون في المخيمات وفي نقاط التجمع ظروفاً حياتية صعبة، حيث تفتقر المخيمات للحد الأدنى من الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والكهرباء والصرف الصحي. يعاني الأطفال من حرمان تعليمي ونفسي، فيما تتصاعد معاناة النساء نتيجة الفقر والبطالة، وضعف الرعاية الصحية، وغياب الأمن.

النزوح القسري

بدأت الكارثة في عفرين خلال شهر شباط ٢٠١٨، عندما شنت القوات التركية والفصائل الموالية لها هجمات واسعة على المدينة والريف المحيط بها، ما أجبر آلاف العائلات على مغادرة منازلها بسرعة تحت وقع العمليات العسكرية.

كان النازحون يحملون ما استطاعوا حمله من ممتلكاتهم، تاركين خلفهم مزارع الزيتون والحقول الممتدة منذ أجيال، توجه معظمهم نحو مناطق الشهباء وريف حلب الشمالي، حيث أقاموا في مخيمات ومساكن مؤقتة، غالباً في ظروف صعبة تفتقر للحد الأدنى من الخدمات الأساسية.

أصبح الأطفال الأكثر عرضة لتداعيات النزوح، فقد توقفوا عن الدراسة في المدارس المحلية، واضطروا إلى الاعتماد على تعليم محدود في المخيمات، في حين يواجه المراهقون صعوبات في الاندماج الاجتماعي والنفسي.

أما النساء، فتعاني كثيرات منهن من ضغوط مضاعفة، تشمل البطالة، ونقص الرعاية الصحية، وخطر التعرض للعنف أو الابتزاز، وحتى البالغون من الرجال، الذين كانوا يعتمدون على الزراعة كمصدر رزق أساسي، وجدوا أنفسهم بلا مورد رزق، إذ صودرت أراضيهم الزراعية أو أصبحت تحت سيطرة فصائل مسلحة تفرض رسوماً وإتاوات على محاولة استرجاع الأرض.

ورغم مرور سبع سنوات، لم تتحسن الظروف المعيشية للمهجرين، بل ازدادت الصعوبات مع توسع المستوطنات الجديدة ووجود فصائل مسلحة تفرض نفوذها على الأراضي والممتلكات.

ويشير المهجرون إلى أن معظم المنازل صودرت، وأسكنت فيها عائلات قادمة من مناطق أخرى، كما صودرت المزارع والأراضي الزراعية أو حُوّلت إلى أملاك خاصة لفصائل مسلحة أو أفراد نافذين، ما يعكس سياسة ممنهجة لتغيير الطابع السكاني والاجتماعي للمدينة.

احتلال عفرين لم يكن مجرد خروج مؤقت، بل كان جزءاً من خطة متكاملة لإضعاف المجتمع المحلي وإلغاء عناصر الحياة اليومية المرتبطة بالهوية الثقافية للمدينة، بما في ذلك السيطرة على موارد العيش الأساسية مثل الزيتون والزراعة.

وأدى استمرار النزوح إلى تشرذم الأسر وفقدان الروابط الاجتماعية التقليدية، ما ترك أثراً نفسياً عميقاً على السكان، الذين يشعرون بالعزلة والغربة عن وطنهم.

تستمر الروايات اليومية للمهجرين في سرد معاناتهم، إذ يصف أحدهم يومياته في الرقة قائلاً: «نحن نعيش على هامش الحياة، في مراكز الإيواء، والأرض التي تركناها منذ سبع سنوات أصبحت ملكاً للآخرين».

هذه الشهادات تعكس حجم الخسارة المادية والمعنوية التي لحقت بالسكان الأصليين، وتسلط الضوء على تدهور الحياة اليومية نتيجة الاحتلال المستمر.

انفلات أمني واعتداءات يومية

تشهد عفرين انفلاتاً أمنياً متواصلاً، مع تعدد القوى المسيطرة وانتشار السلاح في شوارع المدينة والريف، ما جعل المدنيين عرضة للعنف شبه اليومي.

وثقت مصادر محلية ومنظمات حقوقية خلال السنوات الماضية مئات الحوادث التي شملت القتل العلني، وإطلاق النار، والاعتداءات أثناء التنقل أو أثناء جني محاصيل الزيتون، وعمليات السطو المسلح والابتزاز المالي.

ويشير الأهالي إلى أن هذه الجرائم تنفذ بحرية شبه مطلقة، في ظل غياب أي محاسبة، وأن بعض الفصائل المسلحة، خصوصاً التابعة لما يسمى "الجيش الوطني"، تلعب دوراً محورياً في تأجيج الفوضى، سواء عبر المشاركة المباشرة في الجرائم أو توفير الحماية للعناصر المنفذة.

ويؤكد سكان محليون أن الفوضى المسلحة لم تقتصر على النزاع على الممتلكات، بل شملت حياة المدنيين اليومية، بما في ذلك السيطرة على الأسواق، فرض رسوم على الحركة والتنقل، وابتزاز التجار والمزارعين.

كما يعاني المجتمع المحلي من حالات اقتتال بين الفصائل المختلفة، وهو ما يزيد من الشعور بعدم الأمان، ويجعل سكان عفرين يعيشون تحت تهديد دائم، حتى أن الأطفال والنساء أصبحوا أهدافاً سهلة في ظل انتشار السلاح والفوضى المستمرة.

استهداف الهوية والممتلكات

إلى جانب الانفلات الأمني، تعاني عفرين من انتهاكات اقتصادية واجتماعية ممنهجة تهدف إلى تغيير هويتها الثقافية، فموسم الزيتون، الذي كان يشكل المصدر الأساسي للرزق لمعظم السكان، أصبح اليوم تحت إدارة الفصائل المسلحة، التي تفرض إتاوات كبيرة أو تستولي على المحصول بالكامل، مما أثر على قدرة العائلات على العيش وأدى إلى تراجع الإنتاج بشكل ملحوظ.

كما تشمل الانتهاكات استيلاء الفصائل على المنازل وبيعها أو تأجيرها دون أي حق قانوني، وإعادة تسمية الشوارع والأحياء في محاولة لطمس الطابع الكردي للمدينة.

وزاد قطع الغابات وتحويلها إلى أراضٍ استثمارية من تفاقم الأزمات البيئية والاجتماعية، بينما توسعت عمليات الخطف بهدف طلب الفدية، مع فرض قيود على النساء وفرض أنماط اجتماعية غريبة عن المجتمع المحلي.

ويشير حقوقيون إلى أن هذه الانتهاكات ليست مجرد تجاوزات فردية، بل سياسة ممنهجة تهدف إلى تفكيك البنية الاجتماعية والثقافية لعفرين.

ويضيف الأهالي أن استمرار هذه الممارسات يزيد من شعورهم بالعزلة والتهديد، ويجعل مستقبل المدينة مهدداً بواقع ديمغرافي جديد قد يصبح مستداماً إذا لم يتم التدخل بشكل عاجل.

وفي هذا السياق، تشير شهادات مهجرين إلى أن فقدان الممتلكات لم يكن مجرد أثر جانبي للعمليات العسكرية، بل كان نتيجة سلسلة من الإجراءات العسكرية والأمنية والاقتصادية المصممة لتغيير وجه المدينة بالكامل، ما أدى إلى استنزاف السكان الأصليين وتشريدهم، وإدخالهم في حالة من التشرذم الاجتماعي والنفسي.

كما يؤكد الأهالي أن عملية تغيير الهوية لم تقتصر على الممتلكات المادية فقط، بل شملت محاولات لطمس اللغة والثقافة والموروثات التقليدية، بما في ذلك تحويل المدارس والمراكز الثقافية القديمة إلى مرافق جديدة لا تتوافق مع خصوصية السكان الأصليين.

صراع البقاء على الأرض والكرامة

تعيش الأسر المهجرة في مراكز الإيواء حالة من الفقر المدقع والاعتماد على مساعدات مؤقتة، فيما يعاني المتبقون في المدينة من ضغوط مستمرة تتعلق بالسكن والعمل والحركة.

وجعل انتشار الحواجز العسكرية وحواجز الفصائل المسلحة في الطرقات الداخلية والخارجية للمدينة الحركة شبه مستحيلة، ما أثر بشكل كبير على الأسواق المحلية، ووضع قيوداً على التنقل إلى المدن المجاورة للعمل أو التجارة.

في المقابل، يجد الأطفال والنساء أنفسهم عالقين بين الخطر اليومي ونقص الخدمات، ما يزيد من حالة التوتر النفسي داخل الأسرة والمجتمع.

الزراعة، التي كانت عمود الاقتصاد في عفرين، فقدت جزءاً كبيراً من إنتاجها بسبب مصادرة الأراضي والسيطرة على المحاصيل، وأصبح معظم المزارعين يعيشون تحت ضغوط اقتصادية هائلة، حيث يفرض عليهم دفع إتاوات كبيرة مقابل السماح لهم بالعمل في أراضيهم الخاصة، وهو ما انعكس على مستوى المعيشة وخفض القدرة الشرائية للسكان الأصليين.

يؤكد مختصون أن استمرار هذه الظروف، مع غياب أي تدخل سياسي أو قانوني جاد، سيؤدي إلى ترسيخ واقع جديد، يضع المدينة أمام تهديد ديمغرافي وثقافي طويل المدى، ويجعل من الصعب استعادة الهوية الأصلية للمنطقة.

عفرين ذاكرة الرحيل وغياب العودة

مع مرور سبع سنوات على الاحتلال، يظل حلم العودة إلى منازلهم ومزارعهم بعيد المنال بالنسبة للمهجرين، فالمدينة تغيّرت، الوجوه تغيّرت، والأرض تغيّرت، بينما الذاكرة الثقافية والسردية تبقى حية في قلوب السكان، الذين يطالبون بحق العودة الآمنة والمحاسبة الفعلية للمتورطين في الانتهاكات.

يشدد ناشطون على أن أي حديث عن مستقبل مستقر لعفرين يتطلب أولاً وضع حد للانتهاكات المتواصلة، واستعادة ممتلكات السكان الأصليين، وحماية الهوية الثقافية والاجتماعية للمدينة.

كما يدعوا الأهالي إلى ضرورة تدخل المجتمع الدولي والمحلي لضمان عودة السكان ووقف أي تغييرات ديمغرافية مستمرة، بما يضمن عدم تثبيت واقع جديد قد يحرمهم من حقهم في العيش على أرضهم بكرامة.

وتبقى عفرين شاهدة على فصل مظلم من تاريخ الحرب في سوريا، حيث اختلط النزوح القسري بالانتهاكات اليومية، وحُرمت المدينة من كثير من حقوق سكانها الأصليين، بينما يظل حلم العودة حياً في قلوب المهجرين الذين يطالبون بإنصافهم واستعادة حقهم في العيش بسلام وكرامة.

الإدمان الإلكتروني... خطر صامت يهدد أطفالنا

الرقة/ حسن الشيخ

مع التطور السريع للتكنولوجيا وانتشار الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية بين الأجيال الصغيرة، تحوّل العالم الرقمي إلى جزء أساسي من حياة الأطفال. ورغم ما تحمله التكنولوجيا من فوائد تعليمية وترفيهية، فإن الإفراط في استخدامها أصبح يشكل ظاهرة مقلقة تعرف بـ الإدمان الإلكتروني، وهي مشكلة تتفاقم يوماً بعد يوم داخل البيوت السورية، في ظل غياب الوعي الكافي بخطورتها وغياب البدائل الآمنة.

يعد الإدمان الإلكتروني واحداً من أبرز التحديات التربوية الحديثة، حيث يقضي الأطفال ساعات طويلة أمام الشاشات، سواء في الألعاب الإلكترونية، أو منصات الفيديو، أو تطبيقات التواصل. وبحسب اختصاصيي التربية والسلوك، فإن الطفل يدخل مرحلة الإدمان حين يتحول الجهاز إلى الوسيلة الوحيدة للمتعة، وحين يصبح الانفصال عنه أمرًا صعبًا ينعكس على مزاجه وسلوكه وتعليمه.

في ظل الظروف التي تعيشها البلاد، تلجأ الكثير من العائلات إلى السماح لأطفالها باستخدام الأجهزة لفترات طويلة، إما لانشغال الأهل بالأعمال، أو لعدم توفر مساحات آمنة للعب في الخارج، أو بسبب ندرة الأنشطة الترفيهية البديلة. لكن هذا الاستخدام غير المنضبط يؤدي إلى مشكلات عميقة، تبدأ من التأثير على الصحة الجسدية ولا تنتهي عند الاضطرابات السلوكية والنفسية.

يؤكد الأطباء أن التعرض الطويل للشاشات يساهم في إجهاد العين، ضعف البصر، اضطرابات النوم، والسمنة نتيجة قلة الحركة. كما تشير دراسات إلى أن الأطفال الذين يقضون وقتاً طويلاً على الأجهزة يظهر لديهم تشتت في الانتباه، تأخر في الكلام لدى الصغار، وانخفاض في التحصيل الدراسي بسبب انغماسهم في العالم الافتراضي على حساب الدراسة والمهام اليومية.

أما على المستوى النفسي، فيؤدي الإدمان الإلكتروني إلى الانطواء الاجتماعي، حيث يفقد الطفل تدريجياً مهارات التواصل الواقعي مع الآخرين، ويصبح أكثر تعلقًا بالشخصيات الافتراضية وبالألعاب التي تمنحه شعوراً زائفاً بالإنجاز. وتزداد الخطورة عند الألعاب التي تحتوي على مستويات عالية من الإثارة والعنف، والتي قد تترك آثاراً طويلة الأمد على سلوك الطفل وطريقة تفاعله مع محيطه.

في المقابل، لا يمكن إغفال الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تساعد على انتشار الظاهرة. فالكثير من الأهالي يفتقرون للمعرفة الرقمية الضرورية لمرافقة المحتوى وضبطه، إضافة إلى أن بعضهم غارق في ضغوط الحياة لدرجة تمنعه من متابعة تفاصيل استخدام الأطفال للأجهزة. كما أن غياب القوانين أو التوجيهات الرسمية الواضحة حول حماية الأطفال رقمياً يترك الأسرة وحدها في مواجهة هذه المشكلة المعقدة.

ويجمع المختصون على أن الحل لا يكمن في منع الأطفال من استخدام التكنولوجيا بالكامل، بل في إدارة استخدامها ووضع قواعد واضحة داخل البيت. ويُنصح بأن تكون الأجهزة خارج غرفة النوم، وأن يتم تحديد أوقات ثابتة ومحدودة يومياً، إلى جانب تشجيع الأطفال على ممارسة أنشطة بديلة مثل الرياضة والقراءة والألعاب الجماعية. كما أن مشاركة الأهل في الألعاب أو متابعة المحتوى مع أطفالهم تخلق نوعاً من الرقابة الإيجابية وتحد من التأثيرات السلبية.

وتتطلب مشكلة الإدمان الإلكتروني وعياً أكبر من الأسر والمؤسسات التعليمية على حد سواء. فالعالم الرقمي باقٍ ولن يختفي، لكن حماية الأطفال من مخاطره هي مسؤولية مشتركة. وبدون خطوات واضحة وواعية، سيبقى الكثير من الأطفال معرضين لمخاطر قد تؤثر على نموهم ومستقبلهم.

في أكبر دراسة من نوعها... العدوى البكتيرية تُكشف كعامل صادم ومجهول خلف ازدياد خطر الخرف

أظهرت دراسة علمية غير مسبوقة، أجراها فريق بحثي من الجامعة الوطنية في سنغافورة، أن العدوى البكتيرية الخطيرة التي تستدعي إدخال كبار السن إلى المستشفى قد تكون مسبباً خفياً ومؤثراً في رفع احتمال الإصابة بالخرف لاحقاً، ونسبة قد تصل إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بغيرهم.

العدوى الحادة... بوابة غير متوقعة نحو الخرف

وبحسب الدراسة، فإن دخول كبار السن المستشفى بسبب التهابات خطيرة مثل تعفن الدم، التهابات المسالك البولية، الالتهاب الرئوي، والتهابات الأنسجة الرخوة، يعرضهم لاضطرابات التهابية واسعة قد تمهّد لتراجع مستمر في وظائف الدماغ.

ويرى الباحثون أن هذه العدوى قد تتسبب في إضعاف الحاجز الدموي الدماغي، وهو خط الدفاع الأساسي الذي يمنع البكتيريا والسموم من الوصول إلى الدماغ. ومع اختراق هذا الحاجز، قد تبدأ عملية التهابية تدمّر الخلايا العصبية ببطء. كما أن العدوى قد تنتقل من الأمعاء إلى مجرى الدم ثم إلى الدماغ، مما يؤدي إلى التهاب مزمن منخفض الشدة يساهم في تطور الخرف على مدى سنوات طويلة.

أرقام صادمة: ارتفاع خطر الخرف والزهايمر والخرف الوعائي

اعتمدت الدراسة على تحليل نتائج ١٦ دراسة عالمية شملت أكثر من ٤ ملايين شخص فوق سن ٦٥ عاماً. وخلص الباحثون إلى ما يلي:

ارتفاع خطر الإصابة بالخرف بنسبة ٨٣٪ لدى كبار السن الذين أدخلوا المستشفى بسبب عدوى خطيرة.

زيادة احتمال الإصابة بمرض الزهايمر بنسبة ٦٠٪.

ارتفاع احتمال الخرف الوعائي بنسبة ٢٦٨٪، أي ما يقارب ٣,٧ مرات أكثر من الأشخاص الذين لم يتعرضوا للعدوى.

وكان تعفن الدم أشد أنواع العدوى خطراً، إذ يزيد احتمال الخرف بنسبة تقارب ٨٠٪ خلال فترة تتراوح بين عامين و٢٥ عاماً، بينما رفع الالتهاب الرئوي الخطر بنحو ٧٠٪.

أما التهابات المسالك البولية فزادت احتمال الإصابة بالخرف بنسبة ٥٧٪، تلتها التهابات الأنسجة الرخوة بنسبة ٤٢٪.

الخرف الوعائي... المخاطر الأكبر

تُظهر النتائج أن الخرف الوعائي — الناتج عن ضعف تدفق الدم إلى الدماغ أو السكتات الدماغية — يشكل خطراً مضاعفاً على كبار السن الذين أصيبوا بعدوى حادة.

وعلى عكس الزهايمر الذي يبدأ عادة باضطرابات الذاكرة، قد يظهر الخرف الوعائي عبر:

بطء في التفكير

صعوبة في التركيز

مشكلات في التخطيط وتنظيم الأفكار

اضطرابات الذاكرة بدرجة أقل في المراحل الأولى

قيود الدراسة... وتحذيرات الخبراء

ورغم ضخامة البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة، إلا أنها واجهت بعض القيود، مثل: عدم القدرة على قياس شدة العدوى بدقة

عدم توفر معلومات كافية عن مدة الإقامة في المستشفى

اختلاف فترات المتابعة بين الدراسات

لكن ورغم ذلك، أظهرت الدراسات طويلة المدى ارتباطاً واضحاً بين العدوى الشديدة وارتفاع احتمال الإصابة بالخرف.

ويؤكد الخبراء أن هذه النتائج تستدعي من الأطباء وفرق التمريض تعزيز المراقبة الطبية لكبار السن خلال فترات العدوى، والتدخل المبكر لعلاج الالتهابات وتقليل مضاعفاتها، بهدف الحدّ من خطر تطور الزهايمر والخرف الوعائي في المستقبل.

ما هو الخرف؟

الخرف هو مصطلح واسع يشير إلى مجموعة من الأعراض التي تمس:

الذاكرة

التفكير

الوظائف الاجتماعية

القدرة على أداء المهام اليومية

وتختلف مسبباته من شخص لآخر، ولا يرتبط بمرض واحد فقط، بل قد ينجم عن عدة اضطرابات تؤثر على الدماغ.

ويعد داء الزهايمر أشهر أسباب الخرف لدى المسنين، لكن بعض أنواع الخرف، خصوصاً تلك المرتبطة بالعدوى أو بنقص تروية الدماغ، يمكن الحد من تطورها أو التعامل مع أعراضها عند التدخل في الوقت المناسب.

العفو الدولية: غياب الديمقراطية في سوريا ما يزال قائماً

دمشق

أكدت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، أغنيس كالامارد، أن سوريا تشهد مؤشرات واضحة على خطوات إصلاحية، إلا أن غياب الديمقراطية ما يزال مؤثراً في المشهد العام.

وفي مقابلة مع وكالة "أسوشيتد برس"، أوضحت كالامارد أن الحكومة السورية الانتقالية تبذل جهوداً لإظهار التزامها بمسار الإصلاح والعدالة الانتقالية والمصالحة، غير أن تلك الخطوات لم تترافق حتى الآن مع نظام ديمقراطي فعلي.

وبيّنت كالامارد أن المبادرات المطروحة حالياً، مثل عرض خطط الإصلاح القانوني على البرلمان، وتشكيل لجان مختصة بالعدالة الانتقالية، وفتح الباب أمام منظمات حقوق الإنسان وخبراء دوليين، تعكس توجهاً نحو التغيير، لكنها بحسب وصفها "مؤشرات جيدة لكنها ليست عميقة بعد".

وذكرت أنها التقت مسؤولين سوريين بينهم وزير العدل في الحكومة الانتقالية، مظهر الويس، الذين أبلغوها بوجود مئات المعتقلين على خلفية انتهاكات النظام السابق، مشيرة إلى وجود مساع لصياغة لوائح اتهام قريباً، مع طرح تساؤلات حول أسباب استمرار الاعتقال والجهات المخولة بالمحاكمة.

وشددت كالامارد على أن المنظومة القانونية السورية تحتاج إصلاحات عاجلة، لاسيما أن بعض الجرائم المصنفة دولياً كالأشد خطورة لم تُجرّم بعد في القوانين المحلية.

كما ناقشت خلال زيارتها القصيرة إلى دمشق عمل اللجنة الوطنية للعدالة الانتقالية واللجنة الوطنية للمفقودين، واللتين تعملان على جمع الأدلة من سجون النظام السابق في عملية وصفتها بأنها "طويلة وبطيئة".

وأشارت إلى أن المجتمع الدولي لم يقدم دعماً على غرار ما قدمته دول أوروبية لتسهيل التحقيقات في أوكرانيا، معتبرة أن هذا التقصير يجب أن يتغير.

وأضافت أن انطباعها بعد زيارة سوريا هو أن المجتمع الدولي يتعامل مع الملف السوري باعتباره "أزمة يجب احتواؤها" أكثر من كونه قضية تحتاج إلى حلول جذرية.

ولفتت وكالة "أسوشيتد برس" إلى أن سوريا ما تزال تعاني حالة عدم استقرار بعد سقوط نظام بشار الأسد، وسط اتهامات موجهة لقوات موالية للحكومة الانتقالية بالتورط في أعمال عنف طائفية ضد أفراد من الأقليات العلوية والدرزية.

وكان رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، باولو بينيرو، قد حذر أواخر أكتوبر الماضي من أن موجة العنف الجديدة تهدد التفاؤل الذي تلا انهيار النظام السابق.

وأكد أن استمرار الانتهاكات دون محاسبة قد يعيد سوريا إلى دائرة العنف، مشيراً إلى أن الخطوات الأولى نحو العدالة مشجعة لكنها غير كافية طالما بقيت الانتهاكات ممنهجة.

وأوضح بينيرو أن اللجنة تلقت تقارير خطيرة حول عمليات إعدام ميدانية وتعذيب وتهجير قسري استهدفت مدنيين من الطائفة العلوية، مشيراً إلى أن أحداثاً شهدتها اللاذقية وطرطوس وحماة في مارس الماضي أودت بحياة نحو ١٤٠٠ مدني، وأن بعض هذه الانتهاكات ارتُكب على أيدي قوات حكومية.

وأكد أن غياب المحاسبة وانتشار خطاب الكراهية يعززان احتمالات التصعيد، بينما تأمل اللجنة أن تتوج الهيئة الانتقالية للعدالة الوطنية والهيئة الوطنية للمفقودين في تعزيز المساءلة وترسيخ العدالة.

كما عبّر بينيرو عن قلقه من ازدياد المخاطر التي تواجه النساء والفتيات في سوريا، ومن بينها العنف الجنسي والاختطاف والزواج القسري، داعياً إلى تحركات جدية لمحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

وحذر من أن استمرار الإفلات من العقاب بعد المجازر المتكررة قد يمهد لانفجار جديد، ما لم تُعتمد إصلاحات عاجلة واليات واضحة للوقاية، مؤكداً أن التحديات الحالية تتطلب دعماً دولياً واسعاً واستثماراً فعلياً في مسار ترسيخ السلام وبناء العدالة.

كيف يستغلّ المحتالون الرقميون الذكاء الاصطناعي في موسم «الجمعة البيضاء»؟

مع اقتراب موسم «الجمعة البيضاء» يعود زخم العروض الإلكترونية الهائلة التي تغمر مواقع التسوّق بالإعلانات اللامعة والتنبيهات العاجلة والعدّ التنازلي الذي يحفّز المتسوقين على اتخاذ قرارات سريعة. لكن الجديد هذا العام لا يتمثّل في حجم التخفيضات، بل في «الوسيط» الذي تمر عبره هذه العروض: الذكاء الاصطناعي، الذي أصبح جزءاً أساسياً من عملية البحث والمقارنة واتخاذ قرار الشراء.

فالخوارزميات قادرة اليوم على تحليل آلاف المنتجات خلال ثوانٍ، واقتراح أفضل الأسعار، بل وحتى اختيار «العرض الأنسب» بناءً على تفضيلات المستخدم. غير أنّ هذه السهولة، التي تبدو للوهلة الأولى ميزة، تفتح الباب أمام موجة متقدمة من الاحتيال الرقمي الذي يتطوّر بوتيرة أسرع بكثير مما يتوقعه المستخدم العادي.

احتيال بنكهة ذكاء اصطناعي

تشير تقارير أمنية عالمية — من بينها تحذيرات شركة «كاسبرسكي» — إلى أن المحتالين تبنّوا الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة مركزية في عملياتهم خلال المواسم التسويقية الكبرى. فبدلاً من رسائل بريدية ركيكة أو صفحات مزيّفة يسهل كشفها، بات بإمكان المهاجمين اليوم بناء مواقع متقنة تشبه المتاجر الشهيرة من حيث التصميم والألوان وطريقة عرض المنتجات وحتى المراجعات الوهمية التي تُصاغ عبر نماذج لغوية متقدمة.

وفي لحظة الاندفاع وراء صفقة مغرية، قد يخيّل للمستخدم أنه في متجر معروف بينما هو في الواقع داخل فخّ محكم صُمّم بأدوات الذكاء الاصطناعي نفسها التي يعتمد عليها للتسوّق. الأدوات التي نثق بها... قد تتحول إلى نقطة ضعف

لا يأتي الخطر دائماً من هجمات خارجية. فالكثير من المستخدمين باتوا يعتمدون على برامج تعقّب الأسعار، وإضافات المتصفح، وروبوتات التسوّق الذكية لتوفير الوقت والجهد. لكن هذه الأدوات، مهما بدت مريحة، تظل أطرافاً ثالثة قادرة على جمع البيانات وتمرير المستخدم إلى منصات غير آمنة من دون أن يلاحظ ذلك.

وإذا كانت الأداة غير موثوقة أو مصممة بطريقة ضعيفة، فقد تتمكّن من الوصول إلى بيانات الدفع أو كلمات المرور أو البريد المرتبط بالمشتريات. وهكذا يتحوّل الذكاء الاصطناعي من مساعد ذكي إلى حلقة هشة داخل سلسلة الثقة الرقمية.

فخّ الاستعجال... رابط واحد يكفي

توضح «كاسبرسكي» في تقريرها الأخير أن المستخدم خلال «الجمعة البيضاء» يتصرف بوتيرة أسرع من المعتاد. فالمنافسة على العروض، والعدّ التنازلي، والضغط النفسي للحاق بالصفقة قبل نفادها، تدفع الكثيرين إلى تجاوز خطوة أساسية: التأكد من الرابط.

وقد يكون الفارق بين موقع رسمي وآخر محتال مجرد حرف صغير، أو نطاق مختلف، أو واجهة يتم تحميلها من خادم مجهول. ومع الاعتماد المتزايد على أدوات الذكاء الاصطناعي التي تقدم روابط مختصرة وفورية، يصبح المستخدم أكثر عرضة لزيارة صفحات لا يعرف مصدرها الحقيقي.

وفي النهاية، يظل هدف المحتالين ثابتاً: بيانات الدفع. سواء تم الوصول إليها عبر صفحة تخفيض مزيفة، أو تطبيق غير مؤمّن، أو أداة ذكاء اصطناعي تُخزّن تفاصيل البطاقة، فإن النتيجة واحدة: سرقة المعلومات المالية الحساسة.

ذكاء اصطناعي مفيد... بشرط الوعي

ورغم كل ما سبق، لا يعني ذلك أن الذكاء الاصطناعي خطر بحدّ ذاته. فهذه التقنيات جعلت التسوق الإلكتروني أكثر سهولة وتنظيماً، وتساعد المستخدم على اتخاذ خيارات مدروسة عندما تُستخدم بوعي. لكنّها لا تغني عن الانتباه البشري، ولا تستطيع أن تحمي المستخدم عند الضغط على رابط غير موثوق.

الخلاصة: التكنولوجيا تتطور... والخداع معها

يُظهر موسم «الجمعة البيضاء» هذا العام صورة واقعية لعصر يتشارك فيه الذكاء الاصطناعي مزايا السرعة والراحة مع فرص الاحتيال المتقدمة. وبين أدوات ذكية تبحث عن أفضل العروض، ومحتالين يستخدمون التقنية نفسها لإخفاء نواياهم، يبقى العنصر الأهم هو يقظة المستخدم.

نتائج جيدة لنادي الفرات في تجمع كرة اليد

شهدت كرة اليد في الرقة خلال المرحلة الماضية حضوراً لافتاً، باعتبارها اللعبة الأكثر جماهيرية منذ سنوات طويلة، والتي حققت عبر ناديي الشباب والفرات إنجازات مهمة تمثلت في الفوز ببطولة الدوري أكثر من مرة، إضافة إلى نيل كأس الجمهورية عدة مرات، ورفد منتخب سورية بعدد كبير من اللاعبين المتميزين في مختلف الفئات الذين ما زالت أسماؤهم راسخة في الذاكرة حتى اليوم.

ومع تهيؤ الظروف المناسبة لعودة النشاط الرياضي، بادر أبناء اللعبة إلى إعادة تنظيم صفوفهم، وبدأ ناديا الشباب والفرات تحضير فرقهم وإعلان المشاركة في النشاطات المركزية.

وكانت البداية من فرق القواعد، التي لم تقتصر مشاركتها على الحضور فقط، بل سجلت نتائج مهمة، حيث أحرز الفرات المركز الثالث بفئة الأشبال في الموسم قبل الماضي، كما تأهل نادي الشباب إلى الدور النهائي في الموسم الماضي.

وفي الموسم الحالي، برزت مشاركة نادي الفرات في فئة الرجال بشكل خاص، بعد مشاركته في تجمع الدوري الذي أقيم في دمشق خلال الأسابيع الماضية، حيث حقق نتائج غير متوقعة وحصل على المركز الثالث في مجموعته.

وجاءت هذه النتائج نتيجة تعاون إدارة النادي مع عدد من الكوادر الرياضية، واتفاقهم على تهيئة الظروف المناسبة للفريق.

وتم اختيار اللاعب الدولي اسماعيل فرواتي لتولي مهمة تدريب فريق الرجال، ودعوة اللاعبين القدامى للعودة والالتزام بالتدريبات، ورغم قصر فترة التحضير، نجح المدرب في تجهيز الفريق بدنياً من خلال تدريبات صباحية ومسائية، كما تمت الاستعانة بعدد من الوجوه الشابة التي برزت في دوري الفئات، ومنهم الحارس غازي الشعيب واللاعب حسام العبار، اللذان شاركا مع منتخب سورية في بطولة آسيا التي أقيمت في الأردن قبل أشهر.

واعتمد النادي على دعم أبنائه الأوفياء لتغطية النفقات، حيث ساهم عدد منهم بتقديم دعم مادي مباشر، فيما تكفل آخرون بتغطية تكاليف الإطعام خلال مشاركة الفريق في دمشق، إضافة إلى تقديم الأدوات والتجهيزات والألبسة الرياضية اللازمة، في استمرار للتقليد الذي اعتاد عليه أبناء النادي.

نتائج فريق الرجال في التجمع، الفوز على أهلي حلب: ٢٥ / ٢٤، الفوز على دير عطية: ٢١ / ١٩، الفوز على الفتوة: ٣١ / ١٩، الخسارة أمام الشعلة: ٢٥ / ١٦، الخسارة أمام النواعير: ٣١ / ٢٤

وجاء ترتيب فرق المجموعة التي شارك فيها نادي الفرات على الشكل التالي، الشعلة أولاً، النواعير ثانياً، الفرات ثالثاً، دير عطية رابعاً، أهلي حلب خامساً، الفتوة سادساً.

أما ترتيب فرق المجموعة الأولى فجاء على النحو الآتي الجيش في الصدارة، ثم الطليعة ثانياً، اليقظة ثالثاً، الكرامة رابعاً، أمية خامساً وأخيراً.

كأس العرب... بطولة تتجدّد فيها روح المنافسة وتتوحد فيها الجماهير

في كلّ مرة تعود فيها بطولة كأس العرب إلى الواجهة، تعود معها حالة فريدة لا تشبه أي حدث كروي آخر في المنطقة. فالمنافسات لا تقتصر على مطاردة اللقب داخل المستطيل الأخضر فحسب، بل تتعداه إلى أجواء اجتماعية وثقافية ورياضية تتداخل فيها الهويات، وتتمازج فيها اللهجات، وتشتعل فيها المدرجات بحماس جماهيري نادر. إنها بطولة تجمع المنطقة العربية تحت راية واحدة، حتى وإن فرّقتها المنافسة داخل الملعب، لتتحول في النهاية إلى مهرجان كروي يعكس صورة أخرى عن الرياضة العربية: أكثر وحدة، وأكثر اكتمالًا، وأكثر قدرة على إنتاج كرة قدم مختلفة.

إرثٌ تاريخي... وبطولة تتطور عبر الزمن

تعود جذور كأس العرب إلى ستينيات القرن الماضي، حين بدأت البطولة بشكل متواضع، ثم تعثّرت فترات طويلة قبل أن تُبعث من جديد بدعم اتحادات عربية ودولية. وعلى الرغم من انقطاعاتها المتكررة، ظلت البطولة تحمل رمزية خاصة، فهي المناسبة الوحيدة التي يتنافس فيها العرب بمنتخباتهم الأولى بعيدًا عن الضغوط القارية، في بيئة اعتاد الجمهور تسميتها بـ «بيت العرب الكروي».

ومع كل نسخة جديدة، تتطور البطولة فنيًا وتنظيميًا، فالدورات الأخيرة شهدت قفزة ضخمة على مستوى جودة الأداء، وتحسن البنى التحتية، وارتفاع سوية المنتخبات، خاصة بعد انفتاح الاتحادات العربية على الاحتراف وتطوير الأكاديميات المدرسية والقاعدية.

مستوى فني يتصاعد... والنجوم يفرضون حضورهم

ما يميز النسخ الحديثة من كأس العرب هو هذا التوازن الفني الذي لم يكن موجودًا في عقود ماضية، حيث لم يعد هناك منتخب قادر على ضمان الانتصار قبل بداية اللقاء. منتخبات شمال إفريقيا—مثل المغرب والجزائر وتونس—أصبحت تملك عمقًا تكتيكيًا كبيرًا وخبرة واسعة في الملاعب الأوروبية، في حين شهدت منتخبات الخليج تطورًا لافتًا بفضل الاستثمارات الضخمة في الدوريات المحلية، بينما تحسنت منتخبات الشام بفضل مواهبها الشابة العالية وقدرتها على إنتاج لاعبين أصحاب مهارات فردية مميزة.

هذا التوازن خلق مباريات أكثر إثارة، وأكثر سرعة، وأعلى جودة. فأصبح الجمهور العربي يشاهد مباريات بمستوى يقارب البطولات القارية، بل إن بعض المواجهات العربية—العربية باتت تتصدر نسب المشاهدة في المنطقة، متقدمة على مباريات من الدوريات العالمية.

هوية كروية عربية... وتنوع تكتيكي غير مسبوق

من أبرز الظواهر اللافتة في البطولة تغيّر الصورة النمطية عن «كرة القدم العربية». فبينما كانت المنتخبات العربية تُعرف تاريخيًا بالمهارة الفردية والارتجال، بدأت في السنوات الأخيرة تظهر مدارس تكتيكية متميزة:

مدرسة شمال إفريقيا: تعتمد على البناء من الخلف، وتحضير الهجمة بمرونة، والضغط العالي.

مدرسة الخليج: تنظيم دفاعي قوي، وانضباط تكتيكي، وسرعات هجومية مرتدة.

مدرسة الشام: مزيج بين المهارة الفردية واللعب الجماعي، مع مرونة كبيرة في الانتقال بين الدفاع والهجوم.

تنوّع هذه المدارس جعل من كأس العرب ساحة كبيرة لعرض اتجاهات الكرة العربية الحديثة، وأصبحت البطولة تُخرج مدربين ولاعبين يتجهون بعدها للاحتراف في أماكن مختلفة.

الجمهور... الوقود الحقيقي للبطولة

لا يمكن الحديث عن كأس العرب دون التوقف أمام العامل الذي يمنح البطولة طابعها الأكثر تميزًا: الجمهور العربي.

إنه الجمهور الذي يملأ المدرجات بألوان منتخباته، ويمنح المباريات طابعًا احتفاليًا، ويحوّل البطولة إلى مشهد اجتماعي وثقافي قبل أن تكون رياضية.

في المواجهات الكبرى—سواء الجزائر ضد المغرب، أو مصر ضد تونس، أو العراق ضد السعودية—يتحوّل الحدث الكروي إلى كرنفال شعبي، تمتزج فيه الأغاني الوطنية بالأهازيج التراثية، وتتحول المدرجات إلى لوحة نابضة بالحياة. وفي كل بطولة، تظهر لقطات جديدة يعيد الجمهور تداولها عبر منصات التواصل، لتؤكد مجددًا أن كرة القدم ليست مجرد لعبة، بل ثقافة وروح وانتماء.

عـودة النجوم... وأضواء تسلّط على المواهب الصاعدة

ومن بين الإيجابيات الكبرى للبطولة أنها أصبحت منصة مثالية لظهور نجوم جدد، حيث تقدم دول عربية متعددة لاعبين شبان يتركون بصمتهم الأولى في هذه البطولة قبل أن ينتقلوا إلى الاحتراف الخارجي.

اللاعبون العرب الذين يتألقون في كأس العرب غالبًا ما يجدون طريقهم إلى الدوريات الكبرى أو إلى المنتخبات الأولى، إذ بات كشافو الأندية الأوروبية يتابعون البطولة بدقة أكبر من السابق.

وإلى جانب ذلك، هي فرصة لعودة نجوم كبار إلى التألق بقميص بلدانهم، واستعادة العلاقة المتجددة بين اللاعب والجمهور، والتي غالبًا ما تتجاوز الإنجاز الرياضي لتصل إلى البعد العاطفي والرمزي.

مستقبل البطولة... آمال كبيرة وتحديات حاضرة

ورغم النجاح الكبير الذي تحققه كأس العرب في كل مرة تُنظم فيها، إلا أن التحديات لا تزال حاضرة. فالبطولة تحتاج إلى ثبات دوري في إقامتها، وإلى خطة زمنية واضحة تضمن تنظيمها بشكل منتظم، ما يسمح للمنتخبات بإعداد جيل كامل يعرف هذه البطولة ويستعد لها. كما تحتاج إلى تنسيق أكبر بين الاتحادات العربية لجعل البطولة محطة أساسية في أجندتها السنوية.

ومع ذلك، تبدو المؤشرات إيجابية للغاية: اهتمام جماهيري كبير، رغبة اتحادات متعددة في الاستضافة، تطور المستويات الفنية، وانتشار الصورة العربية لكرة القدم بطريقة أوسع وأكثر تأثيرًا.

خاتمة

كأس العرب ليست مجرد بطولة تُقام وتنتهي. إنها حكاية متجددة تُكتب كل دورة، وتترك أثرها في ذاكرة الجمهور العربي الذي يبحث دائمًا عن لحظة تجمعه على حب واحد، ورمز واحد، وأمل واحد.

ومهما تغيّرت الظروف السياسية أو الاقتصادية في المنطقة، تبقى كرة القدم مساحة نادرة للفرح المشترك، والهوية المشتركة، والاحتفال المشترك. وكأس العرب، بكل ما تحمله من شغف وتاريخ، ستظل المكان الأكثر قربًا لقلوب الجماهير العربية، لأنها ببساطة... بطولتهم الأصدق، ومرآتهم الأجمل.

سياسي سوري: للإدارة الذاتية موقف ودور محوري في بناء السلام المستدام

حاوره/ مجد محمد

يرى خليل خيربك أنّ مستقبل سوريا لا يمكن أن يصاغ إلا بإرادة السوريين أنفسهم، وأن طاولة الحوار تبقى الخيار الأكثر واقعية مقارنة بساحة الحرب، وأن تجربة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا قدّمت نموذجاً مهماً يمكن أن يستفيد منه السوريون في بناء حل سياسي مستدام، لأنها ركزت على مبادئ الديمقراطية واللامركزية واحترام التنوّع.

وبرغم التحديات، يعتقد خيربك أنّ الاستفادة من تجربة الإدارة الذاتية قد تشكل ركيزة أساسية في مشروع إعادة بناء سوريا على أسس جديدة تعترف بحقوق كل المكوّنات.

وفي ظل الأزمات المتلاحقة، أجرت صحيفة السوري هذا الحوار المطوّل مع خليل خيربك، عضو الحزب الوطني التقدمي، حيث تحدث باستفاضة عن رؤيته للحل السياسي ودور التجارب المحلية، وفي مقدمتها تجربة الإدارة الذاتية.

بداية، كيف تصفون موقف الإدارة الذاتية من الحل السياسي في سوريا؟

الإدارة الذاتية تبنت منذ البداية مساراً واضحاً يقوم على الحل السياسي الشامل المبني على حقوق جميع المكونات. وأعتقد أن هذا الموقف واقعي ويجب البناء عليه، وأن ما تقدمه الإدارة الذاتية من نموذج للحوكمة المحلية في ظروف معقدة يستحق أن يؤخذ بجدية عند البحث عن مستقبل سوريا، لأنه يقوم على مبادئ الديمقراطية والمساواة واحترام التنوع.

كيف ترى الإدارة الذاتية دورها في أي مفاوضات سياسية قد تجرى في المستقبل؟

لا يمكن لأي مفاوضات سياسية قادمة أن تتجاهل وجود تجربة ناجحة نسبياً مثل تجربة الإدارة الذاتية، ليس لأنها طرف سياسي فقط، بل لأن لديها نموذجاً عملياً في الحكم يمكن أن يُستفاد منه.

العملية السياسية تحتاج إلى كل التجارب الواقعية، وتجاهل نموذج أثبت نفسه خطأ كبير، مشاركة الإدارة الذاتية تضيف للملف السوري أكثر مما تأخذ.

هل لازالت الإدارة الذاتية تتفاوض مع الحكومة السورية الانتقالية؟ وهل يمكن أن تشارك في أي حكومة مستقبلية؟

أنا أعتقد أن الحوار بين أي أطراف سورية، بما فيها الإدارة الذاتية والحكومة الانتقالية، ضروري ومفيد. لا يمكن بناء حل سياسي من دون حوار.

لكن رأيي أنّ أي مشاركة في حكومة مستقبلية يجب أن تستند إلى مبدأ واضح: ضرورة الاعتراف بالتجارب المحلية الناجحة، وفي مقدمتها تجربة الإدارة الذاتية، إضافة إلى أن تجاهل هذا النموذج سيُفشل أي مشروع وطني مقبل.

كيف تقيّم تعامل الإدارة الذاتية مع الواقع الذي تفرضه الحكومة السورية الانتقالية في بعض المناطق؟

الإدارة الذاتية استطاعت، رغم التحديات، أن تحافظ على نموذج سياسي وإداري له خصوصيته، وهذا أمر يجب احترامه.

الحكومة الانتقالية تحاول فرض رؤيتها، لكن الواقع السوري مختلف ومعقّد.

وأعتقد أن الاعتراف بتعدّد النماذج داخل سوريا سيفتح الباب لتسوية سياسية أكثر عدالة وتوازناً، تجربة الإدارة الذاتية مثال بارز على ذلك.

كيف يمكن للإدارة الذاتية أن تساهم في إيجاد تسوية سياسية مع فصائل المعارضة التي أصبحت جزءاً من الحكومة؟

برأيي، المشهد الحالي معقد جداً، لأن كثيرًا من الأطراف التي كانت محسوبة على المعارضة باتت اليوم أقرب إلى الحكومة الانتقالية، سواء من خلال الاندماج فيها أو التنسيق معها. وهذا يجعل تمثيلها لإرادة السوريين موضع شك. أعتقد أن أي حل سياسي لا بد أن يشمل الجميع، لكن بشروط تضمن أن مصالح السوريين الحقيقية ستكون أولوية في أي عملية تفاوض.

ما هي أبرز القضايا التي ترون ضرورة التفاوض حولها مع الحكومة الانتقالية؟

هناك ملفات لا يمكن تجاوزها، أهمها تثبيت الحقوق السياسية والإدارية لجميع المكونات، والوصول إلى صيغة واضحة للامركزية تمنح كل منطقة القدرة على إدارة شؤونها، إضافة إلى ملف هذا المنطلق، فإن أي عملية سياسية مستقبلية في سوريا ستكون منقوصة إذا لم تتضمّن آليات واضحة وملزمة لضمان مشاركة النساء بشكل فعلي، لا شكلي، عبر تمثيل مؤسسي قادر على التأثير في مسار القرار.

هل هناك قضايا مشتركة مع الحكومة الانتقالية قد تشكّل أساساً لتوافق سياسي؟

هناك بالفعل نقاط مشتركة يمكن البناء عليها، أبرزها الاتفاق على وحدة الأراضي السورية ورفض مشاريع التقسيم أو التفتيت. ومع ذلك، تبقى هذه نقاط أولية لا يمكن أن تشكل أساساً متيناً وحدها. فالتوافق الحقيقي يتطلب احتراماً كاملاً لحق السوريين في تقرير مصيرهم، وفي المشاركة المتكافئة في رسم مستقبل دولتهم. من دون ذلك سيظل أي اتفاق سياسياً أقرب إلى تفاهمات مؤقتة منه إلى تسوية راسخة.

كيف تنظرون إلى الحلول العسكرية التي تتبناها الحكومة الانتقالية أو بعض الفصائل؟

برأيي، التجارب أثبتت أن الحلول العسكرية عاجزة عن تحقيق استقرار حقيقي، بل إنها غالباً ما تعمّق الانقسام وتطيل أمد الصراع. العنف يفتح الباب أمام التطرف ويقوّض فرص الحوار، بينما يظل الطريق الأكثر واقعية وفعالية هو التوجه نحو حل سياسي قائم على المفاوضات والتسويات التدريجية. فكل جولة جديدة من القتال تزيد الكلفة الإنسانية وتبعد الجميع عن إمكانية العودة إلى مسار موحد.

كيف ترون التعامل مع التهديدات العسكرية التركية المستمرة؟

التهديدات التركية ليست جديدة، لكنها أصبحت عاملاً يزيد المشهد السوري تعقيداً وتداخلاً. ورغم ذلك، يبقى التمسك بالمسار السياسي وبالجهود الدبلوماسية لخفض التوتر هو الخيار الأكثر عقلانية. وفي الوقت نفسه، لا يمكن تجاهل ضرورة حماية المناطق المحلية وضمان أمن السكان، لأن الاستقرار الأمني شرط أساسي لأي تقدم سياسي أو تنموي.

ما هي الرسالة التي تودون توجيهها إلى الشعب السوري؟

أزمن بأن السلام والعدالة ما يزالان هدفين قابلين للتحقق، مهما بدا الطريق إليهما صعباً. الوصول إلى ذلك يحتاج إلى تعاون حقيقي وتجاوز الانقسامات التي أثقلت السوريين. المطلوب هو بناء ثقة جديدة بين مختلف المكونات، والتمسك برؤية تقوم على المساواة والحقوق، بحيث يشعر كل مواطن أنه شريك في الوطن لا تابعاً أو مهمشاً.

هل يمكن للانتخابات السورية المقبلة أن تكون خطوة نحو حل سياسي؟

الانتخابات يمكن أن تشكل محطة مهمة إذا جاءت ضمن إطار تفاهمات سياسية واضحة، وضمانات حقيقية للنزاهة والشمول واحترام حقوق جميع الأطراف. أما إذا جرت من دون هذه الشروط فهي ستتحول إلى إجراء شكلي لا يغيّر شيئاً في الواقع، ولن تُسهم في دفع العملية السياسية قُدماً.

كيف تتصورون مستقبل سوريا إذا استمر نهج الحكومة دون تغيير؟

استمرار النهج الحالي سيجعل مسار المستقبل أكثر صعوبة وتعقيداً، لكنه لن يلغي قدرة السوريين على فرض التغيير عندما تتوفر الإرادة الجماعية. الطريق نحو مستقبل أفضل يمر عبر إصلاحات حقيقية، وبناء دولة عادلة تعترف بحق المجتمعات في إدارة شؤونها وتحترم تطلعات الناس للحرية والكرامة والاستقرار.

زواج الإكراه في حماة.. العرف ضد القانون وإرادة النساء

حماة/ جمانة الخالد

تمتد ظلّال أشجار الزيتون على سفوح محافظة حماة، لكن ظلالاً أخرى من العادات والتقاليد البالية تظلل حياة الكثيرات من بناتها. في مجتمع لا يزال يقدس العرف أكثر من القانون، وتُصادر فيه إرادة المرأة تحت ذرائع «الشرف» و«المصلحة»، أصبح زواج الإكراه جرحاً نازفاً في جسد المحافظة.

ففي أحياء حماة القديمة وريفها، تترسخ هذه الظاهرة بعمق، حيث يهيمن النسيج الاجتماعي التقليدي والمنظومة العشائرية، مما يقلل من شأن المرأة ويصادر حقوقها الأساسية.

يقول الباحث الاجتماعي الدكتور أحمد العبود: «الواقع الاجتماعي المتوارث ساهم في تعزيز الظاهرة وسط مجتمع تقليدي ذكوري يصف نفسه بأنه محافظ، لكنه في الحقيقة مجتمع متسلط».

ويضيف أن هشاشة تطبيق القوانين تعزز تمدد نفوذ المجتمع التقليدي وسيطرة العادات، إلى جانب تكريس النظرة الدونية تجاه المرأة، وحصر قراراتها بيد الرجل بوصفه ولي أمرها. وعلى الرغم من أن إجراءات المأذون عند عقد الزواج تخالف القانون، كونه يأخذ رضا ولي الأمر وليس المرأة نفسها، غير أن الظاهرة تتمدد أحياناً إلى حد عقد القران من دون علم المرأة، ما يجعلها الضحية بالدرجة الأولى.

كانت العشرينية فاطمة الناصر من قرية الكفير بريف حماة الشمالي، على علاقة بأحد زملائها في الجامعة، واتفقا على الارتباط الرسمي عقب تخرجهما، قبل أن يتقدم لها تاجر أربعيني من أهل المحافظة لتكون زوجته الثانية. وأمام إغراء المهر المجزي، قرر والدها تزويجها له، رغم أنه يكبرها بعشرين عاماً.

وتسرد فاطمة ما عاشته من أيام وليالٍ عصيبة: «كنت قد اتفقت مع زميلي على الزواج وبناء أسرة، لكن جشع والدي دفعه إلى اتخاذ قرار يقضي على حياتي. وعلى الرغم من أنني أبلغت والدتي وإخوتي برفضي هذا الزواج، غير أن والدي تمسك بقراره بحجة أنني امرأة لا رأي لها».

وتكمل فاطمة: «بعد فشل محاولاتي، لم يكن بوسعي سوى الهروب إلى الشخص الذي اختاره قلبي، فقصدنا المحكمة وتزوجنا. صحيح أن القرار كان صعباً لكنه خيار لا بد منه، على الرغم من أنني خسرت والدي الذي تبرأ مني، لكن كان لا بد من دفع هذه الضريبة كي أكسب حياتي وسعادتي».

أما سلمى الحسين من مدينة السلمية بريف حماة الشرقي، فلم تكن محظوظة مثل فاطمة. حيث اضطر والدها إلى عقد قرانها على أحد كبار ملاكي الأراضي لتسديد ديونه بعدما ساومه الأخير على الزواج بابنته البكر التي لا تتجاوز ١٧ ربيعاً مقابل إسقاط الديون.

خضعت سلمى مرغمة للأمر الواقع، وشعرت أنها فقدت شبابها وأحلامها. تقول جارتها: «سلمى كانت طالبة متفوقة وتحلم بأن تصبح طبيبة، لكن كل أحلامها تحطمت في لحظة». وفي الأسبوع الثاني من زواجها، حاولت سلمى وضع حد لحياتها عبر تناول كميات من حبوب الدواء. تقول والدتها: «نحن أسرة فقيرة، وجرى استغلال ظروفنا لإجبار ابنتي على الزواج من رجل لا تريده. كادت أن تفقد حياتها بسبب أشخاص لا يتحلون بالتقوى والأخلاق».

تكشف المحامية لمى الأسعد أن «نسبة كبيرة من القضايا في محاكم حماة ناتجة عن الزواج بالإكراه، خصوصاً أننا في مجتمع ذكوري، ونادراً ما تُسأل المرأة عن رغبتها بالزواج، علماً أن القانون السوري لا يجيز إجبار المرأة على الزواج». وتؤكد الأسعد أن «التحلي بالوعي القانوني يتيح اللجوء إلى القضاء لحل الإشكاليات.

منح ولي الأمر الحق بالتزويج لا يمثل انتهاكاً لحق المرأة لكنه أمر ضروري، غير أن القانون يشترط أخذ موافقة المرأة». وتُبين أن الكثير من حالات الزواج عُقدت بغير رضا المرأة، وهناك آباء يعترفون بالخطأ، وآخرون يستمرون بالمكابرة.

بدورها، تقول الناشطة الحقوقية رنا الرفاعي إن «هناك الكثير من القضايا المنظورة في محاكم حماة أساسها التزويج بالإكراه، من خلال قيام الأب أو الأخ بتزويج ابنته أو شقيقته، بصفته ولي أمرها، من شخص لا ترغب به، أو عدم تزويجها لشخص ترغب به».

وتضيف رنا: «النص القانوني يحدد بوضوح أن كل عقد بُني على إكراه الزوج أو الزوجة لا اعتبار له، لكنه في نفس الوقت أوكل موضوع التزويج إلى ولي الأمر وليس إلى المرأة نفسها. بمعنى آخر، القانون يتضمن مواد جيدة، لكنها مبهمة ومرنة، ويجرى تجاوزها بسبب العادات والتقاليد».

تشير الناشطة الحقوقية إلى أن «الأعراف المجتمعية في ريف حماة تعزز مصادرة حق المرأة في قبول أو رفض من يتقدم للزواج منها، بما في ذلك الموروث الشعبي المتمثل بالأمثال والمقولات المتداولة، مثل «البنت ما الها غير بيت جوزها» و«الزواج ستر للبنت»، وهي أمثال تعزز الذكورية وتصادر حقاً إنسانياً تكفله القوانين».

وفي أحياء حماة القديمة وقراها، لا تزال هذه الظاهرة تمثل تحدياً حقيقياً أمام تقدم المرأة وتمكينها. فبحسب إحصائيات غير رسمية من منظمات محلية، فإن ما يقارب ٤٠٪ من حالات الزواج في الريف الحموي تتم بإكراه بدرجات متفاوتة.

في مواجهة هذه الظاهرة، بدأت تظهر بعض المبادرات المحلية في حماة. تقول عهد المحمود من مبادرة «حقوقي أولاً» التي تعمل في ريف حماة: «نقوم بحملات توعية في القرى والبلدات، نشرح للمرأة حقوقها القانونية، ونساعد من تتعرض للإكراه على الزواج». وتضيف: «نواجه صعوبات كبيرة، خاصة من شيوخ العشائر الذين يرون في عملنا تحدياً لتقاليدهم، لكننا حققنا بعض النجاحات في إنقاذ فتيات من زواج بالإكراه».

تبقى ظاهرة زواج الإكراه في حماة شاهداً على صراع بين القديم والجديد، بين نصوص قانونية تحمي حقوق المرأة وأعراف مجتمعية تسلبها إياها. وفي الوقت الذي تزداد فيه وتيرة التغيير الاجتماعي، تبرز الحاجة إلى جهد أكبر لتوعية المجتمع وإصلاح التشريعات وتمكين المرأة، كي لا تبقى بنات حماة ضحايا لتقاليد بالية في زمن يتغير. فالقضية ليست مجرد خلاف بين الأجيال، بل هي معركة وجود من أجل كرامة المرأة وحقها في اختيار مستقبلها، في محافظة تئن تحت وطأة التناقض بين تقاليد راسخة وضرورات العصر.

لمساعدة الناجيات من العنف..
نساء السويداء يحتفلن بالمواثيق الدولية المناهضة للعنف ضد المرأة

ضمن فعاليات الحملة الدولية السنوية التي تشارك بها مختلف الجمعيات والمنظمات العالمية المعنية بحقوق المرأة، تحت عنوان «حملة الستة عشر يوماً» لمناهضة العنف ضد المرأة، أقامت رابطة «المرأة للتوعية والتمكين» في مدينة السويداء جلسة حوار قانونية نوقشت فيها القوانين التمييزية في القانون السوري، واتفاقية سيداو، إضافة الى القرار الدولي رقم ١٣٢٥.

وتطرق الحوار إلى الطرق القانونية لمساعدة النساء الناجيات من العنف الذي شهدته المحافظة خلال احتجاجها من قبل قوات حكومة دمشق المؤقتة والمجموعات الرديفة لها في منتصف شهر تموز الماضي، وما تعرضت له النساء من حالات التحرش والاغتصاب والخطف.

وفالت إحدى المسؤولات في الرابطة «هذه فرصة للتشبيك مع كافة الفعاليات النسوية الموجودة في السويداء، حتى الوصول إلى صيغة جامعة نستطيع من خلالها حماية جميع النساء على الصعيد القانوني والنفسي والاجتماعي، وتمكينهن من القيام بمشاريع صغيرة من اجل التخفيف من حدة العنف عليهن».

وأشارت إلى أن هذه الجلسة عقدت بمناسبة الحملة الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة التي تجرى كل عام ابتداء من الخامس والعشرين من الشهر الماضي، وهو اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، وانتهاء بالعاشر من الشهر الجاري، وهو يوم حقوق الإنسان.

حملة الستة عشر يوماً هي حملة دولية لمواجهة العنف ضد النساء والفتيات، بدأت في عام ١٩٩١ باجتماع في معهد المرأة العالمي الذي عقده مركز القيادة العالمية للمرأة في جامعة روتجرز، بولاية نيوجرسي الأميركية، ويشارك فيها حالياً أكثر من ٣٧٠٠ منظمة من ١٦٤ بلد تقريباً.

وفي كل عام تقوم الحملة بنشاط مناهض للعنف القائم على نوع الجنس، وتركز على مجال واحد من مجالات عدم المساواة بين الجنسين، وتعمل على توجيه الانتباه إلى هذه القضايا، وإجراء تغييرات تؤثر إيجابياً على حياة المرأة ومستقبلها.

وكان نشاط الحملة الأول قد أقيم عام ١٩٩١، تحت شعار «العنف ضد المرأة ينتهك حقوق الإنسان»، حيث اجتمعت نساء من جميع أنحاء العالم في مركز القيادة العالمية للمرأة، وهو أول معهد دولي للقيادة النسائية، وقد أعيد طرح ذات الموضوع مرة أخرى في العام التالي.

وفي هذا العام انطلقت الفعالية تحت شعار «اتحدوا لإنهاء العنف الرقمي ضد النساء»، وسلّطت الضوء على التحديات التي تواجه النساء في المجال الرياضي، وأعلنت ١١٧ دولة عن خطوات عملية لمعالجة هذا العنف.

اتفاقية سيداو

هي معاهدة دولية اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩، ووقعت عليها أكثر من مئة وتسعين دولة. تعمل الاتفاقية على وضع حد للتمييز على أساس الجنس، وتطالب الدول الموقعة عليها بتكريس مفهوم المساواة بين الجنسين في تشريعاتها المحلية، وإلغاء جميع الأحكام التمييزية في قوانينها المحلية، وسن قوانين جديدة للحماية من أشكال التمييز ضد المرأة، وإنشاء محاكم ومؤسسات عامة لضمان حصولها على حماية فعّالة من التمييز، والقضاء على جميع أشكال التمييز الواقع عليها من قبل الأفراد والمؤسسات، ومنع التمييز ضدها من خلال كفالة مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في التشريع والحماية القانونية للحقوق، واتخاذ التدابير التي تكفل القضاء على التحيز، وضمانة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بما يكفل حقها في الترشح والانتخاب وصياغة السياسة العامة ومنظمات المجتمع المدني، وحقها في منح جنسيتها لزوجها وأبنائها، والقضاء على التمييز ضدها في مجال التعليم والوظيفة، وضمان حريتها في العمل والضمان الاجتماعي والاجازات والرعاية الصحية والمساواة بينها وبين الرجل أمام القانون.

القرار رقم ١٣٢٥

أصدر مجلس الأمن الدولي هذا القرار بالإجماع في نهاية شهر تشرين الأول عام ٢٠٠٠، حول أمن المرأة خلال فترات النزاع والسلام، وحث الدول الأعضاء على أخذ التدابير اللازمة في المسائل المتعلقة بمشاركتها في عمليات صنع القرار والعمليات السلمية، وزيادة تمثيلها على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، وفي آليات منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها.

وشكّل القرار مرحلة حاسمة في مجال حقوق المرأة، حيث كان أول وثيقة رسمية تصدر عن مجلس الأمن يطلب فيها من أطراف النزاع احترام حقوق المرأة ودعم مشاركتها في مفاوضات السلام وإعادة البناء والاعمار التي تلي مرحلة النزاع والصراع.

ومنذ صدور القرار، تم اتخاذ العديد من الخطوات لتنفيذه في أنحاء العالم، مما ساعد النساء في التغلب على الكثير من الصعاب التي كانت تعوق اشتراكهن في قضايا السلام والأمن الإنساني.

ورغم ذلك مازالت الدول العربية في غياب شبه تام عن التقيّد ببنود هذا القرار الهام.

البيوت الدمشقية والحلبية... ذاكرة سوريا الحجرية
وحكاية الفناء العربي الذي تنبض في قلبه البحرة

البيوت الدمشقية والحلبية... ذاكرة سوريا الحجرية وحكاية الفناء العربي الذي تنبض في قلبه البحر

على مرّ قرون طويلة، ظلّت البيوت الدمشقية والحلبية القديمة شاهدة على عبقرية العمارة الشرقية في سوريا، وعلى قدرة الإنسان السوري على ابتكار بيئة سكنية تمزج بين الجمال والخصوصية والراحة. فخلف الأزقّة المتشابكة في المدينتين العريقتين، تختبئ منازل محاطة بأسوار عالية تخفي وراءها عوالم داخلية تُشبه الحدائق الصغيرة، تتوسّطها بحرات رخاميّة وتحيط بها غرف مزخرفة بالفنون الخشبية والجصية، لتشكّل كنوزاً معمارية تستحق إعادة الاكتشاف.

فما إن يخطو الزائر داخل بيت دمشقي أو حلبي قديم، حتى يشعر وكأنه عبرَ بوابةً خفيّة نحو زمن آخر. تختفي ضوضاء المدينة خلف باب خشبي عملاق، وتبدأ حكاية جديدة حيث الحجر والخشب والماء يتبادلون الأدوار في صناعة عالم فريد يشبه قصيدةً معمارية حيّة. في وسط هذه العوالم يقف الفناء الداخلي وتنبض البحرة، تحف بها غرف مطلّية بالعجمي الدمشقي أو محفورة بالحجر الحلبي، تتكئ على أعمدة تعود لقرون مضت.

الفناء الداخلي... القلب الذي تنبض به العمارة السورية

يُعدّ الفناء الداخلي أو «العرصة» حجر الزاوية في البيوت القديمة السورية. إذ بُنيت هذه البيوت وفق مخطّط يجعل الفناء مركزاً للحياة اليومية، ترتاح حوله الغرف وتتوزع الوظائف الاجتماعية والروحية للمنزل. في دمشق يُكسى الفناء بأرضيات من الرخام الملون والأبلق الأسود والأبيض، بينما يتزيّن في حلب بحجارة كلسية منحوتة بعناية تُبرز فخامة الحجر الحلبي.

وفي وسط الفناء تتربّع البحرة، وهي نافورة صغيرة غالباً ما تأتي بتصميم مثمّن أو دائري أو مربع. لم تكن البحرة مجرد عنصر جمالي، بل كانت وسيلة لتلطيف حرارة الصيف، وإدخال موسيقى الماء إلى فضاء المنزل، في مشهد يربط بين الراحة الحسية والصفاء البصري.

في دمشق، يصف أبو طارق الحلبي – أحد سكّان المنازل القديمة بحي القيمرية – الفناء الداخلي قائلاً: «لم تكن العرصة مجرد مساحة للراحة. كانت المسرح الحقيقي لكل شيء: ولائم رمضان، ألعاب الأطفال، غسل الصوف، إعداد المربّى، وحتى جلسات النساء في الصيف. كان الفناء بيتاً داخل البيت، وجسراً بين الأسرة والسماء.»

وتتفق معه السيدة مها الدمشقية صاحبة منزل تراثي في حي الصالحية: «الياسمين والورد الدمشقي في الفناء كانا جزءاً من هويتنا. نحن نحفظ الوجوه والذكريات بالرائحة قبل الصورة. عندما كانت البحرة تدور، كنا نشعر بأن البيت يتنفس معنا.»

أشجار الليمون والورد والياسمين تلتف حول البحرة في البيوت الدمشقية، فيما تتجه البيوت الحلبية نحو استخدام أحواض الزرع الصغيرة، بسبب طبيعة الحجر الذي يطغى على واجهاتها الثقيلة.

دمشق... مدينة البيوت المزخرفة بالعجمي والمقرنصات

تتميّز البيوت الدمشقية بتنوع فنونها الداخلية التي تبرز بشكل خاص في قاعات الاستقبال (القاعة الملكية والإيوان). هنا يظهر فن العجمي الدمشقي، وهو أحد أعرق الفنون الخشبية في الشرق، حيث تُحفر ألواح الخشب وتُطلى بالذهب والألوان المعدنية والنباتية لتولّد لوحات زخرفية مذهّبة، تغطي الأسقف والجدران والأبواب.

وتجاوره فنون الجص الملوّن، التي تتلألأ على الأقواس والحنيات الداخلية بألوان الأحمر القرمزي والأزرق النيلي والأخضر الفاتح. أما الإيوان الدمشقي، الواجهة نصف المفتوحة على الفناء، فكان القلب الرسمي للمنزل، تُستقبَل فيه الوفود وتُقام فيه الجلسات العائلية تحت قبو مرتفع مزخرف بإتقان.

يشرح الباحث في التراث العمراني د. سامر السيوفي (أستاذ العمارة في جامعة دمشق)، خصائص البيت الدمشقي قائلاً: «البيت الدمشقي هو ذروة الفن السكني في المنطقة. يمتاز بتوظيف مذهل للخشب العجمي، وهو فن يجمع بين الحفر والغرافيت والتذهيب والدهانات النباتية. العجمي الدمشقي ليس زخرفة فقط؛ بل هو مدرسة كاملة لتفسير الجمال الشرقي.»

ومن أبرز بيوت دمشق الشهيرة: بيت نظام، بيت خالد العظم، بيت السباعي، بيت القوتلي، وبيت القشلق، التي تشكّل اليوم مرجعاً حياً لفهم العمارة السورية التقليدية.

حلب... مدينة الحجر التي صاغتها المطارق العتيقة

إذا كانت دمشق مدينة الخشب الملوّن، فإن حلب مدينة الحجر. فالبيوت الحلبية تُشيَّد بأحجار كلسية شبه صلبة تُنحت بدقة مذهلة، وتُرتَّب ضمن تقنية «الأبلق» التي تجمع بين الأبيض والأسود في واجهات متناغمة.

الفناء الحلبي عادةً أوسع من الدمشقي، والبحرات فيه تعتمد غالباً على الحجر المنحوت بزخارف هندسية. وتبرز الكتابات العربية المنقوشة على المداخل، وتظهر المقرنصات الحجرية بكثافة على زوايا الأسقف والأقواس.

أما فن العجمي في حلب فهو أقل انتشاراً، لكنه موجود في بعض القاعات، بينما تُعدّ المقرنصات الحجرية التحفة الأساسية التي تعكس براعة الصنّاع الحلبيين، الذين اشتهروا أيضاً بصناعة العقود المعمارية والحفر العميق على الحجر.

وتخبرنا عن عمارتها الباحثة في الآثار د. ليلى فنصة: «لا يمكن فهم البيت الحلبي دون فهم علاقة الحلبيين بالحجر. هم أمهر من نحت الحجر في المنطقة منذ العهدين المملوكي والعثماني. الزخارف الحلبية ليست مرسومة بل محفورة، وهذا ما يمنحها قوة ورسوخاً.»

يروي الحلبي عبد السلام القصّاب: «في بيت جدي، كانت البحرة تشبه بركة صغيرة. الأطفال كانوا يلعبون حولها، لكن الكبار كانوا يجلسون قربها لأجل هدوء صوت الماء. كان الحجر والماء يصنعان السلام في قلب البيت.»

اختلافات تفرضها الجغرافيا... والروح واحدة

لا تقتصر العمارة التقليدية ذات الفناء الداخلي على دمشق وحلب؛ بل تمتد جذورها إلى معظم المدن السورية، مع تغيّر في التفاصيل حسب المناخ والمواد المتوافرة:

حمص وحماة

العمارة الحمصية تستخدم الأحجار البركانية السوداء، فيما تعتمد حماة على الليوان كمكان للجلوس، وتستخدم الخشب بدل الجص في كثير من الزخارف. البحرات أقل حجماً والطابع العام أكثر بساطة لكنه لا يخلو من جماليات محلية.

يقول المهندس غياث العبد الله من حمص: «العمارة الحمصية تأخذ من الدمشقية روحها، لكنها تستخدم الحجر البركاني الأسود. الفناء أصغر، لكن البيت لا يكتمل من دون بحرة بسيطة في الوسط.»

الساحل السوري

في اللاذقية وطرطوس تتراجع البحرات قليلاً بسبب الرطوبة، وتظهر الجدران الحجرية الرملية بألوان دافئة. الفناء موجود لكنه يميل إلى الأصغر حجماً.

السويداء والجزيرة السورية

البيوت الحجرية البازلتية في السويداء ذات فناء محدود وزخارف بسيطة، بينما في الحسكة ودير الزور والقامشلي يتأثر البناء بالعادات البدوية، فتبدو البيوت أكثر اتساعاً وأقل زخرفة.

الوظيفة الاجتماعية... البيت كمدينة صغيرة

لم تكن هذه البيوت مجرد مساكن، بل كانت مجتمعاً مصغّراً:

الإيوان مكان استقبال الضيوف

الحرملك للنساء وغرف المعيشة

السلاملك للرجال

الفناء ساحة للّقاءات والأنشطة العائلية

البحرة رمز للسكينة والتأمل

يشرح المؤرخ د. فادي أبو سعدة: «البيت العربي ليس مجموعة غرف. إنه منظومة اجتماعية كاملة. تقسيمات الحرملك والسلاملك، الفناء، الإيوان، المندلون، المشربيات... كلها تعكس حياة كاملة حيث العمارة كانت امتداداً للطبيعة والعادات.»

هذا التنظيم ي عكس قيم المجتمع السوري التقليدي القائم على الخصوصية والكرم وحسن الضيافة.

عمارة تستحق الحماية... وذاكرة لا يجب أن تُمحى

تعرضت العديد من البيوت الدمشقية والحلبية للضرر أو الإهمال خلال العقود الماضية، إلا أنّ ما بقي منها لا يزال يشكّل ثروة وطنية يجب صونها. فالعمارة الداخلية السورية ليست مجرد آثار، بل هي هوية كاملة تُعرّف السوريين أمام العالم، وترى عبر حجارتها وخشبها وموادها قصص عائلات وأزمان وتعاقب حضارات.

وقد أكّدت منظمة اليونسكو ذلك عندما أدرجت دمشق القديمة وحلب القديمة على لائحة التراث العالمي، اعترافاً بقيمتهما الإنسانية المشتركة.

خاتمة: البيوت التي تتنفس تاريخاً

في زمن تتسارع فيه أنماط البناء الحديثة، تبدو البيوت الدمشقية والحلبية القديمة أشبه بصفحات كتاب ملوّن من التاريخ السوري. بحراتها التي لا تزال تهمس بالماء، وأسقفها المذهّبة، وحجارتها التي نحتها آلاف الحرفيين، كلها تشكّل ذاكرة لا تزال حيّة رغم ما مرّت به البلاد من محن.

إنها ليست مجرد عمارة... إنها روح المكان.

وهي دعوة مفتوحة لكل سوري كي يمدّ يده إلى هذا التراث العريق، ليحفظ ما بقي منه، وليتذكّر أن للبيوت القديمة ذاكرة لا تموت، بل تنتظر من يعيد قراءتها. لأن إعادة إحياء البيوت القديمة ليست مجرد صيانة. إنها معركة للحفاظ على الهوية. كل سقف عجمي وكل حجر حلبي هو وثيقة ثقافية. فمثل هذه البيوت لم تعد ملكاً لأصحابها فقط، بل ملك لسوريا كلّها.

النحاسيات الدمشقية.. حين تدق المطارق ذاكرة المدينة وتنسج الحرف ألق الرزق والتراث

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في أزقة حيّ القيمرية العتيقة بدمشق، تمتد حكاية لا تشبه أي حكاية أخرى. أزقة ضيقة تتوهج بالحياة رغم السنين، وسوق تنبض جدرانه بإيقاع المطرقة على النحاس ورنين الملاعق الفضية، وكأن كل ضربة تكشف طبقة جديدة من ذاكرة مدينة لا تنام. هناك، تتعانق رائحة القهوة العربية مع عبق البهارات، فتتشكّل لوحة حسية تستقبل الزائر قبل أن يخطو أول خطوة داخل عالم النحاسيات الدمشقية.

هذه الحرفة ليست مجرد صناعة محلية، بل إرث يمتد لعقود طويلة، تورّثه العائلات جيلاً بعد جيل كأنه جزء من الهوية. كل قطعة تُصنع هنا تحمل في نقوشها سرداً لحياة دمشقية قديمة، وتتجلى فيها الفنون الشرقية التي تتداخل فيها الزخارف الهندسية مع الحرف اليدوية الدقيقة.

ورشة ضيقة... وكنز من التاريخ

داخل محل صغير يشبه المتحف الحي، يقف الحرفي جمال حمدان وسط مجموعة من الصواني المزخرفة وفناجين القهوة التي صنعت بعناية فائقة. جمال الذي ورث المهنة عن والده منذ أكثر من ثلاثين عاماً، يقول والحنين يلمع في صوته:

«كل قطعة أصنعها هي حياة بحد ذاتها... ليست مجرد سلعة. أشعر أني حين أنقش النحاس أنقش ذاكرة دمشق نفسها.»

ورغم اعتزاز جمال بالمهنة، إلا أنه يعترف بصعوبات الواقع الاقتصادي، فالسوق المحلي يعاني ضعفاً في القدرة الشرائية، ويعتمد الحرفيون بشكل كبير على السياح والمغتربين بحثاً عن رزق يحفظ استمرارية الحرفة.

النقش على النحاس... صبرٌ يتوارث

على بعد خطوات من متجر جمال، يجلس الحرفي رائد صبّاغ منهمكاً في نقش صينية كبيرة. يداه تتحركان بثبات وخبرة، وكأنه يعزف لحناً معدنياً يعرفه منذ طفولته.

يقول رائد: «الفناجان الصغير يحتاج لساعتين، والصينية الكبيرة قد تمتد لأيام. كل ضربة مطرقة لها وزن ومعنى. القطعة اليدوية ليست مجرد معدن... هي روح الحرفي مختومة فوقها.»

يضيف أن ارتفاع أسعار المواد الخام وصعوبة بيع المنتجات محلياً يدفعهم لتصدير معظم أعمالهم إلى العراق ولبنان ودول الخليج، فهذه الأسواق أكثر قدرة على تقدير قيمة العمل اليدوي.

السوق... تجربة تتجاوز الشراء

سوق النحاسيات في القيمرية ليس مجرد مركز تجاري، بل تجربة حسية كاملة. يرى الزائر أشعة الشمس تنعكس على النقوش المتقنة، ويسمع رنين الأدوات المعدنية، ويلمس بيده خطوطاً محفورة بدقة تشهد على ساعات طويلة من العمل. لهذا السبب، يعتبر الكثير من السياح هذه الأسواق وجهة أساسية لفهم روح المدينة.

حكاية سلوى... فضيات تعاند الغياب

في زاوية أخرى من السوق، تقف سلوى كمال أمام محلها الصغير، تلمع الفضة بين يديها مثل كنز شرقي. تروي سلوى هموم الحرفة بحسرة ممزوجة بالصبر:

«الشراء المحلي شبه غائب... الأجيال الجديدة لا تتعلق بالتراث كما كنا نفعل. نعتمد غالباً على السياح والمغتربين، لكن حبنا للمهنة هو ما يبقينا واقفين.»

وتضيف أن ارتفاع أسعار المواد وانخفاض القدرة الشرائية يجعل الصمود صعباً، لكنه لا ينقص من إصرار الحرفيين على حماية تاريخهم.

أصالة تحمل رسالة... وشهادات أخرى من قلب المهنة

الحرفيون هنا يتعاملون مع النحاس كأنه كائن حي. كما يقول الحرفي المخضرم أبو فادي، الذي تجاوز السبعين من عمره:

«النحاس يبكي... وإذا سمعت صوته بتعرف القطعة منيحة ولا لأ. نحن ما منشتغل للربح بس... منشتغل لحتى يضل اسم الشام عالي.»

أما الشاب سامر الخطيب، أحد المتدربين الجدد في السوق، فيرى أن الحرفة قد تكون باباً لتحسين المستقبل:

«أنا أتعلم المهنة منذ عامين. صحيح أنها صعبة، لكنها تعلّم الصبر وتعطيك هوية. أتمنى أن تعود أيام الازدهار كي يعود الشباب لورشات النحاس بدل البحث عن عمل خارج البلد.»

السياح... شريان الحياة الأخير

يُجمع الحرفيون أن السياح والمغتربين يشكّلون اليوم العمود الفقري للسوق. فهم يبحثون عن قطع تذكارية تحمل روح دمشق القديمة، ويعتبرون كل فنجان أو صينية بمنزلة كنز يعودون به إلى بلادهم. أما السكان المحليون، فقلّما يستطيعون شراء هذه القطع بسبب ارتفاع الأسعار.

ما مستقبل النحاسيات؟

استمرار هذه المهنة يتطلب أكثر من صمود الحرفي. يشير الخبراء والحرفيون إلى مجموعة حلول ضرورية، منها:

برامج دعم مالي للحرفيين وأصحاب الورش.

إقامة معارض داخلية وخارجية لتعريف الناس بقيمة الحرفة.

تشجيع التصدير وتسهيل الإجراءات التجارية.

تدريب الشباب على المهنة عبر برامج رسمية ومراكز تدريب فنية.

حماية الأسواق التراثية من التغيير العمراني وفوضى الباعة.

دمشق... مدينة تصهر الحكايات

في نهاية المطاف، يظل سوق النحاسيات انعكاساً حياً لفلسفة دمشق نفسها؛ مدينة تقاوم البلاء بالصبر، وتحول المعدن الخام إلى جمال خالد. الحرفيون هنا لا يطرقون النحاس فقط، بل يطرقون ذاكرة مدينة، ويحفظونها من الضياع.

كل قطعة، من أصغر فنجان إلى أكبر صينية، ليست مجرد تحفة، بل شهادة على استمرار الحياة، وتأكيد أن روح دمشق... لا تزال تنبض في كل نقشة يدوية وفي كل ضربة مطرقة تتردّد في أزقتها القديمة.

المضافات في الريف السوري... ذاكرة جماعية ومؤسسة اجتماعية لا تزال تنبض بالحياة

الرقة/ حسن الشيخ

تواصل المضافات الشعبية في الريف السوري إلى اليوم لعب دورها كإحدى أبرز المراكز الاجتماعية والثقافية التي شكّلت هوية المجتمعات الريفية والعشائرية عبر عقود طويلة. وعلى الرغم من التحولات العميقة التي شهدتها أنماط العيش ووسائل التواصل والعلاقات بين الناس، ما تزال المضافة حاضرة بوصفها رمزاً للأصالة، وفضاءً مفتوحاً للحوار، ومؤسسة اجتماعية كفلت تماسك البنية المجتمعية وأرست قيماً ما تزال راسخة في الوجدان الجمعي.

جذور تاريخية ودور اجتماعي ممتد

ترجع فكرة المضافة إلى منظومة القيم الأصيلة التي عرفتها القرى السورية منذ القدم، حيث كانت الضيافة إحدى أهم سمات الحياة الريفية، والكرم باباً واسعاً لتوثيق الروابط بين الأفراد والعائلات والعشائر. وكانت المضافة جزءاً أساسياً من بيت الشيخ أو كبير العشيرة، تُفتح أبوابها لكل عابر أو زائر دون استئذان، في تجسيد واضح لمبدأ «الدار دارك والزاد زادك».

في داخل المضافة كانت تُناقش شؤون القرية وتُحل الخلافات وتُعقد مجالس الصلح. كما شكّلت فضاءً للتشارك في الهموم والمسؤوليات اليومية، وخاصة تلك المتصلة بالعمل في الأرض والمواسم الزراعية. ويروي كبار السن أن المضافة كانت بمثابة «ديوان القرية»، يجتمع فيها الناس لتبادل الأخبار ورسم معالم العمل الجماعي، وكانت في الوقت ذاته مدرسة تُعلّم القيم والمروءة والشجاعة والاحترام.

وإن كان حضور الرجال هو الأكثر في جلساتها التقليدية، إلا أن للنساء دوراً رديفاً ومكملاً، يتجلى في تجهيز الضيافة وإدارة تفاصيل الحياة اليومية حول المضافة، بما يعكس روح التكامل بين أفراد المجتمع.

تحولات العصر... وبقاء الروح

مع تسارع وتيرة الحياة وظهور سبل جديدة للتواصل، تراجع الدور اليومي للمضافة، فلم تعد مفتوحة طوال الوقت كما كانت سابقاً. غير أن حضورها ما زال قائماً في المناسبات الدينية والاجتماعية الكبرى، كالاحتفالات الشعبية والأعراس والمآتم واستقبال الضيوف من خارج المنطقة، ما جعلها تتحول تدريجياً من مؤسسة يومية إلى فضاء رمزي ذي طابع احتفالي واجتماعي.

يرى بعض الشباب أن الحداثة سلبت المضافة جزءاً من بريقها القديم، إلا أن ذلك لم يُضعف مكانتها المعنوية. فالكثيرون منهم يصفونها بأنها «مدرسة للقيم» تمنحهم شعوراً عميقاً بالانتماء والهوية، وتعيدهم إلى زمن البساطة والروح الجماعية، زمن كان فيه الاجتماع قيمة بحد ذاته.

المضافة... منبر للتراث وبوابة للذاكرة

تتجاوز أهمية المضافة حدود اللقاء الاجتماعي، لتصبح ساحة حيّة للتواصل الثقافي وتناقل التراث الشفهي. ففيها وُلدت الكثير من الأمثال والحكايات والقصائد الشعبية، وفيها احتدمت جلسات السمر التي طالما شكّلت جزءاً من ذاكرة الريف وليله الطويل. كان الرواة يتبارون في سرد القصص، يستعرضون الحكم والأمثال، فيضيف كل جيل جزءاً جديداً إلى هذه الذاكرة المتوارثة.

وفي السنوات الأخيرة، بدأت مبادرات ثقافية محلية تُعيد إحياء دور المضافة، من خلال تنظيم أمسيات شعرية وجلسات تراثية وورشات حوارية تجمع الأجيال المختلفة. وهكذا صارت المضافة مرة أخرى فضاءً للعطاء الثقافي، وعنواناً للحوار، ومساحة للتقارب بين الماضي والحاضر.

أهمية الحفاظ على هذا الإرث الاجتماعي

أمام موجة الحداثة التي تجرف الكثير من العادات الأصيلة، تبدو الحاجة ماسّة اليوم إلى صون المضافة ليس فقط كمكان مادي، بل كقيمة ومعنى وذاكرة. فالمحافظة عليها هي في جوهرها حفاظ على روح الجماعة وعلى شبكة القيم التي صاغت المجتمع السوري الريفي، من كرم الضيافة إلى احترام الكبير، ومن التضامن إلى الشجاعة والمروءة.

ولعل من أهم الخطوات المقترحة لإحياء هذا الموروث إدماج مفهوم المضافة في الأنشطة الثقافية والتعليمية، بحيث يتعرّف الجيل الجديد على وظيفتها التاريخية، ويدرك أنها لم تكن أبداً مجرد مكان للجلوس، بل مؤسسة اجتماعية راعية للحكمة والخبرة ووجدان المجتمع.

وهكذا، ورغم تبدّل الأزمنة وتغيّر أنماط الحياة، تبقى المضافة جزءاً حياً من ذاكرة الريف السوري، وأحد الرموز التي تحكي حكاية التآخي والتضامن بين أبناء القرى والعشائر. إنها شاهدٌ على زمنٍ ما تزال روحه حاضرة في النفوس، وفضاءٌ يذكّر الجيل الجديد بأن الأصالة ليست مجرد كلمات، بل ممارسة يومية وذاكرة محمولة من جيل إلى آخر.

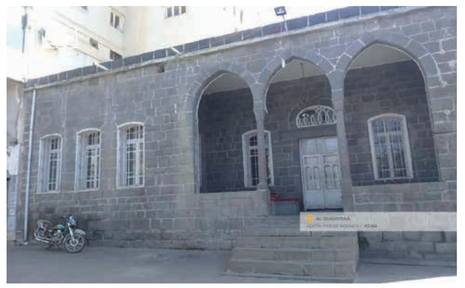

مستقبل مكافحة الإرهاب في شمال وشرق سوريا.. خطوات لاستكمال القضاء على داعش

الحسكة/ مجد محمد

في عام ٢٠١٩، شهدت سوريا إعلان النصر على تنظيم داعش، بعد معركة شرسة استمرت عدة سنوات، تحولت خلالها البلاد إلى ساحة صراع عنيف بين قوات سوريا الديمقراطية والتنظيم الذي سيطر على مساحات واسعة من الأراضي السورية.

ومع إعلان النصر، اعتقد الكثيرون أن الحرب ضد الإرهاب قد انتهت، وأن الخلايا النائمة التي كانت تعمل في الظل ستتلاشى مع مرور الوقت.

لكن الواقع على الأرض يوضح أن نهاية داعش لم تكن كما أُعلن عنها. ففي شمال وشرق سوريا، مركز العمليات العسكرية ضد التنظيم، ما زالت علامات المعركة واضحة في كل زاوية، وتبقى تهديدات داعش موجودة ولو بشكل خافت في الظل.

ورغم خسارة التنظيم السيطرة على أراضٍ واسعة، إلا أن خلاياه النائمة في مناطق مختلفة، بما فيها تلك التي تحت إدارة قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية، لا تزال تشكل تهديداً حقيقياً.

ويؤكد رجب العاصي، أحد ممثلي مجلس الأعيان في مدينة الحسكة، أن المعركة ضد داعش لم تنته مع إعلان النصر، وقال العاصي: «داعش لم ينته بشكل كامل، لا تزال هناك خلايا نائمة في مختلف المناطق، ولا يمكننا أن نتجاهل أن التنظيم يحاول بكل قوته العودة بطرق مختلفة. هذه الحرب لم تنته بعد، ونحن بحاجة إلى اليقظة المستمرة».

ويشير العاصي إلى أن القتال العنيف ضد داعش قد خفّ، إلا أن التهديدات الأمنية ما زالت قائمة في المناطق التي شهدت عمليات التحرير، الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية، اللتان كانتا الأطراف الرئيسية في المعركة ضد التنظيم، تبذلان جهوداً كبيرة لضمان عدم عودة داعش، لكن هذه المهمة تواجه صعوبات متعددة نتيجة الأزمة الاقتصادية والتحديات السياسية والوضع الأمني غير المستقر، وهي عوامل تعقّد جهود تحقيق الاستقرار في المنطقة.

ويوضح العاصي أن مكافحة الإرهاب تتطلب تعاوناً دولياً مستمراً، مضيفاً: «رغم دعم التحالف الدولي في الحرب ضد داعش، إلا أن العمل المشترك يجب أن يتعزز بشكل أكبر، خاصة في مجالات الاستخبارات ووقف تدفق الأسلحة والموارد إلى خلايا داعش. نحن بحاجة إلى المزيد من التعاون مع القوى الدولية لمكافحة الإرهاب، الحلول الأمنية المحلية لا تكفي، ولا بد من تنسيق دائم مع التحالف الدولي لتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي».

وعلى الرغم من التحسن النسبي للأوضاع مقارنة بفترة سيطرة داعش، فإن الواقع على الأرض يشير إلى أن التحديات الأمنية لم تنته بعد، بسبب تزايد نشاط الخلايا النائمة التي تعتمد على أساليب حرب العصابات والاغتيالات، ما يهدد الاستقرار في المنطقة. وقد أظهرت العمليات الأخيرة التي نفذتها قوات سوريا الديمقراطية ضد هذه الخلايا في الرقة والحسكة ودير الزور، أن العمليات الإرهابية لا تزال تشكل خطراً حقيقياً.

ويشدد العاصي على الحاجة لتطوير أساليب مكافحة الإرهاب لتشمل مجالات أوسع من الأمن العسكري، وأن الحل لا يكمن فقط في المعارك المباشرة، بل في تعزيز الاستقرار المجتمعي من خلال برامج اجتماعية وتعليمية تهدف لمحاربة الفكر المتطرف ومنع تجنيد الشباب في صفوف الجماعات الإرهابية.

ويتابع العاصي أن الوقت قد حان للتخطيط لمستقبل أكثر أماناً في شمال وشرق سوريا، قائلاً: «لا يكفي الاعتماد على القوة العسكرية فقط، هناك حاجة إلى استراتيجية شاملة تتضمن التوعية المجتمعية وتعزيز برامج حماية الحدود، فضلاً عن زيادة الدعم الدولي للمؤسسات المحلية».

ويرى أن مستقبل مكافحة الإرهاب يعتمد بشكل كبير على الشراكة والتعاون المستمر مع الدول التي كانت جزءاً من التحالف الدولي ضد داعش، مع التأكيد على أن المنطقة يجب أن تبقى يقظة ومتماسكة في مواجهة تهديدات قد تظهر، سواء من داعش أو أي تنظيم إرهابي آخر.

ويقول إن التحدي الأكبر هو أن الحفاظ على الأمن لا يقتصر على محاربة الخلايا النائمة، بل يشمل بناء مجتمع قادر على مقاومة الفكر المتطرف وإعادة تأهيل الأفراد الذين قد يتأثرون به.

واختتم العاصي حديثه مؤكداً أن الحرب ضد داعش دخلت مرحلة جديدة، لكن التهديدات الإرهابية لا تزال حاضرة، مشدداً على أن التعاون المستمر بين كافة الأطراف، المحلية والدولية، هو السبيل لضمان أمن المنطقة وتحقيق الهدف الأسمى المتمثل في بناء مجتمع آمن ومستقر يخلو من الإرهاب.

الصراع بين إسرائيل وإيران.. والسيناريوهات المفتوحة

لطفي توفيق

تشير بعض تحليلات المراقبين المتخصصين إلى أن استئناف الصراع بين إسرائيل وإيران لا يزال متوقعاً في المستقبل القريب، فوقف إطلاق النار الأخير الذي تم بينهما، شكّل «هدنة مؤقتة وهشة» وليس سلاماً دائماً.

وتأتي هذه التحليلات استناداً إلى تزايد احتمالات وقوع مواجهات عسكرية قريبة بين الجانبين، ولكن ليس بالضرورة أن تكون حرباً شاملة.

وحسب مصادر إسرائيلية، هناك خشية من أن برنامج طهران النووي لا يزال يشكّل عامل تهديد لبلادهم، ومن غير المستبعد أن تستأنف إيران ضرباتها رداً على أي محاولة إسرائيلية لتوجيه ضربات جديدة لمنشآتها النووية.

وبالمقابل، لا يبدو أن القوى الإقليمية والدولية تريد العودة إلى حرب شاملة في الوقت الحالي، وتحذّر الدول الغربية من التكلفة العالية لأي حرب مفتوحة بين إسرائيل وإيران، خصوصًا إذا توسّعت لتشمل وكلاء إقليميين، بما يضعف استقرار المنطقة، ويؤثر على التجارة الدولية، مما يدفع هذه القوى إلى بذل الضغوط الدبلوماسية، والعمل على احتواء الموقف وتجنّب التصعيد.

ويبدو أن اندلاع حرب شاملة أقل احتمالاً في الأجل القريب، حيث ماتزال حسابات التكلفة السياسية والاقتصادية الدولية، مهيمنة على قرار هذه الحرب.

دوافع التصعيد

توجد دوافع كبيرة لدى تل أبيب وطهران لتصعيد الوضع بينهما لأسباب داخلية وخارجية،

ففي إسرائيل يلجأ رئيس وزرائها إلى التصعيد مع اللبناني في الثأر لدماء المجاهدين محفوظ، وسيواجه المعتدي الإرهابي بردّ ساحق في الوقت المُحدد».

جذور التصعيد

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وجدت عداوة أيديولوجية بين النظام الإيراني وإسرائيل، تمثلت في دعم طهران لفصائل معادية لها مثل حزب الله والحوثيين ويعض الفصائل الفلسطينية والمجموعات المسلحة في العراق وسوريا، ونفّذت إسرائيل ضربات استخبارتية استهدفت شبكات نقل أسلحة وبنى تحتية إيرانية في سوريا والعراق على مدى سنوات، مما زاد التوترات تدريجياً لتصل إلى مواجهة مباشرة، حيث كزعيم لما يسمى بتيار المقاومة والتصدي، ويعمل على دعم وكلائه في المنطقة بكافة الوسائل.

فقد سارع الحرس الثوري الإيراني بتوعد إسرائيل بالرد على اغتيال القيادي في حزب الله علي هيثم الطبطبائي، وأكد أن «رداً ساحقاً ينتظر المعتدي في الوقت المحدد».

ووصف مقتل الطبطبائي بأنها «جريمة وحشية»، وأشار في بيان إلى أن «حق محور المقاومة وحزب الله شنّت إسرائيل الشهر الماضي ضربات جوية استهدفت منشآت عسكرية ونووية في داخل إيران، وردت إيران بإطلاق مجموعات من الصواريخ والطائرات المسيّرة على أهداف داخل إسرائيل، واخترقت دفاعاتها، وتزامنت هذه الهجمات مع هجمات من قبل حزب الله والحوثيين.

ووجه الجيش الأميركي ضربات محددة ضد مواقع نووية إيرانية، مما أضاف بعداً دولياً للنزاع. ثم أدّت وساطات دولية إلى وقف إطلاق النار بعد أيّام من المواجهات العلنية التي تسببت بتقلبات في أسواق الطاقة وبمخاطر على خطوط الملاحة وما تبعها من ارتفاع في أسعار النفط والتأمين البحري، مما أدى إلى التوتر بين الحلفاء الإقليميين والدوليين، وتعطيل المحادثات النووية التي كانت متوقعة لبن طهران وواشنطن.

سيناريوهات محتملة

تحوّلت المواجهات بين إسرائيل وإيران خلال العامين الماضيين، من صراع بالوكالة عبر دعم إيران لوكلائها في المنطقة، إلى تبادل للضربات الجوية والصاروخية بين الدولتين، حيث بلغت ذروتها في شهر حزيران الماضي، وما رافقها من تدخل أميركي محدود، قبل أن تدخل هدنة هشة بين البلدين قيد التنفيذ.

ويرى مراقبون أن استمرار التوترات المتقطعة والاشتباكات المحدودة التي حافظ الجانبان عليها لسنوات طويلة، قد تكون السيناريو المحتمل دون السعي للمواجهة الشاملة.

وهذا يفترض البحث عن فرص تسوية تفاوضية عبر وساطات دولية، واستئناف المفاوضات النووية بين الولايات المتحدة وإيران، وتفعيل قنوات دبلوماسية سرية ومباشرة بين البلدين بما يؤدي إلى تهدئة مؤقتة، وإيجاد آليات شفافة لتقليل الحوادث العرضية، ودعم الوساطات الإقليمية والدولية التي لديها تجارب وساطة يمكن التعويل عليها لتفادي سوء التقدير ووقوع الصدامات.

ويبقى السيناريو الأكثر ترجيحاً لدى معظم المراقبين، هو استمرار التصعيد الذي قد يقود إلى حرب إقليمية تشمل جبهات متعددة، بما يهدد بمخاطر يصعب التنبؤ بحجمها وخطورتها على المنطقة والعالم.

alsori.net

مطالب العدالة في حماة.. رهان محفوف بين الحقيقة والفوضى

حماة/ جمانة الخالد

منذ اندلاع الاحتجاجات عام ٢٠١١ تحوّل اسم حماة لدى كثيرين إلى رمز لذكريات القمع والاختفاء والقتلى، ومع استمرار غياب تحقيق قانوني شامل تحول مطلب العائلات بمعرفة الحقيقة ومحاسبة المسؤولين إلى مطلب جماعي يتصاعد بين الحين والآخر، لكنه يواجه في الوقت نفسه مخاوف عميقة من أن تؤدي المطالب المكثفة إلى توترات قد تتحول إلى فوضى إذا لم تُدار بحذر. في ربيع ٢٠١١ شهدت المدينة احتجاجات ضخمة ثم تدخلًا عسكريًا حازمًا أفضى إلى سقوط قتلى وجرحى وعمليات اعتقال واسعة، وهي أحداث شكلت بداية ملف طويل من المطالبات بالعدالة لا يزال مستمرًا حتى اليوم.

أم وائل، امرأة سبعينية من حي الطلائع، تحكي بصوت لا يخلو من مرارة كيف أن اسم ابنها اختفى من قوائم الأحياء والمفقودين منذ اعتقاله في منتصف عام ٢٠١١. تقول إنها شاركت في حملات توثيق صغيرة داخل الحي وخارجه، ووقعت مع عشرات العائلات على عرائض طالبت بالبحث في مصير المختفين، لكنها تشكو من أنه "لا يوجد رد رسمي واضح" وإن كل وعود المتابعة تنتهي عند حدود اللقاءات الكلامية. قصتها تعكس إحباط عشرات العائلات التي نظمت نفسها لاحقًا داخل وخارج سوريا لتوثيق حالات الاختفاء والاعتقال. تقارير من منظمات حقوقية وملفات التحقيق الدولية تشير إلى نمط واسع من الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري منذ ٢٠١١، وهو ما أفرز آلاف الشكاوى التي تنتظر إجراءات قضائية جادة.

في السنوات التالية توافرت أدلة وصور وملفات (من بينها ما عُرف بصور "قيصر") التي أظهرت مشاهد جثث معتقلين، وأصبحت مادة أساسية في ملف الوثائق الدولية التي تطالب بمحاسبة القائمين على الاعتقال والمعاملة القاسية داخل السجون. هذه الوثائق عزّزت مطالب عائلات الضحايا بالعدالة وأعطت قضاياهم وزنًا دوليًا، لكن تحويل هذا الضغط الدولي إلى محاكمات فعلية واجه عقبات قانونية وسياسية كبيرة.

مع مرور السنوات نشأت مبادرات محلية تهدف إلى توثيق الأسماء والقصص وحفظ الذاكرة، بعضها بقي ضمن شبكات المجتمع المدني داخل المحافظة وبعضها تبلور في ريف حماة وخارجها. أبو عمران، الذي فقد شقيقه في ٢٠١٢، شارك في أحد هذه التجمعات المحلية التي جمعت عشرات العائلات، وكان من واضعي قوائم بأسماء المفقودين لتقديمها إلى جهات تحقيق دولية ومحامين معنيين. إلا أن أبو عمران نفسه يعبر عن قلق متزايد: "نريد الحقيقة، لكننا لا نريد أن تتحول مطالبنا إلى حربة سياسية تُوظف لإشعال الفتنة بين الناس." قصص مثل هذه تبرز التوتر بين حقّ العائلة في الحقيقة والخوف من تداعيات اجتماعية أو أطر سياسية قد تستغل القضية. (على أرض الواقع، تُظهر السجلات ارتفاع حالات الاختفاء والاعتقال المتعمد منذ ٢٠١١، وفق توثيق جهات حقوقية).

المخاوف من الفوضى ليست افتراضية فحسب؛ كثير من وجهاء الأحياء ومسؤولي المجتمع المحلي يطرحون سيناريوهات تقول إن الدعوات العفوية والمظاهرات غير المنظمة قد تؤدي إلى اشتباكات، خصوصًا في أحياء ذات تاريخ انقسامي أو حضور عناصر مسلحة سابقًا. من هنا تظهر دعوات إلى آليات انتقالية توازن بين كشف الحقيقة وحماية السلم الأهلي: لجان محلية مستقلة، قواعد واضحة لجمع الأدلة، وإطار يضم ممثلين عن العائلات والمجتمع المدني وقضاة مستقلين وخبراء دوليين لتقليل مخاطر الاستغلال السياسي. هذا التوجّه ينسجم مع الأصوات التي تدعو إلى "عدالة انتقالية" مُهيكلة بدل الاضطراب الشعبي العشوائي.

على مستوى المجتمع المدني، عملت منظمات سورية ودولية على دعم جهود التوثيق وتقديم المشورة القانونية للعائلات، كما ساعدت في تجميع دليلية يمكن استخدامها في محاكمات مستقبلية أو في آليات تحقيقيّة دولية. لكن التحدي الأكبر ظل في تحويل هذه الوثائق إلى مساءلة فعلية داخل محاكم أو آليات قضائية قابلة للتنفيذ خلال الفترة ٢٠١١–٢٠٢٤، لا سيما في ظل الحواجز السياسية واللوائح الدولية المعقدة. تقارير آليات التحقيق الدولية وأجهزة التوثيق العامة أشارت مرارًا إلى صعوبات تثبيت المسؤولية الجنائية على مستويات عليا رغم تكدس الأدلة.

بين مطالب العدالة والمخاوف من الفوضى تظهر مبادرات شبابية وأسر فقدت أحبّاءها تسعى لصياغة خطاب وسط: تطالب بالحق في الحقيقة والاعتذار والتعويض مع برامج للإصلاح المجتمعي تضمن عدم تحول الملف إلى ساحة صراع. ريم، ناشطة شابة، تشير إلى أن "العدالة ليست انتقامًا بل أساس للمصالحة المشروطة"، وتدعو إلى سردٍ شفاف ولقاءات مجتمعية مُنظَّمة تُسهم في تهيئة أرضية للتحقيقات الرسمية دون أن تُشعل احتقانًا جديدًا.

خلاصة المشهد حتى عام ٢٠٢٤ أن مطالب عائلات ضحايا نظام الأسد في حماة بالتحقيق والمحاسبة تحظى بأرضية قانونية ووثائقية متزايدة، لكن تنفيذ العدالة الفعلية اصطدم بعقبات سياسية وقضائية ومخاوف مجتمعية من تداعيات قد تزعزع الأمن المحلي. العائلات تتطلع إلى آليات متوازنة تقدم الحقيقة وتُحترم كرامة الضحايا، في حين يوصي الفاعلون الحقوقيون والسياسيون بصياغة مسارات تحفظ السلم الأهلي وتؤمن مساءلة حقيقية قابلة للتطبيق. تحقيق هذا التوازن يظل مسؤولية مشتركة بين المجتمع المدني والجهات القضائية الدولية والمحلية، وإذا فشل المجتمع في إيجاد إطار منظم فستبقى مطالب العائلات جرحًا مفتوحًا يحمل في طياته احتمالين: إما تحقيق عدالة تحفظ الذاكرة وترد الكرامة، أو تراكم سخط يهدد الاستقرار.

متقاعدو دمشق... رحلة شاقة خلف الراتب بين الروتين والانتظار

دمشق/ مرجانة إسماعيل

يتوافد المتقاعدون في مدينة دمشق مع بداية كل شهر إلى المصارف والدوائر الحكومية، في مشهد أصبح مألوفًا ومؤلمًا في آن واحد. فالحصول على الراتب التقاعدي، رغم تواضعه الشديد، يتحوّل إلى رحلة شاقة تمتد لساعات طويلة، تعرقلها الإجراءات الروتينية والازدحام ونقص التنظيم، مما يجعل كبار السن يقفون في طوابير لا تنتهي، وكأنهم يركضون خلف حقّهم بدلًا من أن يصلهم بسهولة بعد عقود من الخدمة.

في ساحة المحافظة، يقف أبو نبيل، وهو موظف متقاعد من قطاع النقل، منذ السادسة صباحًا أمام أحد المصارف. يتكئ على عصاه ويلفّ معطفه حول كتفيه اتقاءً لبرودة الصباح الدمشقي. ينظر إلى الطابور الطويل ويقول بنبرة تجمع بين التعب والسخرية: «تقاعدنا مشان نرتاح... بس طلعنا عم نتعب أكتر من أيام الدوام. كل شهر لازم نعيد نفس المشوار ونفس الانتظار.»

يحكي أبو نبيل أن راتبه التقاعدي هو مصدر دخله الوحيد، لكنه يواجه كل شهر سلسلة من الإجراءات تبدأ بطلب تحديث بياناته وتنتهي بانتظار طويل داخل المصرف بسبب نقص الموظفين وتعطل الأجهزة.

وفي مبنى التأمينات في منطقة البرامكة، يتكدّس المتقاعدون في الممرات وعلى الأدراج. بعضهم ينتظر استلام ورقة، وآخرون يُعادون بسبب نقص توقيع أو خطأ بسيط في معاملة طُلبت منهم مسبقًا. من بينهم أم سامي، أرملة موظف حكومي، تحمل ملفًا كبيرًا يضم عشرات النسخ من الأوراق المطلوبة. تقول وهي تجلس على كرسي بلاستيكي قديم بانتظار دورها: «كل شهر بدي أرجع جيب نفس الأوراق... بيان عائلي، وصورة هوية، وإثبات عدم زواج... وكأنو لازم كل فترة أثبت لهن مين أنا!»، وتتابع بحسرة: «لو ما في جارة تساعدني بقراءة الأوراق، ما كنت عرفت شو لازم ساوي. البيروقراطية هون أكبر من حدا بعمري.»

الشديد الذي تشهده المصارف، وخصوصًا في مناطق مثل الحريقة والروضة واليرامكة. العديد من الفروع لا توفر أماكن مخصصة لكبار السن، فيضطر المتقاعدون للوقوف بالساعات، بينما يجلس البعض منهم على الأرض لعدم توفر مقاعد. وتتكرر شكاوى الناس من الأعطال التقنية في أنظمة الصرف الإلكتروني، ما يؤدي إلى توقف صرف الرواتب ساعات وربما أيام. وأحيانًا قد يضطر المتقاعد للعودة في اليوم التالي بعد أن يكون قد دفع أجرة مواصلات تساوي جزءًا كبيرًا من راتبه.

ومن القصص التي تعكس حجم المعاناة قصة أبو فارس، وهو عسكري متقاعد من ركن الدين. توجه إلى المصرف لصرف راتبه، لكنه فوجئ بأن التحويل لم يصل بعد بسبب "خلل فني". جلس على الرصيف ينتظر لساعتين قبل أن يخبره أحد الموظفين بأن عليه العودة لاحقًا. يقول بأسى: «المشكلة مو بس الراتب... المشكلة الطريق. المواصلات صارت بتكلّفني قد نص المعاش، وإذا رجعت بكرا يعني لازم أدفع مرتين.»

وبالرغم من أن بعض الموظفين يؤكدون أن هذه الإجراءات ضرورية لتجنب الأخطاء والتلاعب، فإن كثيرًا من المتقاعدين يرون أن البيروقراطية قديمة ومُنهكة. فمن غير المعقول، على حد تعبيرهم، أن يحتاج رجل يبلغ من العمر سبعين عامًا إلى مراجعة ثلاثة مكاتب للحصول على توقيع يمكن إنجازه إلكترونيًا، أو أن يُطلب من أرملة تكرار نفس المستندات بشكل شبه شهري.

يطالب المتقاعدون بتحسين الخدمات وتحديث النظام الإداري، وإتاحة المزيد من الخدمات الإلكترونية، وتخصيص نوافذ سريعة لكبار السن، بالإضافة إلى تنظيم الطوابير وتوفير مقاعد داخل المصارف. كما يأملون بإلغاء الكثير من الإجراءات الروتينية التي تعيقهم دون سبب حقيقي، وبأن تصبح عملية صرف الراتب مسألة بسيطة تُنجَز في دقائق لا ساعات.

ومع استمرار هذه المعاناة، يبقى الشهر بالنسبة لمتقاعدي دمشق رحلة متعبة تبدأ قبل استلام الراتب وتنتهي بعد أيام من المراجعات. وبين الروتين والتعب والازدحام، يشعر الكثير منهم بأن الحصول على معاشهم ليس حقًا مستحقًا، بل معركة شهرية تستنزف صحتهم وكرامتهم. قصص أبو نبيل وأم سامي وأبو محمود ليست سوى نماذج من معاناة تمتد عبر العاصمة، وتنتظر إصلاحات جدية توازن بين حماية الحقوق واحترام أعمار من أفنوا حياتهم في خدمة الدولة.

شراكات التنمية في درعا والقنيطرة... أملٌ يواجه البيروقراطية وضعف التنسيق

درعا/ رجاء مختار

كانت رغد تتحدث وهي تجلس أمام ماكينة خياطة في ورشة صغيرة أنشأتها بمساعدة منظمة محلية في ريف درعا الشرقي: «كنا ننتظر دعماً من جهة حكومية، لكن المشروع تأخر بسبب الموافقات والروتين، فبدأنا بجهودنا».

وفي القنيطرة، يروي سعيد تجربته مع برنامج تدريبي نفذته منظمة أهلية بالشراكة مع وزارة معنية: «تعلمنا كثيراً، لكن ما في متابعة بعد التدريب، كأن المشروع انتهى بانتهاء الورشة».

هاتان القصتان تعكسان حال الشراكات التنموية بين الحكومة الانتقالية ومنظمات المجتمع المدني في الجنوب السوري، التي تحاول بناء جسور تعاون لتحسين الخدمات وتمكين المجتمعات، لكنها تصطدم بعقباتٍ مزمنة تقيد حركتها وتضعف أثرها.

خلال السنوات الأخيرة، توسعت في محافظتي درعا والقنيطرة مبادرات تهدف إلى إشراك منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية. أنشئت مشاريع صغيرة لتدريب النساء والشباب، وتحسين البنى التحتية، وتقديم خدمات قانونية واجتماعية للمحتاجين، لكن على الرغم من النوايا الطيبة، فإن هذه الشراكات غالباً ما تبقى محدودة النتائج، بسبب ضعف التنسيق بين الأطراف الرسمية والمدنية، وطغيان البيروقراطية التي تجعل الإجراءات أطول من عمر المشروع نفسه، كثير من الجمعيات المحلية قدمت مقترحاتها إلى الوزارات، لكنها بقيت معلقة في انتظار الموافقات أو الدعم المالي الذي لا يصل في الوقت المناسب.

المشكلة لا تكمن في غياب المبادرات، بل في طريقة إدارتها. فالتعاون بين الحكومة الانتقالية والمنظمات غير الحكومية في الجنوب يعاني من غياب آلية واضحة لتحديد الأولويات وتوزيع الأدوار، الوزارات تخطط ضمن صلاحياتها، والمنظمات تنفذ وفق تمويلها، وغالباً لا يلتقي الطرفان إلا عند مرحلة الإعلان أو التقييم.

هذا التباعد يودي إلى تكرار المشاريع في مناطق محددة وتجاهل مناطق أخرى، أو إلى تنفيذ مشاريع شكلية لا تلامس احتياجات الناس الفعلية، بعض المنظمات تعمل بجهد حقيقي لكنها تصطدم بتعقيدات في التصاريح والموافقات، بينما تكتفي جهات رسمية بالتفرج على نشاط لا تستطيع دعمه أو مراقبته بفاعلية.

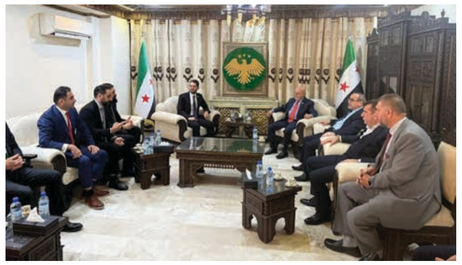

في درعا تحديداً، تبرز مشكلة ضعف التنسيق بين المنظمات العاملة في الريف الشرقي والهيئات المحلية، ما يجعل جهود إعادة تأهيل البنى الخدمية مشتتة، في القنيطرة تظهر مشكلة أخرى هي محدودية الموارد وغياب الخبرات الإدارية في المنظمات الصغيرة، مما يجعلها تعتمد على المانحين الخارجيين دون خطط استدامة محلية.

في كلا المحافظتين، المشاريع التي بدأت بحماس كبير انتهت سريعاً لأنها لم تُربط بخطط اقتصادية أو مؤسسات دائمة، بل ظلت رهينة التمويل الموسمي والظروف الأمنية والسياسية المتقلبة.

النتيجة أن المواطن الجنوبي، الذي ينتظر تحسناً في الخدمات، لا يلمس أثراً واضحاً لكل هذا الحراك التنموي. في القرى التي زارتها فرق منظمات المجتمع المدني، ما زالت الطرق غير مؤهلة، والمياه شحيحة، والخدمات القانونية للنازحين محدودة.

يقول أحد الناشطين المحليين: «العمل الأهلي مهم، لكن بدون تنسيق حكومي جاد يبقى مثل النقش على الرمل، يظهر ثم يزول مع أول ريح». هذه النظرة تعكس شعوراً عاماً بالإحباط لدى السكان الذين باتوا ينظرون إلى المشاريع التنموية كأنها محاولات مؤقتة لا تغيّر الواقع جذرياً.

ورغم هذا الواقع، يرى بعض الخبراء أن الأمل لا يزال قائماً إذا ما أُعيد بناء آلية التعاون على أسس جديدة. المطلوب هو وضع إطار موحّد يجمع الوزارات والمنظمات في لجان تنسيق محلية دائمة، تحدد الأولويات وتوزع الأدوار وتراقب التنفيذ بشفافية.

يبقى جوهر القضية في الثقة والشفافية. إذا شعر المزارع، أو المرأة العاملة، أو الشاب المتدرب أن صوته مسموع وأن المشروع الذي ينفذه يعبّر عن حاجته الحقيقية، فإن التنمية ستصبح شراكة حقيقية لا مجرد عنوان. أما إذا استمرت البيروقراطية في تقييد المبادرات، وظل كل طرف يعمل بمعزل عن الآخر، فستبقى جهود التنمية في درعا والقنيطرة مجزأة وضعيفة التأثير.

بين ورشة رغد الصغيرة ودورة سعيد القصيرة، تختصر حكاية الجنوب مسار الشراكات التنموية كلها: محاولات تنبت في أرض خصبة لكنها تذبل سريعاً، في انتظار إدارة أكثر رشداً وتنسيقاً يعيد الحياة إلى مشاريع خُلقت لتخدم الناس لا الملفات.

دمشق: أزمة دم في العروق... أزمة حياة في المشافي

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في شوارع دمشق القديمة، حيث تتداخل روائح التاريخ مع أنفاس المرضى المتعبة، تصطف وجوهٌ منهكة أمام بنوك الدم في المشافي الحكومية. يحمل الأهالي أوراق التحاليل الطبية وكأنها تذاكر عبور إلى عالم من الأمل، لكنهم يصطدمون بواقع مرير: ألية «المتبرع مقابل الكيس» التي تفرض على كل مريض تقديم عدد من المتبرعين مساوٍ لما يحتاجه من أكياس الدم. ستة أكياس تعني ستة متبرعين، وثلاثة أكياس تحتاج ثلاثة، وهي قاعدة يعرفها الجميع، رغم الاستثناءات المحدودة في العاصمة التي لا تخفف من معاناة عائلات تخوض سباقاً مع الزمن.

وسط هذه الأجواء، تبرز قصة أبو علي، الذي ظلّ ثلاثة أيام يطوف بين مشافي دمشق بحثاً عن متبرعين لابنته المصابة بسرطان الدم. يقول أبو علي: «زرت الجامعي والمواساة وتشرين، الجميع يتحدثون عن النقص. حتى حين وجدت متبرعين، كانت الأجهزة المتعطلة تعطل عملية الفحص». كان يخرج من كل بنك دم محملاً بخيبة أمل جديدة، حتى اضطر لبيع خاتم زواجه لدفع ثمن متبرعين من السوق السوداء.

وفي حي الميدان، تحكي أم محمد قصة مختلفة. كانت تبحث عن زمرة O- لابنها الذي تعرض لحادث سير. لجأت إلى مجموعات التطوع على فيسبوك، حيث استجاب شاب من دوما بعد منتصف الليل. تقول: «قطع الشاب طريقاً طويلاً من ريف دمشق، وصل وإياه التعب واضحاً على وجهه، لكنه أنقذ حياة ابني». هذه القصة تظهر كيف أصبحت منصات التواصل الاجتماعي شريان حياة للمحتاجين.

أما الدكتور نبيل الساحلي، العامل في بنك الدم المركزي، فيشرح أن «الأزمة ليست في نقص المتبرعين فقط بل في تهالك الأجهزة التي لم يتم تحديثها منذ سنوات، ونقص الكوادر المؤهلة». ويضيف أن «الزمر السلبية مثل O- وAB- تشكل تحدياً أكبر، خاصة في حالات الطوارئ التي تستنزف المخزون بسرعة».

وفي مكتبه بمشفى الأسد الجامعي، يوضح مدير بنك الدم الدكتور معن القادري أن «المؤسسة تعمل على تحديث الأنظمة وتوحيد الآليات، لكن التحديات كبيرة». ويشير إلى مشاريع التعاون مع منظمات محلية مثل «هيئة تنمية العمل الصحي» التي تسعى لإنشاء قاعدة بيانات للمتبرعين، خاصة لأصحاب الزمر النادرة.

لكن الواقع يبقى قاسياً. ففي حي القابون، اضطرت عائلة لبيع أثاث منزلها لتأمين دم لوالدتهم التي أجريت لها عملية قلب مفتوح. بينما في مشفى الهلال، تحولت غرف الانتظار إلى مسرح لمشاهد مأساوية، حيث ينتظر الأهالي لساعات طلباً لوحدة دم قد تنقذ حبيباً.

وتقول سمر، إحدى المتطوعات في مبادرة «دماء للجميع»: «نحاول سد الفراغ قدر المستطاع، ننظم حملات تبرع في الجامعات والنوادي، لكن الجهود فردية وتحتاج إلى دعم مؤسسي».

تبقى أزمة الدم في دمشق مرآة تعكس أزمة النظام الصحي بأكمله. فوراء كل كيس دم قصة إنسان، ووراء كل نقص مأساة عائلة. بينما تستمر المحاولات الفردية والمبادرات المجتمعية في سد الثغرات، يبقى الحل الجذري يحتاج إلى إرادة سياسية واستثمار حقيقي في البنية التحتية للصحة العامة، وإلا ستستمر دمشق تشهد مشاهد الأهالي وهم يركضون خلف دماء أحبائهم.

البطالة المقنّعة في حماة.. وجوه متخفية لأزمة مستمرة

حماة/ جمانة الخالد

يجلس خالد في قلب مدينة حماة، موظف في إحدى الدوائر الحكومية منذ أكثر من عشر سنوات، يومياً أمام مكتبه في مكتب مكتظ بالملفات والكتب، لكنه لا يُسند إليه أي مهام فعلية. يقول خالد بصوت هادئ: «أمضي ساعات طويلة أضع توقيعي على بعض الأوراق فقط، وكأنني موجود للوجود، لا للعمل. في بعض الأيام أشعر أن وجودي مجرد رقم في إحصاءات رسمية، دون أن يكون لي أي تأثير حقيقي».

خالد ليس حالة استثنائية؛ ففي العديد من المؤسسات الحكومية بحماة، يظل عدد كبير من الموظفين يشغل وظائف شكلية لا تسهم في الإنتاج، ويكتفي المديرون بوجودهم لأسباب إدارية أو مجاملات شخصية. هذه الظاهرة، التي يطلق عليها الباحثون البطالة المقنّعة، تمثل وجهاً خفياً للفساد الإداري وتشويهاً للمؤشرات الاقتصادية، فهي تضخم النفقات وتقلل الإنتاجية، وتخلق شعوراً بالفراغ النفسي لدى العاملين أنفسهم.

منى، مهندسة معمارية شابة تعمل في إحدى شركات الخدمات العامة بحماة، تحدثت عن تجربتها قائلة: «لقد تم توظيفي رسمياً منذ ثلاث سنوات، لكن عملي الحقيقي محدود جداً، معظم الوقت أقضي على مراجعة أوراق أو حضور اجتماعات شكلية. أشعر أنني لا أستفيد، والمؤسسة لا تستفيد مني أيضاً»، هذه التجربة تعكس أحد أبرز مخاطر البطالة المقنّعة، فهي لا تقتل الدافعية الفردية فحسب، بل تؤدي إلى تراجع ثقافة العمل والانضباط بين الموظفين، وتكرس مبدأ «الحضور مقابل الراتب» بدل «الجهد مقابل الراتب».

البطالة المقنّعة في حماة تتغلغل أيضاً في القرى المحيطة، حيث يشغل بعض الأفراد وظائف لا تحتاجها الإدارة فعلياً، بينما تظل الكفاءات الحقيقية بلا استثمار. سمير، موظف إداري من ريف حماة، يروي: «هناك أشخاص تم توظيفهم عبر علاقات شخصية أو مجاملات، بينما يوجد آخرون مؤهلون علمياً لا يجدون مكاناً لهم. النتيجة أن بعض الأقسام تعمل بشكل شبه فارغ، وأقسام أخرى مكتظة بلا جدوى». هذا التوزيع العشوائي للكوادر يفاقم سوء التخطيط الإداري ويزيد من هدر الموارد البشرية والمالية.

الدكتور رامي الكيلاني، أستاذ الاقتصاد في جامعة حماة، يؤكد أن البطالة المقنّعة لا تؤثر فقط على الأفراد، بل على الاقتصاد العام. «الرواتب تُصرف مقابل وجود شكلي، والإنتاجية منخفضة، ما يؤدي إلى تضخم النفقات التشغيلية وتشويه النتائج المحلي الإجمالي، وتراجع النمو الاقتصادي، وتقل القدرة على المنافسة». ويضيف: «المشكلة الأكبر أن هذه الوظائف الشكلية لا تُسجل ضمن معدلات البطالة الرسمية، فتبدو الأرقام أفضل مما هي عليه في الواقع».

ومن جهة أخرى، تؤثر البطالة المقنّعة على روح الانتماء للمؤسسة، فالحوافز والمكافآت غالبًا تُمنح للأشخاص غير المستحقين، مما يخلق شعوراً بالظلم بين الموظفين المجتهدين. يقول فادي، مدير قسم صغير في إحدى البلديات بحماة: «عندما ترى أن مجهودك لا يُقدّر وأن غيرك يتقاضى نفس الراتب دون عمل حقيقي، يتراجع الحافز، وتبدأ روح المبادرة بالاختفاء».

على الجانب الاقتصادي، يلعب القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في امتصاص البطالة المقنّعة، من خلال خلق فرص عمل منتجة تُسهم في تحريك عجلة النمو المحلي. كما أن تحسين التعليم المهني والتقني يعد ضرورة، فالتعليم الجامعي وحده لا يواكب احتياجات سوق العمل الحديث. وقدرة المجتمع على إعادة النظر في القيم المرتبطة بالعمل المهني ستساعد على تقليل البطالة السلوكية وتوجيه الشباب نحو وظائف حقيقية قابلة للإنتاج.

والبطالة المقنّعة في حماة ليست مجرد مشكلة رقمية أو إدارية، بل انعكاس لأزمة أعمق في التخطيط والإدارة والمجتمع. قصص خالد ومنى وسمير تعكس واقع آلاف الموظفين الذين يقضون ساعاتهم في مكاتب بلا جدوى، بينما المؤسسات تعاني من انخفاض الإنتاجية وزيادة النفقات. مواجهة هذه الظاهرة تتطلب تضافر جهود الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لتطبيق العدالة والكفاءة في التوظيف، وتعزيز الإنتاجية، وإعادة الاعتبار لقيمة العمل، بما يحقق تنمية اقتصادية مستدامة ويعيد الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

تعالوا إلى كلمة سواء... نحو لحظة سورية خالصة

شكري شيخاني

في زمنٍ ازدحمت فيه الطاولات الدولية بالحديث عنّا، بينما خلت طاولتنا نحن من أصواتنا، يبدو السؤال أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى: لماذا نصرّ على انتظار الحل من الخارج، وكأننا شعبٌ لا يملك القدرة على صياغة قدره؟

وكأن السوري، صاحب الجرح والذاكرة والحق، صار عاجزًا عن رفع صوته ليقول: هذا الوطن لنا، ومصيره يجب أن يُكتب بأيدينا.

لقد اعتدنا أن ننظر إلى الأزمات بعين الخارج قبل الداخل؛ ننتظر المبادرات، نتحسس المواقف، نقرأ حسابات القوى، ونترقب لحظة توافق دولي ليفتح لنا بابًا نحو الغد. لكن الحقيقة المرة التي تهرب منها النخب قبل الناس هي أن سوريا لن تُبنى أبدًا ما لم نكن نحن صُنّاع قرارها الأول والأخير.

لسنا قاصرين سياسيًا، ولسنا مجتمعًا عاجزًا حتى نستعير عقلًا من وراء البحار.

إن كل محاولة لوضع مصيرنا على طاولة الآخرين هي اعتراف ضمني بأننا لا نثق بأنفسنا... وهذا، ببساطة، غير صحيح.

حوار وطني... لا حوار وصايات

الحوار الذي نحتاجه ليس مؤتمرًا عابرًا، ولا بيانًا مصقولًا، ولا اجتماعًا تُلتقط فيه الصور ثم تتناثر الوعود. الحوار الذي نحتاجه هو ذلك الذي يضع كل جرح على الطاولة؛

الذي يسمح لكل صوت، مهما كان مختلفًا، أن يُسمع؛ الذي يعترف بتاريخنا وما حمله من أخطاء، لا ليبقى أسيرًا لها، بل ليبني عليها طريقًا جديدًا.

هذا الحوار لن يُصنع في عواصم الآخرين.

ولن يُمنح لنا على ورقة، مهما كان الحبر الذي كُتب بها لامعًا.

إنه حوارٌ يولد من الداخل، من إرادة السوريين حين يقررون أنهم سئموا الدوران في دوائر تدخلاتٍ لا تزيدهم إلا تعبًا وانقسامًا.

الحلول الخارجية... مسكنات لا تشفي

لا نُنكر أن القوى الدولية والإقليمية تمتلك تأثيرًا، لكنها لا تمتلك الحل.

فأقصى ما تمنحه لنا هو تسوية هشة، أو استقرار مؤقت، أو معادلات تُكتب وفق مصالحها لا مصالحنا.

ولذلك، فإن الاعتقاد بأن الخارج قادر على صناعة خلاصٍ سوري هو وهمٌ مُكلف، دفعنا ثمنه لسنوات طويلة من الانتظار والخيبة.

إن الحل الوطني – حين يكون حقيقيًا وجريئًا وصادقًا – لا يمكن لأي قوة أن تقف في وجهه.

فإرادة الناس، حين تتوحد، هي الحدث الأكبر، وهي الميزان الذي يعيد صياغة كل المعادلات من جديد.

هل نثق بأنفسنا؟

السؤال الجوهري ليس: من سيدعمنا؟

بل: هل نثق بأنفسنا نحن؟

هل نملك الشجاعة لنجلس معًا، بكرامة الندّ للندّ، ونصنع كلمة سواء تجمعنا بدل أن تزيدنا فرقة؟

هل نستطيع أن نرى بعضنا كما نحن، لا كما تُرسم لنا صورنا في تقارير العواصم البعيدة؟

لقد آن الأوان لنعترف بأن مستقبل سوريا لن يصنعه سوى السوريين،

وأن اللحظة الحقيقية للتغيير تبدأ عندما نتوقف عن انتظار من يعرفنا على أنفسنا،

أو من يحدد لنا من نحن، وماذا نريد، وإلى أين يجب أن نسير.

خاتمة... ليست خاتمة

سوريا لا تحتاج معجزة.

تحتاج فقط أن نؤمن أن خلاصها فينا، لا في سوانا.

وأن طاولة الحوار الوطني هي قدرنا الذي لا مهرب منه...

وأن الكلمة السواء ليست شعارًا بل مشروعًا للنجاة.

فلنقترب من بعضنا.

فهذا الوطن، بعد كل ما خسره، يستحق أن نعطيه فرصة أخيرة... فرصةً تكون سورية خالصة.

من هو اليهودي؟

د. عزالدين عناية

غالبا ما تتقلّص حظوظ التوافق بين الدارسين بشأن موضوعيّ الهوية اليهودية والشخصية الحضارية، حين يطغى الطابع المجرّد على التناول، بدل المعالجة الرصينة التي تدنو من المقاربة العلمية. وهذا ما ينطبق على دراسة وقائع اليهودية أيضا. إذ ليس من السهل اليوم التنبؤ بالاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية والثقافية التي تتحكّم بمسارات اليهودية في مستهلّ القرن الحادي والعشرين، ومن ثمّ رصد آثارها على المستوى البعيد. ولذا بات التعويل على المنهج العلمي، ولا سيما منه الديمغرافي والإحصائي، الأوفر حظًا بالقبول عند معالجة قضايا ذات صلة بالحضور الفاعل للجوع الدينية. على هذا النهج سار خبير الديمغرافيا اليهودية سرجيو ديلا برغولا في معالجة قضايا متشعبة على صلة بالهوية الدينية اليهودية في الزمن المعاصر، وبتكتّل بشري يدين بدين الذين هادوا، قُدّرت أعداده خلال العام الفائت (٢٠٢٣) بـ ١٥,٧ مليون نسمة.

في كتابه الصادر باللغة الإيطالية (٢٠٢٤) تحت عنوان «في معنى اليهودي اليوم. ثبات الهوية وتحوّلاتها» ونود أن نشير في مستهلّ حديثنا إلى أنّ الكتاب صيغ قبل أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ في غزّة، وما لها من تداعيات كبرى على المشهد اليهودي العالمي. يوزّع المؤلف سرجيو ديلا برغولا بحثه على تسعة محاور تأتي معنونة في قالب تساؤلات، على غرار ما معنى اليهودي اليوم؟ وما الذي نريد معرفته؟ وما هو جوهر اليهودية؟ وعبر أي مضامين تتجلى الهوية اليهودية؟ وكيف تتجلى الهوية بشكليها الفردي والجماعي؟ وكيف نحصي اليهود ونصنفهم؟ وغيرها، ويحاول تناول القضايا من منظور ديمغرافي إحصائي، معتمدا الجداول والرسوم، مع ردف ذلك بتحليلات معمّقة وموثّقة.

يستند ديلا برغولا في قراءته على الاستبيانات والمعطيات الإحصائية، ويستحضر جملة من الأسئلة الجوهرية التي يحاول الإجابة عنها بلغة الأرقام، مثل هل اليهود في العالم وفي كثير من البلدان هم في تزايد أم في تراجع؟ وعبر الزمن هل أصبح اليهود أكثر تديّنا أم جرفهم التراجع؟ وهل هم متأزرون أم موزّعون بحسب الأهواء الأيديولوجية والسياسية والعقدية؟ وهل هم أكثر اندماجا في المجتمعات الحاضنة أم هم أكثر انغلاقا على أنفسهم؟ وهل هم أكثر تقبّلا في المجتمعات الحاضنة أم هم أكثر دحرا وعزلا؟ هذه الأسئلة وغيرها يطرحها خبير الديمغرافيا سرجيو ديلا برغولا، الإيطالي المنشأ والمختصّ في الشتات اليهودي وفي التجمع اليهودي في دولة إسرائيل. تشير إلى أن ديلا برغولا قد غادر إيطاليا نحو القدس سنة ١٩٦٦، مع ذلك ظلّ محافظا على تواصله مع الساحة العلمية. سبق له أن تولى مهام رئاسة «معهد أفراهام هارمان» للدراسات العربية المعاصرة في الجامعة العبرية بالقدس. وقد أصدر مجموعة من المؤلفات منها «إسرائيل وفلسطين وقوة الأرقام: صراع الشرق الأوسط بين الديمغرافيا والسياسة» (٢٠٠٧)، «التحولات الديمغرافية للشتات اليهودي» (١٩٨٣).

يطرح خبير الديمغرافيا ديلا برغولا منذ مطلع كتابه جملة من التساؤلات، مثل معنى أن يكون المرء يهوديا اليوم؟ ومَن بوسعه أن يعرّف نفسه أنه يهودي؟ وكيف تتجلى الهوية اليهودية على مستوى فردي وعلى مستوى جماعي وعبر أي مضامين؟ ومن ثَمّ يجيب راسما عن تلك القضايا المثارة قائلا: ضمن السياق التاريخي الأوروبي، أي ما قبل الانعتاق، كان الشخص يُعدّ يهوديا من خلال الدين، ومن خلال العرق، ومن خلال اللغة، ومن خلال موطن الإقامة، وكذلك من خلال الشغل الذي يتعاطاه، وما شابه ذلك. وهذا ما يدعم الفصل بين اليهودي وغير اليهودي ويعزّزه. في حين اليوم تغيرت المعطيات وهي بصدد مزيد من التحوّل. فقد ظهرت هوية يهودية معاصرة يلعب فيها الدين دورًا مهمًا، ولكن ليس الغالب. ويلوّح ذلك خصوصا في إسرائيل، حيث يستبطن الشتات المتحدّرون من أرومة أمريكية مواقف جريئة نقدية إزاء الحكومة الإسرائيلية. واعتمادا على ثلاثة استطلاعات موسعة (الأول يعود إلى العام ٢٠١٣، وقد قام به «مركز بيو» للأبحاث الدينية في واشنطن، والولايات المتحدة، والثاني يعود إلى العام ٢٠١٥، وهو من إعداد «مركز بيو» للأبحاث الدينية أيضا، والثالث أُنجز خلال العام ٢٠١٨، وهو من إعداد وكالة الحقوق الأساسية في الاتحاد الأوروبي المعروفة بـ «فرا» (Fundamental Rights Agency)). يحاول ديلا برغولا مقاربة الموضوع من منظور نتائج سبر الآراء، بما يساعد على تفهم الظاهرة التي نتابعها.

وضمن رصد التموجات الديمغرافية اليهودية وتفاعلاتها يذهب ديلا برغولا، إلى غياب الإجماع بين الخبراء المعاصرين إن كانت اليهودية اليوم في تمدّد أو انكماش، وإن كان ثمة عودة للدين أو هجران له نحو العلمانية. وبالمثل ليس هناك اتفاق حول ما إذا كانت دولة إسرائيل تلعب دورا رئيسا في بناء الهوية اليهودية، أم هي في سياق يعزّز التباعد بين الشتات اليهودي وإسرائيل. وبالنهاية إذا ما كان اليهودي المعاصر هو نسيبا في مأمن مقارنة بما سبق في المجتمعات غير اليهودية، أم أنه يظلّ عرضة لأحكام المسبقة والأشكال العدائية.

ويقول ديلا برغولا في خضمّ رصد هذا الحراك الديمغرافي، من الطبيعي أيضا تبيّن كيف يتمثّل اليهودُ اليهودية وكيف يعي أعضاء الجماعات اليهودية انتماءهم الجماعي؟ وما هي الخيارات الشخصية التي تعكس أنماط التفكير والسلوكات المفضلة وشبكة العلاقات المختارة من الأفراد للحضور أمام الآخرين داخل الجموع العامة وخارجها؟ ذلك أن الإجابات المتاحة تُشكّل سلسلة من التمثلات تتغاير بحسب الانتماء إلى «الحريديم» (الذين يخشون الله)، أو إلى «الأرثوذكس»، أو إلى «الإصلاحيين»، أو إلى «التقدميين»، أو إلى «اليهود بكل بساطة». أو إلى «الهجناء» (أي المتحدّرون من أباء مختلفي الانتماء). وفي معرض لإيجاد إجابة شافية لتلك الأسئلة السالفة، يستحضر الكاتب مراعاة تعاليم (الميزفوت)، أي جملة الأوامر والنواهي الشرعية الـ ٦١٣، من ضمنها الوصايا العشر والتي تمثّل جوهر مراعاة الدين. حيث تكشف نتائج التحقيق الذي سيرت عليه «وكالة الحقوق الأساسية في الاتحاد الأوروبي» (فرا) أنّ المشاركة في عيد «السدر»، ذكرى الخروج من مصر، وما يشمله من أداء الطقوس وإقامة الصلوات يبلغ (٧٤ بالمئة)؛ أما صوم كيبور (يوم الغفران) فهو يفوز بـ (٦٢ بالمئة)، في حين تبلغ نسبة المواظبين على إشعال الشموع عشية الجمعة التي تعلن بداية السبت (٤٧ بالمئة)؛ وأما تناول الكاشير، أي الحلال اليهودي، في البيت فهو في حدود (٣٤ بالمئة)؛ في حين يفوز التردد على البيعة لمرة واحدة على الأقل أسبوعيا من قبل الأفراد نسبة (٢٣ بالمئة)؛ وأما الامتناع عن إشعال النور الكهربائي ليلة السبت فيبلغ (١٥ بالمئة)؛ في حين تحصد نسبة (١٧ بالمئة) عدم مراعاة أي من تلك التعاليم.

ولا يمكن أن يغيب عن الجدل بشأن الهوية اليهودية الحديث عن اختيار الحمض النووي المتعلق بالأسلاف. يبرز ديلا برغولا أنّ العديد من الدراسات الحديثة قد حاولت اعتماد الدراسات الجينية بشأن أصول اليهود. حيث أفصحت الأبحاث أن التحدّر من جذر نسوي يفوز بنسبة أقل، وهو يلوح أكثر تعقيدا من التحدر من جذر ذكوري، يُقدّر تاريخه بـ ٣٥٠٠ سنة فائتة. ولكن في خضمّ الجدل الجيني المثار بدا أن المتحدّرين من طبقة الكهنة، ممن يعودون إلى قبيلة لاوي، الأقدم منشأ، تجمعهم بعض السمات المميزة، وهو ما برّجح تحدّرهم من أصل إبراهيمي.

وأثناء الحديث عن أعداد اليهود وتطوراتهم، يقول ديلا برغولا: ظلّت أعداد اليهود على مدى خمسة قرون، أي خلال الفترة الممتدّة بين القرن الثاني عشر والقرن السابع عشر الميلاديين، متراوحة بين المليون ونصف المليون وبين المليون. وبحلول العام ١٩٠٠ قُدّرت أعداد اليهود بـ ١٠,٦ مليون، بتزايد أربع مرات مقارنة بالعام ١٨٠٠. وبعد اندلاع الحرب العالمية شهدت أعداد اليهود شيئا من التباطؤ، لكن التزايد العام ظلّ ملاحظا. ومع عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية بلغت أعداد اليهود أوجها التاريخي لتبلغ ١٦,٥ مليون نسمة. ولا يجد التزايد المتسارع للجموع اليهودية في أوروبا الشرقية، إبان الفترة المتراوحة بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين، من تفسير سوى جراء الهجرات الجماعية، والاهتداءات الموسعة لليهودية من الأهلين، وهو ما لم نشهد له مثيلا في الحقبة المعاصرة. وعلى العموم، كما يخلص ديلا برغولا، ثمة عوامل لطالما أثّرت على أعداد اليهود، مثل انتشار الأوبئة، واقتراف المذابح، والاهتداء القسري للجماعات اليهودية.

هذا وقد خلّفت الأحداث الكبرى التي شهدها القرن العشرون آثارا غير مسبوقة على التجمعات اليهودية، بما ألحقته من تأثيرات مباشرة على الديمغرافيا اليهودية. فقد مثّل مقتل جموع هائلة من اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية فقدان ٣٦ بالمئة من مجموع يهود العالم، وبما يزيد عن ٦٠ بالمئة من يهود أوروبا، فضلا عن تدمير شبه تام للطوائف اليهودية وسط أوروبا وشرقها، تلك الطوائف التي شكلت العمود الفقري للتراث اليهودي خلال القرن التاسع عشر. والملاحظ أن تراجع الأعداد لا يعود إلى عوامل الإبادة فحسب، بل إلى التزايد البطيء أيضا داخل الجماعات اليهودية كما يرصد ديلا برغولا.

صحيح تختلف معدلات التزايد بين الجماعات اليهودية في العالم، ولكن الملمح الأبرز الحاصل بين ١٩٧٠ و ٢٠٢٣ ألا وهو استبدال الموقع بين الجماعتين اليهوديتين الأكبر عددا بين الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٧٠) وإسرائيل (٢٠٢٣) بعد أن كان التكثل الأكبر في أمريكا. وبحلول العام ٢٠٢٣ اضحت الولايات المتحدة وإسرائيل تضمّان ٨٥ بالمئة من يهود العالم. ومن بين ٢٤ بلدا يضمّ أكبر الجماعات اليهودية، نجد اثنين في أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة)، وستة في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، والأوراغواي، وتشيلي، وبنما) وعشرة بلدان في أوروبا الغربية (فرنسا، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وهولندا، وبلجيكا، وإيطاليا، وسويسرا، والسويد، وإسبانيا، والنمسا)، واثنين في شرق أوروبا (روسيا وأكرانيا)، وبلدا واحدا في كلّ من أرض البلقان (تركيا)، والأقيانوس (أستراليا)، وافريقيا (جنوب افريقيا).

تميّز تاريخ الشعب اليهودي بطابع الهجرات العالمية بشكل دائم، وكذلك الهجرات على المستوى القاري أيضا، وذلك منذ أزمنة بعيدة. وقد تراققت التحولات الديمغرافية الكبرى في أوساط اليهود مع التحولات الجيوسياسية العالمية، ولا سيما مع تحلّل الإمبراطوريات الكبرى وظهور أنظمة عالمية جديدة. تمخّض أفول الإمبراطورية البريطانية عن ظهور إسرائيل على الساحة الدولية سنة ١٩٤٨ وانطلاق موجات «العالية» (الهجرات) الكثيفة باتجاه إسرائيل. وتكشّف انتهاء الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية وانطلاق موجة تصفية الاستعمار في شمال إفريقيا، في خمسينيات وستينيات القرن الفائت، على نزوح طوائف يهودية محلية بأسرها، من تونس، والجزائر، والمغرب، وليبيا، ولم يبق منها سوى النزر القليل.

البيّن كما يعاين ديلا برغولا أنّ حركة التوزيع الديمغرافي لليهود، قد ظلّ تأثيرها كبيرا على المستويين الثقافي والاقتصادي في مختلف أصول اليهود. وهو ما انعكس بشكل لافت على القيم الاجتماعية والسلوكية، وعلى التنظيمات الداخلية للطوائف اليهودية في العالم. وقد تحول مركز الثقل اليهودي هذا، عبر التاريخ، من المشرق العربي إلى الأندلس، ليتركز في مرحلة لاحقة في الإمبراطورية الروسية، ثم اتجه خلال القرن العشرين صوب الولايات المتحدة، وليتحوّل منذ العام ١٩٤٨ نحو دولة إسرائيل.

ومن زاوية الثقافة الأكثر تأثيرا في الحاضر، نجد جموع اليهود التي تتركز بشكل غالب في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، وهي بنسبة تعادل ٤٥,٧ بالمئة من المجموع العام، وفي البلدان الناطقة بالإنجليزية (المملكة المتحدة، وإيرلندا، والولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا) بـ ٤٤,٦ بالمئة. أم باقي النسبة ٩,٧ بالمئة من يهود العالم، فهي تتوزع بين أوروبا الكاثوليكية (٣,٥ بالمئة)، وأمريكا اللاتينية (٢,٤ بالمئة)، وأوروبا البروتستانتية (١,٦ بالمئة)، والبلدان الشيوعية سابقا (١,٦ بالمئة)، وإفريقيا (٠,٤ بالمئة)، والبلدان التي تدين بالكنفشيوسية وآسيا الجنوبية (٠,٢ بالمئة معا).

وبالتالي تلوح نسبة توزيع اليهود على الألف ساكن متفاوتة جدا: تبلغ حوالي النصف في إسرائيل (من ضمنها سائر الجموع العربية في الأراضي الفلسطينية)، وهي تقترب من ١٤ بالألف في البلدان الناطقة بالإنجليزية، وتتراوح بين ٢,٥ و ١,٥ بالألف في أوروبا بشقيها الكاثوليكي والبروتستانتي، وتبقى النسبة أقلّ من واحد بالألف في أمريكا اللاتينية وفي البلدان الشيوعية سابقا، وهي تتنازل إلى قرابة الصفر في كل من آسيا وإفريقيا. بعبارة أخرى غدا الحضور اليهودي مع تحولات الحقبة المعاصرة، ولا سيما في الخمسين سنة الأخيرة، ميزة البلدان التي تشهد تطورا لافتا على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

غالبا ما هيمنت على الدراسات السوسيولوجية والدينية، أثناء صياغة تعريف اليهودي ثلاثة عناصر: الدين، والتحدّر/ الأصل، والثقافة، وهي عناصر مهمّة كما تبين الإحصاءات في الشأن، ولكنها متغيرة من حيث الأولوية. حيث يذهب ٣١ بالمئة من الإسرائيليين إلى اعتبار مسألة التحدّر هي الأساسية والجوهرية، يلحقهم ٢٦ بالمئة يعتبرون الدين هو العنصر الأساس، ليليهما ٩ بالمئة يعتبرون الثقافة هي العنصر الأهمّ؛ في حين يذهب ٢٦ بالمئة من اليهود الأمريكان إلى أنّ اعتبار المرء يهوديا يتلخّص في مسألة التحدّر لا غير، يلحقهم ٢٥ بالمئة يعتبرون الثقافة هي العنصر الأساس في العملية، ليلي التوجهين ١٤ بالمئة يرون الدين هو العنصر الأوحد. وبالتالي يظهر من المحدّدات المعاصرة للشخصية اليهودية أنّ الدين يلعب دورًا هامًا، ولكن ليس بوصفه الدور المهيمن.

ثمة مجموعة من الأسئلة تراود لفيف من الدارسين، بشأن ما يستبطنه اليهود من توجهات ومشاعر، يستعيدها ديلا برغولا في آخر بحثه ويحاول الإجابة عنها معتمدا التحليل الديمغرافي، على غرار هل اليهود يحملون المشاعر نفسها ويعتقدون في الأشياء ذاتها وإن عاشوا في أوساط اجتماعية مختلفة؟ وهل ثمة فرق بين يهود الشتات والذين يعيشون في التكتلين الأكبر في العالم في أمريكا وإسرائيل؟ يحاول الباحث استخلاص الإجابة من أبحاث أجريت في الغرض، وينتهي إلى أن في أوروبا على سبيل المثال، يلتقي ٧٨ بالمئة من اليهود حول ذكرى المحرقة، و ٧٣ بالمئة حول مقاومة اللاسامية، و ٦٦ بالمئة حول مقولة الشعب اليهودي، و ٥٢ بالمئة حول الأعياد اليهودية، و ٥١ بالمئة حول مساندة إسرائيل، و ٤٢ بالمئة حول الثقافة اليهودية، و ٣٣ بالمئة حول الإيمان بالله، و ٣٢ بالمئة حول الأعمال الخيرية. هذا النسب بخصوص المشاعر والتوجهات جرى رصدها في فضاءات تكتل اليهود في أوساط عدة، وهي أيضا متبدلة وبشكل لافت من واقع إلى آخر.

ارتفاع أسعار البندورة في درعا مع نهاية الموسم..

تراجع الإنتاج يثقل كاهل المزارعين

درعا/ رجاء مختار

شهدت أسعار البندورة في محافظة درعا جنوب سوريا، ارتفاعاً ملحوظاً مع اقتراب نهاية موسم الإنتاج، مما أثار قلق المستهلكين وأربك التجار في الأسواق المحلية. مع تراجع المعروض نتيجة قلة المحصول هذا الموسم، أصبح الحصول على كميات كافية من البندورة تحدياً يومياً، حيث اضطرت الأسر إلى دفع مبالغ أكبر لتأمين احتياجاتها اليومية.

ارتفاع الأسعار جاء نتيجة عدة عوامل متشابكة أبرزها تراجع الإنتاج، قلة الأمطار، ارتفاع تكاليف الزراعة، صعوبة الحصول على الأسمدة والمبيدات، ونقص مياه الري، وهو ما انعكس بشكل مباشر على السوق المحلية وأسعار البيع للمستهلك.

في الريف الغربي لدرعا، يقول المزارع يوسف العلي إنه رغم جهوده الكبيرة في رعاية حقوله، لم يحقق محصوله الكمية المعتادة، إذ لم تتجاوز الغلة ثلاثة أطنان للدونم، في حين كانت الأعوام السابقة تتجاوز ثمانية أطنان.

ويضيف يوسف أن ارتفاع تكاليف الري واستخدام الأسمدة والمبيدات أدى إلى زيادة المصروفات، لكن السوق لم يكفِ لتغطية هذه التكاليف، ما سبب له خسائر كبيرة هذا الموسم. كما أن انتشار بعض الآفات والأمراض الزراعية، إلى جانب الجفاف الذي ضرب المنطقة في الأشهر الأخيرة، أدى إلى انخفاض جودة المحصول، وهو ما انعكس على قدرة المزارعين على البيع بأسعار مناسبة.

على الجانب الآخر، يعاني المستهلكون من تأثير ارتفاع الأسعار مباشرة على ميزانياتهم اليومية. المواطن علي مراد، على سبيل المثال، يروي كيف كان يشتري كيلو البندورة بمبلغ منة ليرة سورية في بداية الموسم، فيما أصبح سعره الآن أكثر من ضعف ذلك، ما يضع الأسر أمام خيارات صعبة بين تقليل الاستهلاك أو البحث عن بدائل أرخص.

هذا التفاوت في الأسعار بين بداية الموسم ونهايته يضيف عبئاً كبيراً على الأسر، خاصة أن البندورة تعتبر من المواد الأساسية في أغلب وجبات السكان.

التجار في سوق مدينة درعا يوضحون أن ارتفاع الأسعار لا يعود فقط إلى انخفاض الإنتاج، بل أيضاً إلى محدودية التوريدات القادمة من المناطق الأخرى. بعض التجار حاولوا تغطية نقص المعروض عبر جلب كميات من المحافظات الساحلية، إلا أن ارتفاع تكاليف النقل ساهم في رفع سعر البيع النهائي للمستهلك. كما أن الأسواق تشهد تنافساً شديداً بين التجار لتأمين الكمية المتاحة، وهو ما أدى إلى مزيد من التفاوت في الأسعار بين الكيلوغرامات المختلفة.

في قرية نوى جنوب درعا، يروي بعض الأهالي كيف أصبح الحصول على كميات كافية من البندورة تحدياً يومياً. السيدة سلمى خليل تقول إن العائلات باتت تضطر إلى تقليل استخدام البندورة في الطبخ واستبدالها بخضروات أخرى أقل تكلفة، مثل الباذنجان أو الفليفلة، وهو ما يوضح أثر انخفاض الإنتاج على العادات الغذائية للسكان.

كما أن ارتفاع الأسعار دفع بعض العائلات إلى شراء كميات صغيرة جداً فقط لتغطية احتياجاتها اليومية، ما زاد من الضغط على السوق وأدى إلى صعوبة تلبية الطلب في بعض الأوقات.

المزارعون يؤكدون أن السبب الرئيسي وراء انخفاض الإنتاج يعود إلى محدودية الموارد المائية، إذ أن الجفاف الذي ضرب المنطقة قلل من قدرة التربة على الاحتفاظ بالرطوبة، إضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة في أوقات حرجة من نمو المحصول.

وأجبر ارتفاع أسعار الأسمدة والبذور بعض المزارعين على الاكتفاء بكمية محدودة من الأسمدة، ما أثر على الغلة وجودة الثمار. بعض الحقول لم تنتج إلا نصف ما كانت تنتجه في المواسم السابقة، وهو ما جعل المعروض في الأسواق محدوداً ورفع الأسعار بشكل تلقائي.

التحديات لم تقتصر على نقص الإنتاج وحده، بل شملت أيضاً عوامل أخرى مرتبطة بالتوزيع والبيع. الأسواق المحلية تشهد ضغطاً شديداً بسبب ارتفاع الطلب على البندورة، بينما يبقى المعروض محدوداً.

التجار الذين يعتمدون على جلب كميات إضافية من خارج المحافظة يواجهون صعوبات بسبب ارتفاع أسعار النقل، وأحياناً عدم توفر البضاعة الكافية، ما يزيد من حالة عدم التوازن بين العرض والطلب في السوق. هذا الواقع أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل متدرج حتى وصل إلى مستويات قياسية في بعض المناطق، حيث أصبح الكيلوغرام الواحد من البندورة سلعة باهظة التكلفة بالنسبة للكثير من الأسر.

رغم هذه التحديات، يحاول بعض المزارعين والتجار إيجاد حلول للتخفيف من أثر ارتفاع الأسعار على المستهلكين.

بعض التجار باعوا البندورة بكميات صغيرة لتوزيعها على أكبر عدد ممكن من الأسر، في حين سعى آخرون إلى التعاون مع مصانع التصنيع للحصول على عقود شراء ما تبقى من الإنتاج بأسعار مستقرة، ما يساعد المزارعين على تعويض جزء من خسائرهم. كما بدأت بعض المبادرات المحلية بتوعية الأهالي حول استخدام بدائل أرخص للطبخ وتقليل الفاقد، بهدف مواجهة الأزمة.

إضافة إلى ذلك، يشير الخبراء الزراعيون إلى أن موسم البندورة في درعا هذا العام يكشف هشاشة الإنتاج الزراعي أمام العوامل المناخية وارتفاع تكاليف الزراعة.

ويؤكدون على أهمية تطوير استراتيجيات زراعية جديدة تشمل تحسين نظم الري واستخدام تقنيات الزراعة المحمية وتخزين المحاصيل بعد الحصاد، بهدف تقليل تقلبات الأسعار وضمان استمرارية توافر الخضار في الأسواق. كما يوصون بضرورة دعم المزارعين من خلال تسهيلات مالية وتقنيات حديثة تساهم في تحسين الإنتاجية وتقليل الخسائر.

يمثل انتهاء موسم البندورة في درعا هذا العام تحدياً كبيراً للمزارعين والمستهلكين على حد سواء. تراجع الإنتاج وارتفاع الأسعار انعكسا مباشرة على حياة السكان اليومية وقدرتهم على تأمين احتياجاتهم الأساسية.

وتظهر الحاجة الماسة إلى خطط دعم طويلة الأمد للزراعة في المحافظة تشمل التمويل، تحسين نظم الري، استخدام تقنيات حديثة، وتنظيم الأسواق لضمان استقرار الأسعار، بحيث يستطيع المزارع تحقيق دخل مناسب، ويستفيد المستهلك من منتجات محلية بأسعار معقولة.

موسم البندورة هذا العام يسلط الضوء على ضرورة تعزيز الاستدامة الزراعية وتأمين الموارد الغذائية في درعا، لضمان قدرة المحافظة على مواجهة التحديات المناخية والاقتصادية في المستقبل.

دمشق: سوق السيارات.. أحلام راكنة وأسعار متحركة

دمشق/ مرجانة إسماعيل

يقف السوريون اليوم أمام واقع جديد في سوق السيارات، في شوارع دمشق التي تتنفس تاريخاً وحداثة، حيث تتداخل أحلام الماضي مع حقائق الحاضر. ففي شارع فخري البارودي، يمكنك أن ترى عمر الشاب الثلاثيني يتأمل واجهة إحدى صالات العرض، متحدثاً عن سيارة كيا ريو التي كانت حلماً بعيد المنال في الماضي، وأصبحت اليوم في متناول يده بعد عامين من العمل في الخارج. هذه الصورة تعكس التحول الكبير الذي يشهده سوق السيارات في العاصمة السورية.

لقد شهدت أسعار السيارات انخفاضاً ملحوظاً وصل إلى ٧٥٪ مقارنة بما كانت عليه في السنوات الماضية. فسيارة الشانجان الجديدة التي كان سعرها يقارب ٣٠ ألف دولار أصبحت اليوم بـ ٨٠٠٠ دولار فقط، والكثير من الموديلات الأخرى شهدت انخفاضاً مشابهاً. هذا التحول جاء نتيجة لقرارات جديدة تتعلق بالجمارك ورسوم الرفاهية، حيث أصبح رسم الجمارك للسيارات يتراوح بين ١٥٠٠ و٢٥٠٠ دولار حسب سنة الصنع، بعد أن كان يصل إلى ثلاثة أضعاف هذا المبلغ سابقاً.

لكن هذه التغيرات الإيجابية في الأسعار لم تكن كافية لتحريك السوق بشكل كامل. فالتجار يعانون من جمود في المبيعات، كما يوضح معتز الحلبي، صاحب وكالة سيارات في منطقة المزة: «انخفاض الأسعار لم يرافقه تحسن مماثل في القوة الشرائية للمواطنين». ويضيف أن «الكثير من التجار تعرضوا لخسائر كبيرة بعد انخفاض الأسعار، خاصة أولئك الذين اشتروا سيارات بأسعار مرتفعة في السابق». لكنها تضيف أن «الكثير من جهة أخرى، يشير المهندس خالد مرشد، مستورد سيارات من الصين، إلى تنوع الخيارات المتاحة الآن في السوق: «دخلت إلى السوق أنواع جديدة من السيارات الصينية والكورية بمواصفات جيدة وأسعار معقولة». هذا التنوع أتاح للمواطنين خيارات أوسع، لكنه أيضاً زاد من حدة المنافسة بين التجار.

في الأحياء الشعبية، يمكنك أن تلمس تأثير هذه التغيرات على حياة الناس. تقول أم علي من حي القابون: «اشترت لابني سيارة مستعملة بـ ٣٥٠٠ دولار، وهو مبلغ كان مستحيلاً في السابق». لكنها تضيف أن «الكثير من الجيران يترددون في الشراء خوفاً من التطورات الاقتصادية المقبلة».

هذا التردد يفسره الاقتصادي الدكتور معن ناصر بالقول: «المواطن السوري اليوم يوضع بين خيارين صعبين: الاستفادة من انخفاض الأسعار، أو التريث خوفاً من عدم استقرار الوضع المعيشي». ويضيف أن «سوق السيارات أصبح مؤشراً حقيقياً على الحالة الاقتصادية العامة، حيث يعكس ثقة المواطن بالوضع القائم».

أما أبو محمد، سائق تكسي في دمشق، فيروي قصة مختلفة: «كنت أعمل في الخليج لمدة ١٢ سنة ولم أستطع جمع ثمن سيارة لائقة. أما اليوم، فقد اشتريت سيارة لابني بمبلغ ٦٠٠٠ دولار بعد عامين من العمل في ألمانيا». هذه القصة تظهر كيف أصبح الحلم الذي كان مستحيلاً في الماضي قابلاً للتحقيق اليوم.

رغم كل هذه التغيرات، يبقى المستقبل الاقتصادي هو العامل الحاسم في تحديد اتجاهات السوق. فالقرارات الجديدة المتعلقة بمنع استيراد السيارات المستعملة ساهمت في رفع الأسعار بنسبة ١٠-٢٠٪ مؤخراً، لكنها لم تحل مشكلة جمود السوق. كما أن انعدام السيولة لدى المواطنين وخوفهم من التغيرات السياسية والاقتصادية المقبلة يجعلهم حذرين في الإنفاق.

تبقى دمشق شاهدة على تحول كبير في سوق السيارات، من سوق احتكارية مغلقة إلى سوق أكثر انفتاحاً وتنوعاً، لكنها تنتظر أن يرافق هذا الانفتاح تحسن في الوضع المعيشي للمواطن، وإلا ستظل السيارات المتاحة بأسعار معقولة حلماً يراود الكثيرين دون أن يتحقق.

الزيتون والرمان في درعا والقنيطرة... مواسم تتراجع وأرض تنتظر الإنصاف

درعا/ رجاء مختار

في صباحٍ رمادي من نهاية تشرين، خرج المزارع محمود من ريف درعا الشرقي متجهاً إلى بستان الزيتون الذي ورثه عن والده، كان يحمل سلّة صغيرة فارغة، ويمشي بين أشجارٍ طالما كانت تفيض بالثمر، لكنها اليوم تبدو شاحبةً كأوراق الخريف. يقف متأملاً ويقول: «كنا نقطف ما نملأ به المعصرة، اليوم لا نحصل إلا على بضع كيلوغرامات بالكاد تكفي بيتنا».

في قريةٍ قريبة من ريف القنيطرة، تسير أم رامي بين صفوف الرمان، تتفقد الثمار الصغيرة التي لم يكتمل نضجها، وتتنهد قائلة: «كان الرمان يغطي مصاريف المدرسة، أما هذا العام فحتى تكلفة القطف لم تعد مجدية».

قصص محمود وأم رامي ليست استثناء، بل مرآة لواقعٍ يعيشه الآلاف المزارعين في المحافظتين الجنوبيتين، حيث يشهد الزيتون والرمان تراجعاً مقلقاً في الإنتاج، انعكس مباشرةً على معيشة السكان والاقتصاد المحلي الذي يقوم أساساً على الزراعة.

كانت درعا تُعرف تاريخياً بأنها «سلة غذاء الجنوب»، وزيتونها من أجود الأنواع في البلاد، أما القنيطرة فاشتهرت ببساتين الرمان التي تلوّن سفوحها في الخريف. لكن هذا العام، يقول مزارعون إن الإنتاج انخفض إلى النصف تقريباً، وإن كثيراً من الأشجار لم تثمر كما كانت. الأرض عطشى، والمزارع مرهق، والظروف المناخية والاقتصادية تضغط معاً على آخر ما تبقى من الأمل.

فقلة الأمطار التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة أثّرت بشدة في التربة وفي دورة نمو الأشجار، إذ تشير تقديرات مديرية الزراعة في درعا إلى أن نسبة الهطل المطري لم تتجاوز ٤٠٪ من المعدل السنوي في بعض المناطق.

ومع غياب مشاريع فعالة لجمع مياه الأمطار أو تطوير شبكات الري، أصبحت الزراعة تعتمد على الحظ أكثر من التخطيط، ولا يقف الأمر عند قلة المطر، فملوحة المياه الجوفية في القنيطرة وبعض مناطق درعا الغربية زادت بسبب تراجع منسوب الينابيع، مما أضر بجذور الأشجار.

يقول أحد المهندسين الزراعيين في المنطقة: «الزيتون يمكن أن يتحمل الجفاف أكثر من الرمان، لكن السنوات الثلاث الماضية كانت قاسية حتى عليه»، إلى جانب العوامل المناخية، يعاني المزارعون من ارتفاع حاد في أسعار الأسمدة والمبيدات.

فبعد أن كانت عبوة السماد تباع بثلاثين ألف ليرة، تجاوزت اليوم المئة ألف، فضلاً عن ندرتها في بعض المواسم. كثير من المزارعين اضطروا لتقليل كميات التسميد أو الاستغناء عن المكافحة الدورية للآفات، ما أدى إلى تراجع جودة الثمار وحجمها. ويضاف إلى ذلك ضعف التسويق وغياب الدعم الحكومي الفعلي.

فالمعاصر في درعا لا تعمل بكامل طاقتها بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل ونقص الوقود، والأسواق في القنيطرة محدودة، مما يجعل المزارع تحت رحمة الوسطاء الذين يشترون المحصول بأسعار بخسة.

أحد المزارعين قال بمرارة: «نبيع الزيتون بالكيلو أرخص من كلفة جنيه». بينما في سوق الرمان، تكدست الصناديق دون مشترين لأن الأسعار لا تغطي حتى أجور النقل. ضعف التنسيق بين المزارعين والتجار، وغياب الجمعيات التعاونية النشطة، فاقم المشكلة، وجعل الزراعة الفردية عبئاً لا مردوداً.

هذا التراجع في الإنتاج ترك أثراً واضحاً على الدخل الفردي. الآف الأسر في الريف الجنوبي كانت تعتمد على الزيتون والرمان كمصدر رزقٍ موسمي، تغطي به احتياجاتها الأساسية. اليوم، لم يعد الموسم يكفي حتى لسداد الديون.

ومع قلة العمل الزراعي، فقد مئات العمال الموسميين مصدر دخلهم. ولم تعد المعاصر تستقبل الأيدي العاملة كما في السابق، وتراجعت أعمال القطاف والتعبئة والنقل، مما انعكس سلباً على الحركة الاقتصادية في القرى. أيضاً المقاهي والأسواق الشعبية فقدت زبائنها، وحتى محال الأدوات الزراعية باتت تفتح لساعات محدودة.

في ظل هذا الواقع، يرى خبراء الزراعة والاقتصاد المحلي أن الأزمة لا يمكن معالجتها بحلول مؤقتة، بل تتطلب رؤية شاملة لسياسة دعم أكثر عدلاً واستدامة.

أولاً، يجب أن تُعاد هيكلة الدعم الزراعي بحيث يصل مباشرة إلى المزارعين الصغار، لا عبر حلقات بيروقراطية. وثانياً، لا بد من دعم مشاريع حصاد مياه الأمطار وحفر آبار جماعية وتطوير شبكات ريّ حديثة تعتمد على التنقيط لتقليل الفاقد المائي. وثالثاً، تشجيع الزراعة العضوية واستخدام الأسمدة المحلية الصنع لتقليل الكلفة وتعزيز خصوبة التربة.

أما من الناحية التسويقية، فالحل يكمن في إنشاء تعاونيات زراعية مشتركة بين درعا والقنيطرة لتجميع المحصول وتخزينه وتصنيعه، سواء عبر معاصر زيتون أو ورش تجفيف الرمان واستخراج دبس الرمان محلياً، مما يضيف قيمة اقتصادية جديدة ويحد من خسائر المزارعين.

كذلك، يمكن للحكومة المحلية أن تسهم في فتح منافذ تسويق في المدن الكبرى أو دعم التصدير عبر برامج تسويقية مدروسة، بدل ترك الفلاحين يواجهون السوق وحدهم. إن تراجع إنتاج الزيتون والرمان لا يعني فقط خسارة محصول، بل تهديداً لهوية الجنوب الزراعية.

فالزيتون شجرة السلام والبركة التي تزيّن بيوت درعا، والرمان رمز الخصوبة في القنيطرة، وكلاهما يحملان ذاكرة الأرض وجذور الناس.

حين تُترك هذه الأرض للعطش والإهمال، يفقد المجتمع جزءاً من توازنه الاقتصادي والاجتماعي. يقول «محمود» وهو يغادر بستانه في نهاية النهار: «الأرض ما خانتنا، بس ما لقينا مين يوقف معنا». هذه العبارة تختصر جوهر المأساة: فلا المزارع يملك القدرة على المواجهة وحده، ولا الدولة تستطيع إنقاذ الموسم إن لم تغيّر سياساتها جذرياً نحو دعمٍ حقيقي ومستدام.

إن الجنوب اليوم بحاجة إلى ما هو أكثر من وعود موسمية؛ بحاجة إلى خطة تضع المزارع في قلب المعادلة، وتعيد الاعتبار لشجرة الزيتون والرمان التي صنعت هوية المكان وذاكرته. فحين تُروى الأرض بالعدل والاهتمام، تعود لتثمر من جديد، ويعود مع ثمارها الأمل بحياةٍ أكثر استقراراً وكرامة لأبناء درعا والقنيطرة.

فنادق درعا بين تردّي الخدمات والإهمال.. معاناة مستمرة للنزلاء

درعا/ رجاء مختار

يشكو السكان في محافظة درعا جنوب سوريا، والمسافرون على حد سواء من تردّي مستوى الخدمات الفندقية وتراجع معايير النظافة والاهتمام بالزوار. فقد تحوّلت الفنادق التي كانت تُعدّ ملاذاً للمسافر أو مقصداً للزوّار والطلاب والمرضى القادمين من القرى البعيدة، إلى أماكن عاجزة عن توفير الحد الأدنى من الراحة، وسط شكاوى متزايدة عن الإهمال وسوء الإدارة وتردّي البنية التحتية. وبينما يُرجع أصحاب الفنادق الأسباب إلى الظروف الاقتصادية الخانقة وارتفاع تكاليف التشغيل، يرى نزلاء كُثر أن غياب الرقابة ولامبالاة بعض الإدارات شكّلا عاملاً أساسياً في هذا الانحدار.

محمد، شاب من ريف درعا الشرقي، اضطر للإقامة ليلة واحدة في أحد فنادق المدينة بعدما جاء مع والدته لمراجعة أحد الأطباء. يروي قصته قائلاً: "وصلنا مساءً وكان علينا البقاء حتى صباح اليوم التالي. عند دخول الغرفة، فوجئت بأن رائحة الرطوبة قوية جداً، والبطانيات قديمة والمكيف لا يعمل. حاولت التواصل مع الاستقبال لكنهم اكتفوا بالقول: هذه هي الغرف المتاحة." اضطر محمد لتهوية الغرفة طوال الليل، بينما لم تستطع والدته النوم بسبب البرد والرائحة.

يضيف بأسى: "دفعت مبلغاً لم يكن قليلاً بالنسبة لراتبي، لكنّ ما حصلنا عليه لا يليق بأي فندق. كان يمكنني النوم في السيارة وسيكون الوضع أفضل." قصة محمد ليست استثناء، فكثيرون باتوا يصفون الإقامة في فنادق درعا بـ"المغامرة غير المحسوبة"، خصوصاً في ظل انعدام الرقابة الصحية وغياب أي جهة تتولى تقييم جودة الخدمات.

على مقربة من الفندق الذي أقام فيه محمد، تحكي آمال – وهي معلمة من ريف درعا الغربي – تجربتها بعد حضور دورة تدريبية في المدينة. تقول: "كنت مضطرة للبقاء يومين، وتوقعت أن الفندق الذي اخترته يقع ضمن 'المستوى الجيد'. لكن عندما دخلت الغرفة، وجدت أن الحمام لم يُنظّف منذ فترة طويلة، والمنشفة تبدو مستخدمة مسبقاً. طلبت تغيير ها، فسلّمني الموظف منشفة أخرى لا تختلف عن الأولى."

تضيف آمال أن السجادة كانت مغطاة بالغبار، وأن النافذة لا تُغلق جيداً، ما أدى لدخول الحشرات خلال الليل. "اضطررت لاستخدام معقمات أحضرتها معي. كنت أشعر بأن المكان غير مأمون صحياً إطلاقاً." ومع ذلك، تقول آمال إن الفنادق في درعا ضرورية، لأن كثيرين يحتاجونها عند السفر المفاجئ أو في أوقات الاضطرار، "لكن المشكلة أنهم يستغلون هذا الاحتياج ولا يقدمون بالمقابل مستوى معقولاً من الخدمة".

النزلاء يشيرون أيضاً إلى أن المشكلة لا تتعلق بالنظافة فقط، بل تمتد إلى سوء الإدارة وغياب التدريب. يقول أبو وائل، وهو سائق باص صغير يبيت أحياناً في فندق رخيصة داخل المدينة: "في المرة الأخيرة، بقيت ساعتين أنتظر ليصل الموظف الذي يحمل مفتاح الغرف. الكهرباء تنقطع كثيراً، ولا يوجد مولد خاص بالفندق. المياه الساخنة متوقفة، والسرير غير مريح لدرجة أن ظهري تأذى بعد ليلة واحدة".

ويصف أبو وائل تجربته بأنها "مجموعة من الأخطاء المتراكمة"، إذ يرى أن الفنادق في المحافظة تفتقر لتعامل احترافي مع الزبائن: "عندما تشتكي، ينظرون إليك وكأن المشكلة هي ذوقك العالي، بينما الحقيقة أن الحد الأدنى من الراحة صار أمراً مفقوداً".

على الجانب الآخر، يبرّر بعض مالكي الفنادق تراجع جودة الخدمات بارتفاع تكاليف التشغيل وقلة الزوار. أحد أصحاب الفنادق المتوسطة في درعا يقول: "نحن نواجه صعوبات يومية. تكلفة الصيانة تضاعفت، وأسعار مواد التنظيف ارتفعت بشكل كبير، إضافة إلى صعوبة تأمين كهرباء مستقرة للمكان. كل هذا ينعكس على الخدمة".

ويضيف أن الفندق يعمل بنصف طاقته، لأن الكثير من الغرف تحتاج لصيانة "لا يقدر على تكلفتها حالياً"، مؤكداً أنه يتحمّل جزءاً من المسؤولية لكنه يطالب أيضاً ببيئة اقتصادية أكثر استقراراً، ودعم حكومي أو تسهيلات تمكن الفندق من تحسين خدماته. ومع ذلك، يعترف بأن بعض الفنادق في المحافظة "لا تلتزم بالحد الأدنى من المعايير"، ويقول إن غياب الرقابة الرسمية سمح لهذا الوضع بأن يتفاقم.

يشكو سكان درعا من غياب أي جهة فاعلة تراقب مستوى الخدمات في الفنادق وتصنّفها وفق معايير واضحة، رغم وجود شكاوى متكررة من المواطنين. ويؤكد عدد من المهتمين بالشأن المحلي أن الفنادق لا تُلزم حالياً بأي معايير صحية أو متطلبات محددة للنظافة، وأن التفتيش – إن حدث – يبقى شكلياً.

يقول أحد النشطاء المحليين: "لدينا فنادق تحوّلت فعلياً إلى غرف مستأجرة أكثر منها منشآت سياحية. لا توجد معايير، ولا خطوط حمراء. النزيل يدفع مبلغاً يتوقع مقابله خدمة تحترم آدميته، لكنه يحصل أحياناً على نقيض ذلك تماماً." ويضيف أن غياب الرقابة يشجع الإهمال، وأن بعض الفنادق تستغل عدم وجود بدائل أفضل في المنطقة، خصوصاً في ظل ظروف الحرب والركود الاقتصادي.

ولا تقتصر آثار تردّي الخدمات الفندقية على الجانب المادي، بل تمتد إلى صورة المدينة ككل. يقول خالد، وهو طالب جامعي: "في كل مرة يأتي صديق أو قريب من خارج المحافظة، أجد نفسي محرجاً عندما يبحث عن فندق. الصورة الذهنية عن درعا تتضرر، وكأن المدينة لا تهتم بزوارها».

كما يواجه المرضى القادمون من المناطق النائية مشكلة حقيقية عندما يحتاجون للإقامة بالقرب من المستشفيات. إحدى السيدات تقول: "ابني يحتاج مراجعة دورية للطبيب. كلما جئنا للمدينة نعاني الأمرّين في الفندق. بعضهم لا يوفّر حتى التواصل اللائق مع الزبائن، وكأننا نطلب شيئاً فوق طاقاتهم».

ورغم شكاوى الأهالي المتواصلة، لا تبدو بوادر تحسّن كبيرة في الأفق. فالأزمة الاقتصادية تضغط على أصحاب الفنادق، وغياب الرقابة يضعف الدافع لتحسين الخدمات، بينما يظل النزلاء الحلقة الأضعف. لكن كثيرين يأملون في أن تؤدي الضغوط الشعبية وتكرار الشكاوى إلى وضع حدّ للإهمال، ووضع معايير واضحة للنظافة والخدمة والتسعير، بما يعيد للمحافظة جزءاً من مكانتها ويفتح الباب أمام خدمات فندقية تستحق اسمها. وبرغم الظروف الصعبة التي تمر بها درعا، تبقى هذه المشكلة واحدة من التفاصيل اليومية التي تمسّ حياة المواطنين بشكل مباشر، وتجسد حاجة ملحّة لرقابة فعّالة وإدارة مهنية تعيد الثقة المفقودة بين الفنادق ونزلائها.

تأهيل سدود القنيطرة.. خطوة ضرورية لمواجهة الجفاف وتأمين مياه موسم الأمطار

تمثّل السدود في محافظة القنيطرة جنوب غرب سوريا، عنصراً أساسياً في تأمين الموارد المائية واستقبال مياه الأمطار، خصوصاً في ظل انخفاض معدلات الهطول خلال السنوات الأخيرة، ما أدى إلى تفاقم أزمة الجفاف في المنطقة.

وتشير البيانات المحلية إلى أن نسبة التخزين في سدود القنيطرة وصلت إلى مستويات متدنية للغاية، حيث يُقدر أن نحو ٩٨٪ من هذه السدود تقع ضمن ما يُعرف بالحجم الميت، أي أن مخزونها المائي لا يكفي لتلبية احتياجات الري أو الاستخدام البشري.

ويُضاف إلى ذلك أن الموسم المطري الحالي شهد هطولات منخفضة للغاية لا تتجاوز ربع المعدل السنوي المعتاد، ما انعكس على جفاف عدد من السدود، باستثناء سد المنطرة الذي تمكن من الاحتفاظ بجزء من مخزونه، رغم أن الوضع العام لا يزال مقلقاً.

ومن بين السدود الأخرى المنتشرة في أرياف المحافظة سدود كودنة، سد الرقاد، سد بريقة، سد روحينة، وسد الهجة، لكنها جميعها تعاني من ضعف التخزين وعدم القدرة على تأمين المياه الضرورية للزراعة والاستخدامات اليومية.

تتعدد أسباب هذا التدهور، فإضافة إلى قلة الأمطار، يعاني قطاع البنى التحتية المائية في القنيطرة من الإهمال المزمن ونقص الصيانة، مما أدى إلى تراجع فعالية السدود حتى في المواسم المطرية العادية، وقد أظهرت سنوات الحرب أن الاستفادة من هذه السدود كانت محدودة، حيث لم تتجاوز في بعض الأحيان نسبة المياه المستخدمة نحو ٥٪ من السعة الكلية.

كما زاد الوضع الأمني من تعقيد إدارة هذه الموارد، إذ سيطرت القوات الإسرائيلية على سد المنطرة، ما أثار مخاوف بشأن تأثير ذلك على الأمن المائي في المحافظة وأريافها. وتعتبر هذه السيطرة جزءاً من استراتيجية إقليمية تهدف إلى التحكم بالموارد المائية، نظراً لأهمية السدود كمصدر للمياه والزراعة وربما للطاقة في المنطقة.

يبرز تأهيل السدود في هذا السياق كأولوية قصوى، إذ أن إعادة ترميمها وصيانة البنية التحتية المرتبطة بها من بوابات الفيضان والمضخات وشبكات الري ستسهم في تعزيز قدرة القنيطرة على جمع مياه الأمطار واستثمارها. كما أن ذلك يدعم الزراعة المحلية ويحسن حياة السكان، الذين يعتمد الكثير منهم على هذه المياه لري الأراضي ومراعي المواشي.

وتُعد إعادة تأهيل السدود خطوة ضرورية لتحقيق استقلالية مائية جزئية وتقليل الاعتماد على مصادر قد تكون خارج السيطرة المحلية، إضافة إلى أنها تمثل قاعدة للتنمية المستقبلية، بما في ذلك استثمارات محتملة في الزراعة والطاقة المتجددة.

على الرغم من الحاجة الملحة لإعادة التأهيل، تواجه هذه العملية عدد من العقبات، أبرزها نقص المياه الأصلية الناتج عن قلة الأمطار، والأضرار البنيوية التي لحقت بالسدود جراء سنوات الإهمال والنزاع، بالإضافة إلى التعقيدات الأمنية والسياسية التي تحول دون الوصول إلى بعض السدود أو تنفيذ أعمال صيانة فيها، كما أن ضعف دعم الدولة وغياب خطة واضحة لإدارة الموارد المائية يزيدان من صعوبة استغلال هذه السدود بكفاءة.

من هنا، يصبح العمل على إعداد خطة شاملة لإعادة تأهيل السدود ضرورياً، بدءاً بإحصاء شامل لجميع المنشآت لتقييم قدرتها التخزينية وحالتها الإنشائية، وتحديد الأولويات بناءً على هذا التقييم. كما يجب تنفيذ صيانة عاجلة تشمل بوابات الفيضان والمضخات وشبكات الري، مع التركيز على السدود التي تقع تحت الإدارة المحلية.

إلى جانب ذلك، من المهم ترشيد استخدام المياه وتشجيع السكان على الاستفادة من مياه الأمطار وإعادة تدوير المياه المتاحة، إضافة إلى تعزيز التعاون المجتمعي بين المزارعين وإدارة الموارد بشكل جماعي لضمان استدامة الاستخدام. يمكن أيضاً البحث عن شراكات مع منظمات دولية أو مؤسسات بيئية لدعم الجهود الفنية والمالية لإعادة تأهيل السدود وتحسين الأمن المائي في المحافظة.

يبقى مستقبل القنيطرة مرتبطاً بشكل وثيق بمدى قدرة الجهات المحلية على تأهيل السدود واستثمارها بشكل فعّال، إذ تشكل هذه المنشآت شريان حياة للزراعة والمياه، وأداة للبقاء أمام تحديات الجفاف ونقص الموارد. إن تأهيل السدود وإعادة تشغيلها بشكل كامل يتيح فرصة لتحسين الأمن المائي، دعم الاقتصاد الزراعي، وتأمين حياة كريمة للسكان، بينما تجاهل هذه المهمة قد يؤدي إلى تفاقم أزمة المياه وارتفاع معاناة السكان، خصوصاً مع استمرار انخفاض معدلات الأمطار.

موسم الأمطار القادم يمثل فرصة حاسمة لإعادة تأهيل السدود وضمان قدرتها على استقبال المياه، بما يحفظ القنيطرة من كارثة مائية محتملة ويؤسس لمرحلة جديدة من الاستقرار والتنمية في المنطقة.

حمص تعود من جديد.. إرادة البناء تتحدى آثار الحرب

حمص/ بسام الحمد

بعد سنوات من الركود والدمار، بدأت أنفاس الحياة تعود تدريجياً إلى مدينة حمص، حيث تشهد حركة البناء والعمران نهضة ملحوظة مع تسجيل ارتفاع كبير في حركة بيع وشراء العقارات والمشاريع الإنشائية، رغم التحديات الجسام المتمثلة بارتفاع أسعار مواد البناء وندرة بعضها.

ويرجع القائمون على القطاع العقاري ومهندسون مختصون هذه النهضة إلى تحسن الوضع الأمني واستقرار الأوضاع في معظم أحياء المدينة، بالإضافة إلى جهود البلدية في تنظيم عمليات البناء ومنح التراخيص بعد سنوات من الفوضى العمرانية التي أعقبت سنوات الحرب الطويلة.

في حي الوعر الذي عانى لسنوات من الدمار، يقف أبو علي أمام بنايته المتضررة بخشوع وهو يروي قصة كفاحه: «عدنا إلى منزلنا بعد سبع سنوات من النزوح، وجدنا الجدران محترقة والنوافذ محطمة، لكن إرادة الحياة كانت أقوى من كل الدمار». ويضيف وهو يشير إلى ورشات البناء المنتشرة في الحي: «الحمد لله، الأمان عاد إلى مدينتنا والجميع يبني ويعمر من جديد».

ويؤكد المهندس المعماري محمد الحسين أن «حركة البناء ارتفعت بنسبة ٧٠٪ خلال الأشهر الستة الماضية مقارنة بالعام الماضي»، مشيراً إلى أن «الاستقرار الأمني كان العامل الحاسم في هذه النهضة العمرانية».

لكن هذه النهضة تواجه عقبات كبيرة، أبرزها الارتفاع الكبير في أسعار مواد البناء. فسعر طن الحديد وصل إلى ٨٥٠ دولاراً، ووصل سعر طن الإسمنت إلى ١٣٠ دولاراً، بينما تشهد مواد البناء الأخرى ندرة واضحة في الأسواق. يقول مقاول البناء أحمد الرفاعي: «نواجه صعوبات كبيرة في تأمين المواد الأساسية، وأسعارها مرتفعة جداً، مما يثقل كاهل المواطنين ويعيق عملية إعادة الإعمار».

ويشير الرفاعي إلى أن «البلديّة خفّضت قيمة المخالفات البناء وسمحت بمنح تراخيص لترميم المنازل المتضررة بنسبة تصل إلى ٦٠٪ من قيمتها السابقة»، معتبراً أن «هذه الخطوة ساهمت في تشجيع السكان على العودة والبناء».

في حي الحميدية، تروي أم ياسر قصة عودتها إلى منزلها بعد سنوات من النزوح: «عندما عدنا، وجدنا المنزل مدمراً بالكامل، لكننا قررنا البقاء وبدأنا بإعادة البناء رغم كل الصعوبات». وتضيف: «الحي كان أشبه بمقبرة، والآن بدأت الحياة تعود إليه من جديد».

ويقول صاحب المكتب العقاري خالد الأحمد: «شهدنا خلال الأشهر الماضية طفرة حقيقية في سوق العقارات، حيث ارتفعت نسبة المبايعات بنسبة ٨٠٪ مقارنة بالعام الماضي». ويضيف: «المبشر في الأمر أن العديد من العائلات التي هجرت المدينة خلال الحرب بدأت تعود إلى أحيائها الأصلية».

ويشير الأحمد إلى أن «البلدية سمحت بالبناء حتى خمسة طوابق في بعض الشوارع الرئيسية، وفق مواصفات هندسية محددة، مما ساهم في تنظيم عملية البناء بعد سنوات من العشوائية».

من جهتها، تؤكد بلدية حمص أن عدد رخص البناء الممنوحة منذ بداية العام الحالي بلغ ١٢٠ رخصة، مع توقعات بمنح ١٠٠ رخصة إضافية قبل نهاية العام. ويقول مدير المشاريع في البلدية المهندس وائل محمود: «نسعى جاهدين لتسهيل إجراءات منح الرخص وتخفيف الرسوم على المنازل المتضررة، كما أننا نعمل على تحسين البنى التحتية في الأحياء التي تعرضت للدمار».

ويضيف محمود: «قمنا بتوسيع المساحات المسموح بالبناء عليها، حيث أصبحت ٢٠٠ متر بدلاً من ١٥٠ متراً، كما سمحنا بالبناء حتى الطابق الرابع وفق عرض الشارع»، مشيراً إلى أن «هذه الإجراءات ساهمت في زيادة الإقبال على الحصول على تراخيص البناء».

ويوضح أن «معظم المخالفات تعود لفترة سابقة، وأن الإجراءات الجديدة التي تم الاتفاق عليها بالتعاون مع نقابة المهندسين والمقاولين خففت الكثير من الأعباء على المواطنين».

في أحياء حمص القديمة، تنتشر ورش البناء في كل مكان، حيث يعمل العشرات من العمال والمهندسين على إعادة إعمار ما دمرته الحرب. يقول العامل أبو محمد وهو يضع الطوب فوق الطوب: «نعمل من الفجر إلى الغروب، نشعر أننا نعيد الحياة إلى هذه المدينة التي دمرتها الحرب».

ويشير الاقتصادي الدكتور معن العلي إلى أن «نهضة البناء في حمص تشكل مؤشراً إيجابياً على بداية التعافي الاقتصادي»، مضيفاً أن «هذه النهضة ستنعكس إيجاباً على القطاعات الاقتصادية الأخرى، لا سيما قطاع التجارة والخدمات».

رغم كل التحديات، فإن إرادة الحياة تتغلب على آثار الدمار في مدينة حمص، حيث تعلو أصوات معدات البناء فوق أنقاض الماضي، حاملةً معها الأمل بمستقبل أفضل لأبناء المدينة التي ترفض الموت.

alsori.net